الموسم الثاني
للانصات المركزي

الانتهاكات التركية لسيادة العراق امام مجلس الأمن الدولي

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 28
الخميس
2022/07/28

No. : 7681

قلق اممي من تقويض سيادة العراق

رئيس الجمهورية:ضرورة التزام التهدئة وتغليب لغة العقل

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- قوباد طالباني: العراق لا يتحمل المزيد من الصراعات
- شالاو كوسرت رسول: مستمرون في إصلاح وتنظيم قوات البيشمركة
- رئيسة برلمان كردستان: المفاهيم المقدسة تحولت إلى ثقافة الصراع والرفض
- الانتهاكات التركية لسيادة العراق امام مجلس الأمن الدولي
- كلمة واشنطن امام مجلس الامن الدولي حول الانتهاكات التركية
- كلمة يونامي امام مجلس الامن الدولي حول الانتهاكات التركية
- كلمة العراق امام مجلس الامن الدولي حول الانتهاكات التركية
- اقتحام مجلس النواب... الصدر يعتبره جرة اذن و قلق اممي تقويض سيادة العراق
- بيان من رئيس الجمهورية: التزام التهدئة وتلبية الاستحقاقات الوطنية

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- حمزة حداد: طريق مسدود ومحمول: الجمود السياسي في العراق
- هل تنجح التسريبات في تسريع جهود تشكيل الحكومة العراقية؟

مئوية لوزان وحقوق الكرد

- د.آزاد أحمد علي: 99 سنة على معاهدة الغدر
- د. محمد نور الدين : مئوية لوزان.. لا أحد راضياً
- حسين جمو: أرنولد توينبي..و الشرق بعد لوزان
- الرؤية التركية الرسمية لاتفاقية لوزان

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- آسلي ايدنتاباش : القضية الكردية في تركيا اختبار حقيقي لمعاييرها الديمقراطية

مرصد البيئة والمناخ العالمي

- ريتشارد هاس: بـيـنـمـا يحترق العالـم
- الشرق الأوسط يدفع الثمن الأكبر
- العطش والجفاف ينهكان المزارعين في كردستان العراق

العدد: 7681... 2022-07-28

قوباد طالباني: العراق لا يتحمل المزيد من الصراعات

يجب ان يكون الاتفاق على قانون النفط والغاز من اولويات مفاوضات تشكيل الحكومة المقبلة

أكد قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء في اقليم كردستان، الاربعاء، خلال لقاء مع مارك برايسن ريتشاردسون السفير البريطاني لدى العراق، ضرورة توصل اقليم كردستان وبغداد الى اتفاق بشأن مسألة النفط والغاز، مشيرا الى ان هذه المسألة يجب ان تكون من اولويات مفاوضات تشكيل الحكومة المقبلة في العراق.

وجرى خلال اللقاء، الذي عقد الاربعاء في اربيل وحضره ديفيد هنت القنصل البريطاني العام في اقليم كردستان، بحث تشكيل الحكومة الاتحادية المقبلة. وفي هذا الاطار اعلن نائب رئيس مجلس الوزراء في اقليم كردستان، ان العراق لا يمكنه الصمود أكثر أمام الصراعات السياسية غير المجدية بشأن المناصب والامتيازات، ومن الضروري للاطراف السياسية تكثيف جهودها بشأن المسائل السياسية والمصيرية وآلية تشكيل حكومة خدمية فاعلة وحل الخلافات بين اربيل وبغداد.

وأكد قوباد طالباني، انه وخلال هذه المرحلة، يجب ان يكون الاتفاق على مسألة النفط والغاز والمصادقة على قانون النفط والغاز من اولويات مفاوضات تشكيل الحكومة المقبلة في العراق، لان الاتفاق بشأن هذه المسألة يشكل ارضية ملائمة للتوصل الى اتفاق حول القضايا المصيرية الأخرى.

وفي جانب آخر من اللقاء، اشار قوباد طالباني الى مشاكل البيئة ومخاطرها على مصادر المياه في العراق واقليم كردستان، مشددا على ضرورة ان تكون مسألة البيئة ايضا، من اولوليات الحكومة الاتحادية المقبلة.

من جهته اشاد السفير البريطاني لدى العراق، بخطوات الاصلاح لحكومة اقليم كردستان، مجددا استعداد بلاده لتقديم المساعدة لاقليم كردستان لاسراع وتطوير عملية اعادة تنظيم المؤسسات الحكومية بشكل أفضل. فيما دعا حكومة اقليم كردستان الى عقد اجتماع خاص للسفراء والبعثات الدبلوماسية، خلال الفترة القريبة المقبلة، لمناقشة عملية اعادة التنظيم في اقليم كردستان.

واعرب قوباد طالباني عن شكره للقنصل البريطاني، لزيارته خلال الفترة المنصرمة منطقة ادارة رابرين، داعيا اياه الى زيارة بقية المدن والبلدات، للعمل معا على وضع خطة مشتركة للاستثمار في تلك المناطق وتوفير فرص عمل لسكان مدن وبلدات اقليم كردستان.

PUKmedia

شالاو كوسرت رسول: مستمرون في إصلاح وتنظيم قوات البيشمركة

إستقبل شالاو كوسرت رسول، في مدينة السليمانية الثلاثاء، ديفيد هنت القنصل العام البريطاني في اقليم كردستان.

وخلال اللقاء جرى بحث الأوضاع في العراق وخطوات تشكيل الحكومة الجديدة وانتخاب رئيس الجمهورية.

وكانت الاوضاع في اقليم كردستان والعلاقة بين القوى السياسية وانتخابات برلمان كردستان ووجهة نظر الاتحاد الوطني الكردستاني حيال هذه الملفات احد محاور اللقاء حيث استعرض شالاو كوسرت رسول رأي الاتحاد الوطني فيها.

هذا وبحث الجانبان عملية الاصلاح في وزارة وقوات البيشمركة، حيث قدم شالاو كوسرت رسول، الشكر الى بريطانيا وبلدان التحالف الدولي على دعمها لعملية الاصلاح، مؤكدا استمرار الخطوات في تنظيم قوات البيشمركة وفق خطط وبرامج معدة لذلك.

من جانبه شكر القنصل البريطاني قيادة قوات ٧٠ للبيشمركة، مشيدا ببدء عملية الاصلاح في صفوف البيشمركة والنتائج الملموسة جراء ذلك.

*** كما استقبل شالاو كوسرت رسول، الاربعاء في السليمانية، كليمنس زيمتنر القنصل الالماني العام في اقليم كردستان.

وخلال اللقاء، جرى بحث الاوضاع في اقليم كردستان والعلاقات بين الاطراف السياسية، وفي هذا الجانب، اجرى الجانبان مناقشات وطرحا وجهات نظرهما، فيما أكد شالاو كوسرت رسول أن الاتحاد الوطني الكردستاني يهدف الى ان يكون له علاقات متينة وقوية مع جميع الاطراف السياسية بهدف تقديم الخدمات للمواطنين.

الوضع في العراق وتشكيل الحكومة الاتحادية وانتخاب رئيس الجمهورية، كانت محورا آخر للقاء، اذ جرى تبادل وجهات النظر، فيما تم توضيح وجهة نظر الاتحاد الوطني الكردستاني للوفد الزائر.

في الوقت ذاته، قدم شالاو كورسرت رسول للوفد الزائر، ملخصا حول الوضع الداخلي للاتحاد الوطني الكردستاني، مسلطا الضوء على خطوات اعادة تنظيم المؤسسات وتطوير الحياة الحزبية بشكل أفضل.

كما اعرب شالاو كوسرت رسول عن شكره لالمانيا حكومة وشعبا، لاستمرارها في تقديم المساعدات لشعب كردستان وقوات البيشمركة، آملا استمرار المساعدات وتعزيز التنسيق.

PUKmedia

رئيسة برلمان كردستان: المفاهيم المقدسة تحولت إلى ثقافة الصراع والرفض

عقدت الثلاثاء، جلسة نقاشية مفتوحة بعنوان «تهيئة الظروف لاستيعاب القانون الجنائي الدولي في إقليم كردستان».

الجلسة عقدت بحضور الدكتورة ريواز فائق رئيسة برلمان كردستان ومركز البحوث البرلمانية بمساعدة مركز كردستان للقانون الدولي وممثلي القنصلية الألمانية ومنظمة كونراد أديناور الالمانية، وبعثة الأمم المتحدة (UNAMI)، واللجان البرلمانية (الشؤون القانونية وشؤون الشهداء والإبادة الجماعية والسجناء السياسيين والشؤون الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان) في برلمان كردستان.

وأوضحت د. ريواز فائق رئيسة برلمان كردستان، خلال كلمة في مستهل الجلسة، أهمية الموضوع، قائلة: إذا كانت قضية القانون الدولي للعديد من دول العالم هي قضية أكاديمية وتتعلق بحقوق الإنسان فلهذا السبب، نحن في برلمان كردستان ندعم هذه المناقشات المفتوحة ضمن الجلسة، لأن الجرائم المرتكبة بحق شعبنا نتيجة انتهاكات القانون الدولي لا تعد ولا تحصى.

وتابعت: «كل المفاهيم المقدسة التي يفخر بها شعبنا بثقافة تقبل الاخر والتعايش في إقليم كردستان، تغيرت، بسبب التأثير السلبي لسلسلة الجرائم والاعتداءات التي ارتكبت بحق شعبنا في الماضي، ولهذا فإن برلمان كردستان يتشاور في الوقت الحالي مع رئاسة إقليم كردستان لإعداد مشروع قانون لمكافحة ثقافة الصراع ورفض الاخر، فضلا عن تشويه وتدمير القيم الاجتماعية والدينية المقدسة.

وأعربت عن أملها في أن تصل هذه المناقشة المفتوحة إلى نتائج ايجابية والإجابة عن التساؤلات القانونية المتعلقة باستيعاب الأعراف الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وطالبت المشاركين بإعداد ملخص للنقاط المهمة في هذا الحوار المفتوح، ليتمكن برلمان كردستان من استخدامه لصياغة مشروع القانون الذي ستتم صياغته بالتنسيق مع رئاسة إقليم كردستان.

PUKmedia

الانتهاكات التركية لسيادة العراق امام مجلس الأمن الدولي

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

في جلسة طارئة عقدها مجلس الأمن في ٢٦ تموز/يوليو ٢٠٢٢ بشأن الحالة في العراق وتأتي في أعقاب الهجوم في محافظة دهوك بإقليم كردستان الذي وقع في ٢٠ تموز/يوليو، دعت الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) إلى وقف مثل هذه الهجمات وحذرت من أن ذلك يزيد من إضعاف دولة العراق.

وعقد مجلس الأمن الدولي جلسته الطارئة مساء يوم الثلاثاء بتوقيت نيويورك، لبحث «الأحداث المأساوية الأخيرة» التي وقعت في منطقة زاخو بمحافظة دهوك، والتي أسفرت عن مقتل تسعة مدنيين وإصابة ٣٣ آخرين بجراح، بحسب السيدة جينين هينيس-بلاسخارت، رئيسة بعثة يونامي.

وأوضحت لمجلس الأمن تسلسل الأحداث، وقالت إنه في وقت مبكر من بعد ظهر يوم ٢٠ تموز/يوليو، أصابت خمس مقذوفات مدفعية منتجعا سياحيا معروفا. «وكما هو متوقع في هذا الوقت من العام، فقد كان يعجّ بالزوار – بما في ذلك الأطفال.»

وأضافت أن الجولة الأولى أصابت تلاّ غير مأهول يطل على المنتجع. لكن الضربات التالية أصابت مركز المنتجع فقتلت تسعة مدنيين – بينهم ثلاثة أطفال من بينهم رضيعة تبلغ من العمر عاما واحدا.

وقالت إن هذا الهجوم «يظهر تجاهلا صادما للحياة المدنية وللمعايير المقبولة عالميا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي تسعى إلى حماية المدنيين.»

وبحسب ما ورد، خضع ١١ من الجرحى لعملية جراحية ولا يزال ثلاثة في حالة حرجة.

وأضافت أنه بينما يجب على جميع الأطراف في أي نزاع اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب إلحاق الأذى بالمدنيين في جميع الأوقات، فمن الواضح أنه لم يتم الالتزام بذلك.

المسؤولية عن الهجوم

وأشارت السيدة هينيس-بلاسخارت إلى أنه فورا في أعقاب الهجوم، شكّل رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، لجنة، وزارت اللجنة في نفس اليوم موقع الهجوم لتطلع على الدمار وتجمع الأدلة وتتحدث مع الشهود والسلطات المحلية.

وبناء على تقييمها للأدلة التي تم جمعها، عزت حكومة العراق، بأوضح العبارات، الأحداث المأساوية إلى القوات المسلحة التركية.

في غضون ذلك، أصدرت وزارة خارجية تركيا بيانا صحفيا جاء فيه أن «تركيا تعارض كل أنواع الهجمات التي تستهدف المدنيين» وأنها «مستعدة لاتخاذ جميع الخطوات للكشف عن الحقائق» ودعت «مسؤولي الحكومة العراقية إلى عدم الإدلاء بتصريحات تحت تأثير خطاب ودعاية المنظمة الإرهابية الخائنة، والتعاون في الكشف عن الجناة الحقيقيين لهذه الحادثة المأساوية.»

وفي ٢٠ تموز/يوليو، أصدر الجناح العسكري لحزب العمّال الكردستاني بيانا ينفي وجوده في المنطقة، ويلقي باللوم على تركيا.

من جانبه، أدان مجلس الأمن الوطني العراقي «الهجوم التركي الوحشي» ورفض استخدام الأراضي العراقية كقاعدة لمهاجمة دول الجوار «وتصفية الحسابات.»

في ٢١ تموز/يوليو، عقد القادة العراقيون من مختلف الأطياف السياسية اجتماعا رفيع المستوى وأصدروا بيانا مشتركا يدين «الهجوم التركي» و «يدعم إجراءات الشكوى الدولية.»

وأشار وزير الخارجية، في عرضه أمام البرلمان، إلى تسجيل أكثر من ٢٢,٧٠٠ انتهاك تركي للسيادة العراقية منذ عام ٢٠١٨. كما ذكر أن وزارة الخارجية قدّمت ٢٩٦ مذكرة احتجاج على «التدخل» التركي منذ عام ٢٠١٨.

زيادة التوترات الوطنية والإقليمية بشكل طائش

وقالت المسؤولة الأممية في إحاطتها الافتراضية: «من حيث الجوهر: بينما لا أحد يرغب في مزيد من التصعيد، يطالب العراق تركيا بسحب قواتها من جميع الأراضي العراقية، ويدعو إلى إجراء تحقيق.»

لا يؤدي العدوان فقط إلى زيادة التوترات الوطنية والإقليمية بشكل طائش، بل يتسبب أيضا كما رأينا في مآسٍ إنسانية خطيرة

وقد تحدثت السيدة جينين هينيس-بلاسخارت مع رئيس الوزراء الذي أكد على أهمية إجراء تحقيق شفاف وشامل: مستقل أو مشترك.

في غضون ذلك، أشارت هينيس-بلاسخارت إلى أن تركيا مستعدة أيضا لمعالجة القضية بشكل مشترك مع العراق من أجل تحديد ما حدث بالضبط.

وشددت في ختام كلمتها على أن العراق يرفض فكرة أنه يمكن التعامل معه كساحة للمنافسات الخارجية والإقليمية – «كساحة ينتهك فيها الجيران، وأي جهة فاعلة أخرى في هذا الشأن، بشكل روتيني ودون عقاب، سيادته وسلامته الإقليمية.»

ودعت إلى وقف مثل تلك الهجمات، وقالت: «لا يؤدي العدوان فقط إلى زيادة التوترات الوطنية والإقليمية بشكل طائش، بل يتسبب أيضا كما رأينا في مآسٍ إنسانية خطيرة.»

العراق يدين الهجوم بأشد العبارات

وفي إحاطته أمام مجلس الأمن، أعرب وزير خارجية جمهورية العراق، السيد فؤاد حسين، عن إدانة بلده العراق بأشد العبارات «هذا العدوان الصارخ الذي ارتكبه الجيش التركي بحق الأبرياء المدنيين والممتلكات المدنية.»

واعتبر ذلك الهجوم بمثابة «عدوان عسكري على سيادة العراق وأمنه وسلامة أراضيه، وإخلالا وتهديدا للسلم والأمن الإقليمي والدولي.»

وأشار إلى أن اللجنة التي شكلها العراق جمعت أدلة من موقع الهجوم، تضمنت «شظايا مقذوفات المدفعية الثقيلة من عيار ١٥٥ ملم والتي يستخدمها الجيش التركي في المنطقة المحيطة بالمصيف.» وأكد أن اللجنة ستقوم بمهمة وضع الخطوط العامة لإدارة هذه الأزمة.

وشدد فؤاد حسين على أن العراق يندد بالتواجد العسكري «غير الشرعي» للقوات التركية على الأراضي العراقية، وقال: «نحذر من استمرار السلوك العدواني للجيش التركي الذي قد يدفع الأمور إلى ما لا يُحمد عقباه وسط حالة من الغضب الشعبي العارم الذي يجتاح العراق من الجنوب إلى الشمال في كوردستان العراق.»

كما ندد بقرار البرلمان التركي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ القاضي بتمديد وجود قواته في العراق لمدة سنتين.

وقال: «ندعو المجلس بموجب المادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة إلى ممارسة مسؤولياته في صيانة السلم والأمن الدوليين من خلال إصدار قرار عاجل يُلزم تركيا بسحب قواتها العسكرية المحتلة من كامل الأراضي العراقية، بإشراف كامل من المجلس، وتحميلها تبعات رفض ذلك.»

كما طالب المجلس بتشكيل فريق دولي مستقل للتحقيق، وتوجيه إدانة قوية «تجاه هذا العدوان» وإدراج بند الحالة بين العراق وتركيا على أجندة أعمال مجلس الأمن، وإلزام الحكومة التركية بدفع التعويضات الناجمة عن الخسائر التي لحقت بالمدنيين العزل.

❊❊من جانبه قال المندوب الامريكي في مجلس الأمن الدولي، أن «واشنطن تدين الهجوم على دهوك»، لافتا الى أن «قتل المدنيين أمر غير مقبول». واضاف: «ندعو إلى احترام سيادة العراق وأراضيه»، مبينا أن «الشعب العراق يستحق مستقبل زاهراً».

❊❊وقال مندوب بريطانيا في كلمة له، إن بلاده تدين الاعتداء على مصيف برخ في زاخو بمحافظة دهوك وتدعم التحقيق العراقي بالهجمة، مشددا على أنه يجب التزام جميع الاطراف بالقوانين الدولية، مؤكدا دعم بريطانيا لاستقرار وسيادة العراق.

❊❊من جانبه دعا مندوب الصين لدى الأمم المتحدة جميع الأطراف الى التعاون مع العراق في تحقيقه، والتعاون مع العراق في إجراء تحقيق، واحترام سيادة العراق، مشددا على ضرورة أن يقف المجتمع الدولي الى جانب العراق.

❊❊اما مندوب فرنسا فقد اكد تنديد بلاده بالهجوم على المدنيين في دهوك، مطالباً بمحاسبة مقترفي هذه الهجمة، مشددا على ان بلاده تؤيد التزام رئيس الوزراء الاتحادي مصطفى الكاظمي بتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي.

❊❊الموقف الروسي لم يكن مختلفا عن مواقف الدول دائمة العضوية الأخرى حيث اكد مندوب روسيا ان بلاده

تابعت بشكل مفزع قصف مصيف برخ، وتدعو الى التحقيق بالحادث. واضاف ان بلاده تدعم أمن العراق واستقراره وسيادته ويجب التوصل الى حلول سياسية لحل الأزمات.

**من جانبه قال المندوب الإماراتي: «ندعم الجلسة الطارئة بناءً على طلب العراق»، مؤكدا «ندعم إجراء تحقيق ونقف مع الإجراءات التي يتخذها العراق»، مشددا على «ضرورة احترام سيادة العراق وسلامة أراضيه».

كما ذكر مندوب إيرلندا: «ندين الهجوم على دهوك ونتضامن مع الشعب العراقي ونجدد دعمنا لسيادة العراق».

كذلك أدان مندوب الغابون، الهجوم على المدنيين في دهوك، مشيرا الى ان «الهجوم على المدنيين يعد أمرا مرفوضا وانتهاكا للقانون الدولي».

من جانبه قال مندوب الهند: ان «هجوم دهوك انتهاك صارخ لسيادة العراق»، مبينا ان «سلامة الأراضي العراقية يجب أن تحظى باحترام». وأضاف: « ندعم سلامة العراق واستقلاله».

من جهته طالب مندوب النرويج، بإجراء تحقيق شفاف بشأن الاعتداء في دهوك.

اما مندوب غانا فقد دعا المجتمع الدولي لدعم الجهود العراقية بإجراء التحقيق بالهجوم على دهوك.

بينما قال مندوب المكسيك: «نعرب عن قلقنا العميق ونتضامن مع الشعب العراقي بشأن الهجوم على دهوك»، مؤكدا ان « استهداف المدنيين انتهاك للقانون الدولي».

كما قال مندوب كينيا: ان «استهداف المدنيين في دهوك انتهاك للقانون الدولي».

بينما مندوب البرازيل فقد أكد أن انتهاك السيادة العراقية غير مبررة.

تركيا: حملة تشويه ضد البلاد

من جهته أكد أونسو كيشيلي، نائب مندوب تركيا الدائم لدى الأمم المتحدة، أن بلاده أعلنت منذ البداية أنها على استعداد لاتخاذ جميع الخطوات للكشف عن الحقائق. وقال إن المسؤولين الأتراك «رفضوا المزاعم وأعربوا عن دعمهم للسلطات العراقية في تحقيقاتها.»

وأشار إلى أنها ليست المرة الأولى التي تشهد بلاده «حملة تشويه» ففي ٢٢ آب/أغسطس من العام الماضي، قُتل سائحان عراقيان في نفس المنطقة، وبعد الحادثة كانت هناك حملة لإلقاء اللوم على بلاده إزاء ما حدث، لكن تبيّن فيما بعد أن حزب العمّال الكردستاني (PKK) كان مسؤولا عن الهجوم.

وقال: «بلدي حافظ دوما على الدعم الثابت لسيادة العراق وسلامة أراضيه واستقراره وازدهاره، أي ادعاءات تناقض ذلك غير حقيقية ونواياها غير جيدة.»

وأضاف أن تركيا تقدّر أن حزب PKK يتحكم بمنطقة مساحتها ١٠،٠٠٠ كيلومتر مربع على الأقل في العراق. وقال: «في سنجار على سبيل المثال، لا توجد سلطة للحكومة العراقية على الإطلاق في المدينة بأكملها.»

وأشار في ختام كلمته إلى أن الشعب العراقي يعلم علم اليقين ما الذي يعنيه فقدان الأحباء على يد الإرهابيين، «وأظهر الشعب العراقي تضامنه معنا في قتالنا ضد PKK، ونريد رؤية نفس التضامن والسلوك المسؤول من المسؤولين العراقيين.. نريد أن يحكم العراق مسؤولون يتحلون بالمسؤولية وأن يكونوا مستعدين لمكافحة الإرهاب بكل أشكاله.»

وشدد القائم بالأعمال في الممثلية الدائمة لتركيا بالأمم المتحدة أونجو كتشلي، على أن سيادة العراق ووحدة أراضيه تنتهكهما المنظمات الإرهابية لا تركيا.

نريد قرارا من مجلس الأمن لإخراج القوات التركية

وفي مقابلة حصرية لبرنامج «بالعراقي» على قناة «الحرة عراق» من نيويورك، الثلاثاء ،دعا وزير الخارجية العراقي، فؤاد حسين، مجلس الأمن الدولي، لإصدار قرار لإخراج القوات التركية من بلاده، نافيا وجود أي اتفاقية مع أنقرة تسمح لها بالتوغل في الأراضي العراقية.

وقال حسين، ، إن «العراق يريد أن يسمع الدعم من المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن بشأن العمليات العسكرية للجيش التركي في داخل الأراضي العراقية»، مشيرا إلى أن «خرق الأمن العراقي على أساس حماية الأمن التركي أمر مرفوض».

وقال حسين في مقابلته في قناة «الحرة»: إننا «نريد أن نسمع مجلس الأمن موقفه، أو نأخذ قرارا منه بإبعاد القوات التركية من الأراضي العراقية وكذلك إبعاد قوات حزب العمال الكردستاني التركي من الأراضي العراقية».

وأوضح أن «الجانب التركي يعود إلى «محضر جلسة» وليس إلى اتفاق، كانت موقعة من قبل وزير الخارجية العراقي طارق عزيز في ١٩٨٤ مع نظيره التركي».

وأضاف أن «هذا المحضر يشير إلى السماح للقوات التركية بالدخول إلى الأراضي العراقية وبعمق خمسة كيلو مترات ولمدة ٧٢ ساعة فقط، وقبل الدخول يجب على الحكومة التركية إشعار الحكومة العراقية بقضية الدخول، كما أنه بعد ٧٢ ساعة على القوات التركية الانسحاب».

وفي رده على تصريحات الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، أكد وزير الخارجية أن نتائج التحقيقات أثبت أن السلاح المستخدم في الهجوم تابع لإحدى الوحدات العسكرية التركية.

وقال إن «الدليل واضح، نوعية السلاح المستعمل والقذيفة المستخدمة، ومكان السلاح والضربة والمسافة، كل هذه مسائل تمت دراستها من قبل مختصين في الجيش العراقي والقوات الأمنية، ووصلوا إلى نتيجة أن هذا السلاح موجود في يد القوات التركية في المنطقة».

وأشار إلى أن بغداد تريد إخراج حزب العمال الكردستاني من البلاد، لكن المعلومات تؤكد عدم تواجد عناصر الحزب في منطقة الهجوم».

وأكد حسين، في الوقت نفسه، أن العراق لا يزال متمسكا بالحلول الدبلوماسية.

وقال: «لدينا مشاكل مع الجارة تركيا، ونريد حلها ونأخذ مسار الحوار والمفاوضات»، مذكرا في الوقت ذاته بأن أنقرة لديها أوراق ضغط كثيرة على بغداد.

الموقف الأميركي من مطالبة العراق بإخراج القوات التركية

الى ذلك علّق المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، نيد برايس، الثلاثاء، على دعوة وزير الخارجية العراقي، فؤاد حسين، الشركاء الدوليين، بما فيهم الولايات المتحدة، في مجلس الأمن الدولي، لإصدار قرار يتعلق بإخراج القوات التركية من الأراضي العراقية.

وقال المتحدث ردا على سؤال للحرة بشأن هذه الدعوة وموقف واشنطن: «نحن على علم بالشكوى التي قدمتها الحكومة العراقية في مجلس الأمن، والبيان الذي أصدره المجلس الثلاثاء، بشأن هذا الأمر، ونؤكد مجددا على موقفنا بأن العمل العسكري في العراق يجب أن يحترم السيادة العراقية ويجب أن يحترم وحدة الأراضي العراقية».

وردا على سؤال حول ما إذا كانت الولايات المتحدة ستدعم مثل هذا القرار الذي يقترحه العراق، قال برايس: «نحن أيدنا تلك المبادئ بما في ذلك المبادئ التي تم توضيحها في بيان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة».

وأعرب برايس عن تعازي الولايات المتحدة لعائلات وأحباء الضحايا الذين قتلوا أو جرحوا (جراء الهجوم الذي وقع في دهوك قبل أيام)، وأكد على أهمية ضمان حماية المدنيين.

كلمة واشنطن امام مجلس الامن الدولي حول الانتهاكات التركية

فيما ياتي نص تصريحات للسفيرة ليندا توماس غرينفيلد رئيسة بعثة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة في إيجاز لمجلس الأمن الدولي بشأن العراق:

شكرا سيدي الرئيس.

واسمحوا لي أن أشكر المبعوثة الخاصة هينيس-بلاسشارت على الإيجاز اليوم بشأن هذا الهجوم المروع. وأود أن أرحب بوزير الخارجية العراقي وممثل تركيا.

تدين الولايات المتحدة بشديد العبارة هجوم ٢٠ تموز/يوليو في محافظة دهوك العراقية وأودى بحياة تسعة مدنيين عراقيين، بما فيهم أطفال، كما أسفر عن جرح عدد كبير من المدنيين الآخرين. ونعرب عن تعازينا لأسر الضحايا ونتمنى الشفاء العاجل للجرحى.

لا يمكن القبول بمقتل المدنيين على الإطلاق، وكافة الأطراف ملزمة بضمان حماية المدنيين بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي.

ونتطلع تحقيقا لهذه الغاية إلى تلقي معلومات إضافية واستيضاح المزيد من الحقائق بشأن هذا الهجوم.

وكلما توصلنا إلى المزيد من الحقائق بشأن ما حدث بالضبط، حظينا بفرص أفضل لمنع الهجمات المستقبلية وتجنب إصابة المدنيين.

وندعو كافة الأطراف إلى احترام سيادة العراق وسلامة أراضيه والامتناع عن اتخاذ إجراءات تعرض المدنيين للخطر وإشعال التوترات وزيادة مخاطر الصراع العسكري. يستحق العراق والعراقيون مستقبلا أكثر أمنا واستقرارا وازدهارا.

شكرا سيدي الرئيس.

كلمة يونامي امام مجلس الامن الدولي حول الانتهاكات التركية

فيما ياتي نص بيان الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة جينين هينيس-بلاسخارت إلى مجلس الأمن حول الانتهاكات التركية للسيادة العراقية:

السيد الرئيس،

أعضاء مجلس الأمن الموقرون،

أشكركم على إتاحة الفرصة لتقديم أحدث المعلومات حول الأحداث المأساوية الأخيرة في زاخو بمحافظة دهوك، والتي أدت إلى مقتل ٩ مدنيين وإصابة ٣٣ آخرين.

لقد تساءلت في أحدث إحاطة لي أمام مجلس الأمن – ولم تكن المرة الأولى- عن استخدام « القصف بالقذائف والصواريخ كوضع طبيعي جديد للعراق»، وحذرت من أن هذه « طريقة خطيرة للغاية لتعزيز المصالح وهي طريقة تزيد من إضعاف الدولة العراقية».

وهذا هو ما نعرفه حتى الآن.

في وقت مبكر من بعد ظهر يوم ٢٠ تموز، ضربت ٥ قذائف مدفعية منتجع برخ وهو وجهة سياحية معروفة. وكما هو متوقع في هذا الوقت من العام، كان المنتجع مزدحماً بالزوار – ومن بينهم الأطفال.

وسقطت الدفعة الأولى على تلة غير مأهولة تطل على برخ. ولكن الدفعة التالية ضربت وسط المنتجع، وقتلت – كما قلت – ٩ مدنيين (من بينهم ٣ أطفال أحدهم رضيعة عمرها عام واحد) وأصابت ٣٣ شخصاً. وخضع ١١ من المصابين لعمليات جراحية ولا يزال ٣ في حالة خطيرة.

وبعد الهجوم مباشرة شكل رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي لجنة. وفي نفس اليوم، زارت هذه اللجنة

موقع الهجوم لمشاهدة الدمار وجمع الأدلة والتواصل مع الشهود والسلطات المحلية.

وبناء على تقييمها للأدلة التي تم جمعها، نسبت حكومة العراق، بأوضح العبارات، هذه الأحداث المأساوية إلى القوات المسلحة التركية. وفي نفس الوقت أصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً صحفياً ينص على أن « تركيا ضد جميع أنواع الهجمات التي تستهدف المدنيين.» وأنها « مستعدة لاتخاذ كافة الخطوات لكشف الحقيقة» ودعت « مسؤولي الحكومة العراقية إلى عدم الإدلاء بتصريحات تحت تأثير خطاب ودعاية المنظمة الإرهابية المخادعة وللتعاون في الكشف عن الجناة الحقيقيين لهذا الحادث المأساوي.»

وفي اليوم التالي، قالت السفارة التركية في بغداد عبر وسائل التواصل الاجتماعي « ننضم إلى العزاء على إخوتنا العراقيين الذين استشهدوا على يد منظمة PKK الإرهابية».

وفي ذات الوقت وفي يوم ٢٠ تموز أيضاً، أصدر حزب العمال الكردستاني (PKK) بياناً ينكر تواجده في المنطقة ويلوم تركيا على الهجوم».

السيد الرئيس،

عقد مجلس الأمن الوطني العراقي جلسة طارئة في نفس اليوم استجابة لهذه الأحداث المأساوية. وأدان المجلس بشدة «الاعتداء التركي» ورفض استخدام الأراضي العراقية منطلقاً للاعتداء على دول الجوار و»تصفية الحسابات».

ومن بين التوجيهات التي صدرت، تم تكليف وزير الخارجية بإعداد ملف متكامل حول «الاعتداءات التركية المتكررة» على العراق وكذلك استدعاء السفير التركي واستقدام القائم بالأعمال العراقي من أنقرة، دون إرسال سفير جديد إلى تركيا.

وأشارت وزارة الخارجية إلى أن الحكومة العراقية سوف «تلجأ إلى أعلى مستويات الرد الدبلوماسي»، بما في ذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وفي ٢١ تموز، عقد القادة العراقيون من جميع الأطياف السياسية اجتماعاً رفيع المستوى وأصدروا بياناً مشتركاً يدين «الاعتداء التركي» و»يدعم إجراءات تقديم شكوى دولية».

وفي ٢٣ تموز، التقى رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي مع رئيس وزراء إقليم كردستان مسرور بارزاني. وعبر الجانبان في بيان مشترك صدر بعد الاجتماع عن « إدانتهما بشدة للاعتداءات التركية على الأراضي العراقية».

وفي يوم ٢٣ تموز أيضاً، انعقد مجلس النواب لمناقشة الحادث بحضور وزيري الخارجية والدفاع ورئيس أركان الجيش وكذلك نائب قائد العمليات المشتركة.

وأشار وزير الخارجية في عرضه أمام البرلمان إلى تسجيل ما يزيد عن ٢٢،٧٠٠ انتهاك تركي لسيادة العراق منذ عام ٢٠١٨. كما صرح أيضاً بأن وزارة الخارجية قدمت ٢٩٦ مذكرة احتجاج ضد «التدخل» التركي منذ عام ٢٠١٨.

وأوصت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية في نفس الاجتماع بطرد عناصر حزب العمال الكردستاني من

العراق وانسحاب كافة القوات التركية وإعادة انتشار القوات الاتحادية على طول الحدود مع تركيا وإلغاء الاتفاقيات الأمنية مع تركيا – إن وجدت- ومراجعة موازنة الدفاع لتعزيز القدرات العسكرية.

خلاصة الأمر:

بينما لا يرغب أحد في المزيد من التصعيد، يطالب العراق بسحب تركيا لقواتها من كافة الأراضي العراقية ويدعو لإجراء تحقيق.

السيد الرئيس،

يدل الهجوم المروع على موقع سياحي معروف ويسهل تمييزه على التجاهل الصادم لحياة المدنيين والمعايير المقبولة دولياً للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي تسعى لحماية المدنيين.

وبينما يجب على جميع الأطراف في أي صراع اتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة لتجنب إيذاء المدنيين في جميع الأوقات، من الواضح أنه لم يتم الالتزام بذلك.

وفي حديثي مع رئيس وزراء العراق بالأمس، أكد مرة أخرى على أهمية التحقيق الشفاف والدقيق: سواء أكان مستقلاً أو مشتركاً. وقال أنه من الضروري وضع حد للتكهنات والإنكار وسوء الفهم وتصاعد التوترات. وفي الوقت ذاته، أفهم كذلك أن تركيا على استعداد لمعالجة المسألة بصورة مشتركة مع العراق من أجل تحديد ما حدث بالضبط.

ختاماً،

سيادة الرئيس، وكما قلت عدة مرات في الأعوام الماضية، يرفض العراق عن حق فكرة أنه يمكن معاملته كساحة للمشاحنات الخارجية والإقليمية – ساحة يقوم فيها الجيران وأي أطراف أخرى بانتهاك سيادته وسلامة أراضيه بصورة روتينية ودون رادع.

ومن الأهمية بمكان أن تتوقف كافة الاعتداءات على الأراضي العراقية. إذا أن هذه الانتهاكات لا تزيد باستهتار من التوترات الوطنية والإقليمية فحسب، بل أيضاً تتسبب كما رأينا في مآسي إنسانية جسيمة.

شكراً سيادة الرئيس

جينين هينيس-بلاسخارت
بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق
الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق

كلمة العراق امام مجلس الامن الدولي حول الانتهاكات التركية

فيما ياتي نص كلمة العراق تلاها وزير الخارجيَّة فؤاد حسين خلال الجلسة الطارئة لمجلس الأمن بشأن العدوان على محافظة دهوك:

السيد رئيس مجلس الأمن المحترم..

السادة أعضاء مجلس الأمن المحترمون.

السادة الحضور،

تحية طيبة،

انه لشرف كبير ان اكون في هذا المجلس، لأخاطب اعضائه بتقديم الشكر والامتنان لعقد هذه الجلسة الطارئة. واغتنم هذه المناسبة لتهنئة السفير رونالدو كوستا فيلهو، المندوب الدائم للبرازيل على تولي بلاده رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، ولما يبذله من جهود كبيرة وشفافة في تنظيم عمل المجلس. وأود الترحيب بإحاطة الممثلة الخاصة للأمين العام في العراق، رئيس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) السيدة جينين هينيس بلاسخارت، بشأن موضوع الجلسة الطارئة للمجلس. تعرب حكومة جمهورية العراق عن ترحيبها للبيان الذي صدّر عن المجلس يوم الاثنين الموافق ٢٥ تموز للتنديد بهذا الاعتداء الصارخ.

يدين العراق بأشد العبارات هذا العدوان الصارخ

السيد الرئيس

في يوم الأربعاء الموافق ٢٠ تموز ٢٠٢٢، الساعة ١٣:٥٠، ارتكب الجيش التركي عدواناً ضد أراضي وسيادة العراق وحياة مواطنيه، بقصف مدفعي عنيف على العوائل العراقية أثناء تواجدها في مصيف بَرخ في محافظة دهوك، أسفر عن

استشهاد ٩ مدنيين من ضمنهم طفلة واحدة، وجرح ٣٣ مدنيا أعزل، مع إلحاق اضرار بالمنشآت المدنية، ومخُلفاً خسائر مادية، وقد أحطنا مجلسكم الموقر بموجب الرسالة المؤرخة في ٢١ تموز ٢٠٢٢ بتفاصيل الحادث.

يدين العراق بأشد العبارات هذا العدوان الصارخ الذي ارتكبه الجيش التركي بحق الأبرياء المدنيين، والممتلكات المدنية، والذي يُشكل عدوانا عسكريا على سيادة العراق وأمنه وسلامة أراضيه، وإخلالاً وتهديدا للسلم والأمن الإقليمي والدولي، ويُعدُ خرقاً لأحكام قواعد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي ومبادئ حُسن الجوار، وانتهاكاً لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والأهداف التي قامت من أجلها المنظمة.

إثر الهجوم العسكري على الأراضي العراقية، تم تشكيل لجنة وطنية من قبل الحكومة العراقية برئاستنا للتحقيق في ظروف هذا الاعتداء، والتي جمعت الأدلة من موقع الاعتداء تضمنت شظايا مقذوفات المدفعية الثقيلة من عيار ١٥٥ ملم والتي يستخدمها الجيش التركي في المنطقة المحيطة بالمصيف. وستقوم هذه اللجنة ايضاً بمهام وضع الخطوط العامة لإدارة هذه الازمة.

نندد بالتواجد غير الشرعي للقوات التركية في الأراضي العراقية

السيد الرئيس،

إن هذا العدوان دليل ملموس أمام المجلس على استمرار تركيا بتجاهل مطالبات العراق بإيقاف انتهاكاتها العسكرية المستمرة للسيادة العراقية، وسحب قواتها العسكرية من الأراضي العراقية، فعلى سبيل المثال، لا الحصر، فمنذ عام ٢٠١٨، تم توجيه (٢٩٦) (مئتين وست وتسعون) مذكرة رسمية ثنائية صادرة عن وزارة الخارجية العراقية الى نظيرتها التركية، للاحتجاج على هذه الانتهاكات، والتي بلغَ مجموعها ٢٢,٧٤٢ انتهاكا لحد الآن، والموثقة بموجب الرسائل المتطابقة البالغ عددها (٨) (ثمان) رسائل متطابقة موجهة من المندوب الدائم لجمهورية العراق الى كل من رئيس مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة، والصادرة كوثائق رسمية من وثائق مجلس الأمن، آخرها الوثيقة التي صدرت بالرمز S/٢٠٢٢/٥٠٠ في ٢٠٢٢/٦/٢٣، وقد سبق كذلك أن لجأ العراق الى مجلسكم الموقر بعقد جلسته رقم ٧٥٨٩ عام ٢٠١٥، بشأن التوغل العسكري التركي داخل أراضيه، وطالب العراق المجلس آنذاك بإصدار قرار يتضمن إدانة هذا التوغل وسحب تركيا لقواتها العسكرية من الأراضي العراقية، لكننا في هذه الحالة قد توجهنا الى مجلسكم الموقر مباشرة لتقديم شكوى وتوثيق جريمة ضد الإنسانية ارتكبها الجيش التركي في وضح النهار وفي منطقة خالية من اية مظاهر مسلحة غير شرعية.

نُندد امام المجتمع الدولي من جديد بالتواجد غير الشرعي للقوات العسكرية التركية في الأراضي العراقية، ونحذر من استمرار السلوك العدواني للجيش التركي الذي قد يدفع الأمور الى ما لا يحمد عقباه، وسط حالة من الغضب الشعبي العارم الذي يجتاح العراق من الجنوب الى الشمال في كوردستان العراق، كما نجدد شجبنا لقرار البرلمان التركي الذي اتخذه في تشرين الأول ٢٠٢١ لتمديد تخويل وجود قواته في العراق لمدة سنتين، ونؤكد على ان هذا النهج لن يسبب الا فقدان الامن للجميع.

تؤكد حكومة العراق على تمسكها بنهج يدعو الى حل الخلافات المتراكمة عبر القنوات الدبلوماسية والحوار وبناء المصالح والتعاون المشترك، وعلى هذا الأساس ندعو المجلس بموجب المادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة الى ممارسة مسؤولياته في صيانة السلم والأمن الدوليين، من خلال إصدار قرار عاجل يُلزم تركيا بسحب قواتها العسكرية

المحتلة من كامل الأراضي العراقية، بإشراف كامل من المجلس، وتحميلها تبعات رفض ذلك، لإنهاء معاناة الشعب العراقي من الاعتداءات التركية المستمرة على أجواء وأراضي وسيادة العراق. كما نطالب المجلس كذلك بإضافة بند الحالة بين العراق وتركيا على أجندة أعمال مجلس الأمن، نظراً لتكرار الخروقات التركية للأراضي والأجواء العراقية منذ سنوات عدة التي تسبب وقوع مستمر من الضحايا المدنيين العراقيين العزل، وتوسيع عدد ومساحة تواجدها العسكري غير الشرعي على الأراضي العراقية.

مسوغات غير قانونية لتركيا بشأن تواجد قواتها داخل الأراضي العراقية

السيد الرئيس،

سنسمع بلا شك من الجانب التركي اليوم ولاحقاً، مسوّغات غير قانونية عدة بشأن تواجد قوات بلاده العسكرية داخل الأراضي العراقية، مُتذرعاً بحجج لا أساس لها، مرتبطة بمشكلة داخلية تركية متصلة بحزب العمال الكوردستاني التركي، ومزاعم وجود اتفاق مع العراق تسمح بالتواجد العسكري التركي داخل الأراضي العراقية لمعالجة هذه المشكلة التركية، وسيكرر كذلك استخدامه غير القانوني للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة في تبرير تصرفات بلاده في انتهاك السيادة العراقية، التي تستوجب هذه المادة ذاتها، ان تُعلّم تركيا مجلس الامن بما تقوم به من خروقات عسكرية داخل الأراضي العراقية، وهو الشيء الذي لا تقوم به، وبالتالي لا تُنفذ المادة التي تستعين بها بل تخرق ميثاق الأمم المتحدة.

وبسبب هذا الوضع، نؤكد امام المجتمع الدولي اجمع ومن خلال المجلس الموقر، بعدم وجود أي أتفاق أمني بين العراق وتركيا بشأن السماح للقوات التركية التوغل داخل الأراضي العراقية لمطاردة حزب العمال الكوردستاني التركي (PKK)، مقابل إصرار تركيا على وجود هكذا نوع من الاتفاق، كما نذكر بان الجانب التركي هو المتسبب بهذه الأزمة من الأساس، من خلال مبادرة أنقرة مع حزب العمال الكوردستاني التركي (PKK) عام ٢٠١٣، المتضمنة في إحدى فقراتها مطالبة مسلحي الحزب بالانسحاب من تركيا الى داخل الأراضي العراقية متجاهلين بشكل كامل مشاغلنا الأمنية وحقنا السيادي على أراضينا. وأكدت الحكومة العراقية ان هذا الاجراء يُشكل تهديدا للأمن والسلم في العراق والمنطقة وتم إحاطة المجلس بذلك برسالة موجهة من وزير خارجية العراق الأسبق الى رئيس مجلس الأمن في آيار ٢٠١٣، وتوثيقها لاحقاً كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن، وطالبنا المجلس الوقوف بوجه مثل هذه التصرفات.

ترفض حكومة العراق نهج تركيا في تصدير مشاكلها الداخلية الى العراق

السيد الرئيس،

وضمن هذا المقام، ترفض حكومة العراق نهج تركيا في تصدير مشاكلها الداخلية الى العراق وأن لا تكون تسوية مشاكلها على حساب العراق. وفي الوقت ذاته، تؤكد حكومة بلادي بأن السلطات الأمنية الاتحادية التي من مهامها حفظ أمن الحدود تنسق مع السلطات الأمنية وقوات البيشمركة في حكومة إقليم كوردستان العراق لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة التنظيمات المسلحة والارهابية، حيث ان الدستور العراقي يشير في المادة ٧ ثانيا بان تلتزم الدولة محاربة الإرهاب بجميع اشكاله، وتعمل على حماية أراضيها من ان تكون مقراً أو ممراً أو ساحة لنشاطه.

إن العراق يطرح هذه القضية أمام مجلس الأمن لأهميتها القصوى، ولأيماننا الراسخ بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة التي تؤكد على التزامنا المشترك "بممارسة التسامح والعيش معاً في سلام وحسن الجوار" وكذلك "أن نوحد

قوانا لصون السلم والأمن الدوليين". وإن أملنا أن يدرك مجلس الأمن مدى خطورة الموقف وأن يضطلع بمسؤوليته لصون السلم والأمن الدوليين، وللتعبير عن إرادة العراق السياسية الصادقة وحسن النوايا نطلب من مجلس الأمن تشكيل فريق دولي مستقل للتحقيق في هذا العمل العدواني.

مطالب العراق من مجلس الامن

ومن هنا نوجز امامكم مطالب العراق من مجلس الامن وكما يلي:

-اصدار قرار يلزم تركيا بسحب قواتها العسكرية من كامل الاراضي العراقية، حيث ان تواجد هذه القوات غير شرعي ولم يكن بطلب من الحكومة العراقية، وليس هناك اي اتفاق او اتفاقية عسكرية أو امنية بهذا الخصوص، وان تواجدها سيؤدي الى زعزعة الوضع الامني وخلق حالة عدم الاستقرار.

-توجيه إدانة قوية تجاه هذا العدوان، والعمل على ضمان مساءلة مرتكبي هذا الفعل الشنيع الذي استهدف المدنيين، بوصفه تهديدا للأمن القومي العراقي، وللسلم والأمن الإقليمي والدولي، عبر تشكيل فريق دولي مستقل للتحقيق في هذا العمل العدواني.

-نطالب ادراج بند الحالة بين العراق وتركيا على أجندة اعمال مجلس الامن، نظرا لتكرار الخروقات التركية للأراضي والاجواء العراقية منذ سنوات عدة، والتي تسبب بوقوع ضحايا من العراقيين العزل.

-إلزام الحكومة التركية بدفع التعويضات الناجمة عن الخسائر التي لحقت بالمدنيين العُزل، وما نجم عنه من توقف نشاطات اقتصادية وسياحية نتيجة هذا القصف المدفعي التركي.

ومن جانب آخر يؤكد العراق على إبداء المسؤولية وعلى نحو شفاف، وسلامة موقفه تجاه ترسيخ الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين، يعرب العراق عن استعداده الكامل للعمل مع الامم المتحدة والدول الاخرى المعنية من اجل إخراج عناصر الحزب العمال الكردستاني التركي من الأراضي العراقية لان وجودها يسبب زعزعة الامن وخلق حالة عدم الاستقرار في العراق.

ان شعب العراق يتابع مداولات هذه الجلسة اليوم باهتمام شديد وآمال كبيرة، وينظر إلى الأمم المتحدة، وإلى هذا المجلس الموقر، باعتبارهما ضامنيْن للسلام والامن الدوليين، وهو على ثقة ان هذا المجلس سيعمل بكل جهد واخلاص لحماية السلام والحفاظ عليه، والاهتمام بجدية كبيرة عند تعرض حقوق الدول للتهديد. ويتطلع لدور حاسم وفاعل للمجلس في ايجاد الحلول اللازمة ومنع أي تداعيات مستقبلية لهذه الازمة.

في الختام، تؤكد حكومة جمهورية العراق بأنها تعمل جاهدة على المساهمة الإيجابية في حل النزاعات في المنطقة وتوسيع مساحات التفاهم بين دول الجوار عبر الوسائل السلمية، وترفض رفضاً قاطعا تحويل العراق الى مسرح لتنفيذ أجندات ومصالح الدول.

شكراً السيد الرئيس

فؤاد حسين

وزير خارجية جمهورية العراق

اقتحام مجلس النواب...

الصدر يعتبره جرة اذن و قلق اممي من اعمال تقوض سيادة العراق

الاطار:رصدنا تحركات ودعوات مشبوهة تحث على الفوضى وإثارة الفتنة

تقرير: فريق الرصد والمتابعة

اقتحم متظاهرون موالون للتيار الصدري، الاربعاء، مبنى مجلس النواب داخل المنطقة الخضراء وسط بغداد، احتجاجا على اختيار الاطار التنسيقي محمد شياع السوداني، لرئاسة الوزراء في الحكومة القادمة.

وكانت تظاهرات اندلعت في وقت سابق من ساحة التحرير بغداد، فيما أطلقت القوات الأمنية، القنابل المسيلة للدموع في محاولة لابعاد المتظاهرين الذي اقتحموا المنطقة الخضراء وسط بغداد.

من جهته دعا القائد العام للقوات المسلحة مصطفى الكاظمي، المتظاهرين إلى الانسحاب الفوري من المنطقة الخضراء.

وذكر المكتب الإعلامي للكاظمي في بيان، ان «القائد العام للقوات المسلحة دعا أبناءه المتظاهرين إلى الالتزام بسلميتهم، والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، وبتعليمات القوات الأمنية المسؤولة عن حمايتهم حسب الضوابط والقوانين، والانسحاب الفوري من المنطقة الخضراء».

وأضاف الكاظمي وفقا للبيان أن» القوات الأمنية سوف تكون ملتزمة بحماية مؤسسات الدولة، والبعثات الدولية، ومنع أي إخلال بالأمن والنظام».

كما دعا الكاظمي في بيان لاحق المتظاهرين الى الاسحاب من مبنى البرلمان، قائلا في بيان مقتضب:

يدعو القائد العام للقوات المسلحة المتظاهرين إلى الانسحاب الفوري من مبنى مجلس النواب، والذي يمثل سلطة الشعب والقانون.

الصدر للمتظاهرين: صلوا ركعتين وعودوا لمنازلكم

هذا ودعا مقتدى الصدر، في تغريدة له على موقع تويتر، المتظاهرين الى الانسحاب من البرلمان.

وجاء في تغريدة الصدر:

بسمه تعالى

ثورة محرم الحرام. ثورة إصلاح ورفض للضيم والفساد.وصلت رسالتكم أيها الأحبة. فقد أرعبتم الفاسدين..

جرة أذن...صلوا ركعتين وعودوا لمنازلكم سالمين.

مقتدى الصدر

وقبل ذلك تلا حاكم الزاملي نائب رئيس مجلس النواب السابق، بيانا عن صالح العراقي المعروف بوزير الصدر جاء فيه:

أقف إجلالا واحتراما، فإنها رسالة عفوية إصلاحية شعبية رائعة، شكرا لكم.

والقوم يتآمرون عليكم، وسلامتكم أهم من كل شيء. فإذا شئتم الانسحاب، فإني سأحترم هذا القرار.

عنه

صالح محمد العراقي

بيان الاطار التنسيقي: ماجرى اليوم يثير الشبهات بشكل كبير

أيها الشعب العراقي العزيز..

بعد أن أكملت قوى الإطار التنسيقي الخطوات العملية للبدء بتشكيل حكومة خدمة وطنية واتفقت بالإجماع على ترشيح شخصية وطنية مشهود لها بالكفاءة والنزاهة رصدت ومنذ يوم أمس تحركات ودعوات مشبوهة تحث على الفوضى وإثارة الفتنة وضرب السلم الأهلي، وإن ماجرى اليوم من أحداث متسارعة والسماح للمتظاهرين بدخول المنطقة الحكومية الخاصة واقتحام مجلس النواب والمؤسسات الدستورية وعدم قيام القوات المعنية بواجبها يثير الشبهات بشكل كبير، وعليه فإننا نحمل حكومة تصريف الأعمال المسؤولية الكاملة عن أمن وسلامة الدوائر الحكومية ومنتسبيها والبعثات الدبلوماسية والأملاك العامة والخاصة ونطالبها باتخاذ إجراءات حازمة لحفظ الأمن والنظام ومنع الفوضى والممارسات غير القانونية

كما ندعو أبناء شعبنا العراقي العزيز إلى مزيد من الوعي والحذر من مكائد الأعداء والتصدي لأي فتنة يكون الشعب

وأبناؤه وقودا لنارها

ونقول لجماهيرنا الحبيبة :

نحن معكم وبينكم، همنا حفظ أمن وسلامة أبناء شعبنا العزيز , ولن نخذلكم أبدا وندعوكم إلى اليقظة والانتباه وتفويت الفرصة والاستعداد لكل طارئ.

الإطار التنسيقي

٢٧ تموز ٢٠٢٢

اجتماع الاطار التنسيقي :كل ما صدر عن الحكومة بعد ٢٠٢١/٧/١٠ غير قانوني

هذا وعقد الاطار التنسيقي اجتماعه الاعتيادي رقم ١٠٥ الاربعاء ٢٠٢٢/٧/٢٧، وبحث جملة من الموضوعات ذات الصلة بالوضع السياسي والامني وتشكيل الحكومة وجلسة إنتخاب رئيس الجمهورية و نائب رئيس مجلس النواب.

ورفض الاطار التنسيقي ما تقوم به حكومة تصريف الاعمال من تغييرات ادارية وتعيينات جديدة خلافا للقانون وقرارات المحكمة الاتحادية واعتبار كل ماصدر عنها بعد ٢٠٢١/١٠/٧، غير قانوني، وطالب حكومة تصريف الاعمال الالتزام بالدستور والقانون وإلغاء جميع الاوامر الادارية والتعيينات الجديدة.

المالكي: انتهاك سافر لحق التظاهر المشروع

بسم الله الرحمن الرحيم

ان دخول المتظاهرين من اية جهة كانوا الى باحات مجلس النواب في المنطقة الخضراء والتجاوز على الحماية الامنية للمنطقة يعد انتهاكا سافرا لحق التظاهر المشروع.. وقد ينجر الواقع الى تقاطعات مع حمايات النواب والمسؤولين.. لذا على حكومة الاخ الكاظمي ان تنهض بمسؤولياتها الدستورية في حماية الوضع الامني والاجتماعي وتفادي اراقة الدم بين العراقيين، وتعمد الى استخدام الوسائل المشروعة في ردع اي اعتداء على هيبة الدولة ومؤسساتها..

وعلى الاخوة المتظاهرين الانسحاب الفوري من المنطقة والالتزام بحق التظاهر القانوني وعدم الانجرار الى دعوات المواجهة مع القوات المكلفة بالحماية..

اللهم احفظ العراق والعراقيين من كل سوء.

نوري المالكي

رئيس ائتلاف دولة القانون

٢٧/ تموز/ ٢٠٢٢

الحلبوسي يوجّه حماية البرلمان بعدم التعرض للمتظاهرين

من جهته دعا رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي المتظاهرين إلى الحفاظ على سلمية التظاهر، ووجّه قوات حماية البرلمان بعدم التعرض للمتظاهرين أو المساس بهم، وعدم حمل السلاح داخل البرلمان، فضلا عن توجيه الأمانة العامة لمجلس النواب بالتواجد في المجلس والتواصل مع المتظاهرين.

كما وجّه بتواجد موظفي المركز الصحي للبرلمان للحالات الطارئة.

قلق اممي من اي اعمال تقوض سيادة العراق

من جانبها، أكدت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، أن الحق في التظاهر السلمي أساسي للديمقراطية، مؤكدة ضرورة أن تظل المظاهرات السلمية.

يونامي، قالت في تغريدة على تويتر، إن «الحق في التظاهر السلمي أساسي للديمقراطية. ولكن يمضي ذلك جنباً إلى جنب مع احترام مؤسسات الدولة والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة»، مؤكدة ضرورة أن «تظل المظاهرات سلمية وتمتثل للقانون».

من جهته اكد نائب المتحدث باسم الامين العام للامم المتحدة / فرحان حق / بمؤتمر صحفي، اليوم الأربعاء اهمية احترام سيادة وسلامة أراضي العراق.واضاف :» ان اي اجراءات من شأنها ان تقوض سيادة واستقلال العراق ستثير قلقا لدينا «.

الإطار يطالب بعقد جلسة البرلمان لانتخاب رئيس الجمهورية

وكان نائب عن كتلة الإطار التنسيقي، قد أعلن في وقت سابق، أن نواب الكتلة قدموا طلباً رسمياً لرئاسة مجلس النواب العراقي، لعقد جلسة خاصة لانتخاب رئيس الجمهورية، يتوع أن تعقد الأسبوع المقبل.

النائب عن تحالف الفتح المنضوي في الإطار التنسيقي، رفيق الصالحي، افاد لسبكة رووداو الإعلامية، اليوم الأربعاء (٢٧ تموز ٢٠٢٢)، أن نواب الإطار التنسيقي قدموا طلباً رسمياً لرئاسة البرلمان لعقد جلس خاصة لانتخاب رئيس الجمهورية وتكليف رئيس الوزراء.

وبيّن أن «أغلب نواب الإطار التنسيقي وقعوا الطلب»، مستطرداً أن «موعد الجلسة لم يحدد بعد، وقد يعقد الأسبوع المقبل».

الحكيم للسوداني: ضرورة تشكيل حكومة خدمية بعيدا عن المحاصصة

الى ذلك، أكد رئيس تيار الحكمة عمار الحكيم، الثلاثاء، خلال لقائه النائب محمد شياع السوداني مرشح الاطار التنسيقي لمنصب رئيس الوزراء ان العراق يحتاج لحكومة خدمة يقودها اكفاء وتتسم بالتوازن.

وقال المكتب الاعلامي لتيار الحكمة في بيان، ان "رئيس تيار الحكمة الوطني عمار الحكيم استقبل بمكتبه في بغداد محمد شياع السوداني المرشح لرئاسة الحكومة القادمة، مباركا له تكليف قوى الإطار التنسيقي، ومتمنيا له السداد والتوفيق في المهمة القادمة و ان كنا لا نشارك في حكومته".

ودعا الحكيم "على أهمية تشكيل حكومة خدمة وطنية قادرة على تحقيق تطلعات الشعب العراقي وتلبية مطالبه العاجلة، مع ضرورة الأخذ بالأولويات ضمن برنامج مركز ومقتضب مع تمكين شخصيات كفوءة ونزيهة بعيدا عن المحاصصة داعيا إلى النزول الميداني والإقتراب من الناس والإهتمام بالمحافظات وتنويع مصادر الدخل وإدامة الزخم الأمني والحفاظ على المكتسبات"، مشددا على "التوازن في العلاقات الداخلية والخارجية"، مبينا أن "مصلحة العراق بانفتاحه على الجميع بما يضمن مصالحه ويحفظ سيادته".

بيان من رئيس الجمهورية: التزام التهدئة وتلبية الاستحقاقات الوطنية

إن التظاهر السلمي والتعبير عن الرأي حق مكفول دستورياً، مع ضرورة الالتزام بالضوابط والقوانين وحفظ الأمن العام والممتلكات العامة، وضبط النفس وتقديم المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار.

نؤكد على ضرورة التزام التهدئة وتغليب لغة العقل، وتجنّب أي تصعيد قد يمس السلم والأمن المجتمعيين، وتضافر الجهود لتلبية الاستحقاقات الوطنية وتحقيق إرادة الشعب والاستجابة لتطلعاته في الإصلاح، وتشكيل سلطات فاعلة تحمي المصالح العليا للبلد وتُرسّخ دولة مقتدرة تُحقق تطلعات الشعب نحو مستقبل أفضل.

إن البلد يمر بظرف دقيق وأمامه تحديات جسيمة واستحقاقات كبرى تستوجب توحيد الصف والحفاظ على المسار الديمقراطي السلمي في البلد الذي ضحى من أجله شعبنا على مدى عقود من الاستبداد والاضطهاد والعنف، وهذا يستدعي تكاتف الجميع للعمل بصفّ واحد من أجل بلدنا وتقدمه ورفعته.

د. برهم صالح

رئيس الجمهورية

حمزة حداد:

طريق مسدود ومحمول: الجمود السياسي في العراق

* المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية

كان العراق في مأزق سياسي منذ الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢١. ولم يقم النواب العراقيون بتشكيل الحكومة بعد. في حين أن مثل هذه الديناميكيات ليست غريبة على العراق ، فقد ترك هذا الشلل الذي طال أمده فراغًا في السلطة لا يزال يزعزع استقرار البلاد. من الصعب التكهن متى سيخرج شخص ما من المأزق. وحتى إذا ظهرت حكومة جديدة في الأشهر المقبلة ، فإن القضية الرئيسية لصانعي السياسة الأوروبيين ستكون نوع رئيس الوزراء الذي

> عدم قدرة القادة على تشكيل الحكومة والتعامل مع التحديات يقوض شرعية الدولة

يقودها.

سيستمر المأزق في بغداد حتى ينتخب النواب رئيسًا جديدًا - يرشح رئيسًا للوزراء لتشكيل الحكومة. سيكون أمام رئيس الوزراء ٣٠ يومًا للحصول على موافقة البرلمان على الحكومة الجديدة وبرنامج الحكومة.

يخصص الاتفاق السياسي غير الرسمي في العراق الرئاسة إلى كردي ، لكن الأحزاب السياسية الكردية لم تتفق بعد على مرشح.

إذا اتخذت الأحزاب الشيعية قرارًا بشأن مرشح لرئاسة الوزراء قبل أن يرشح الكرد رئيسًا ، فقد يجبر ذلك الأحزاب الكردية على السماح للبرلمانيين بالاختيار بحرية من بين مجموعة المرشحين - بدلاً من إعطاء ختم موافقتهم لمرشح تم اختياره مسبقًا.

في غضون ذلك ، يتصاعد الاستياء العام بسبب الضربات الجوية التركية على المدنيين العراقيين ، فضلاً عن عدم قدرة النخب السياسية على مواجهة التحديات الاقتصادية أو تغير المناخ . كل هذا يزيد من احتمالية حدوث مزيد من الاضطرابات. في الواقع ، يبدو أن التيار الصدري - وهو حزب شيعي شعبوي ترك الحكومة - يستعد لقتال في الشوارع.

لذلك ، فإن الدول الأوروبية التي تسعى إلى العمل مع العراق بشأن الاهتمامات المشتركة ، وخاصة القضايا الأمنية ، تحتاج الآن إلى التعامل ليس فقط مع حكومة عاجزة ولكن أيضًا مع دولة عراقية تتضاءل شرعيتها.

في هذا الوضع المتوتر بشكل متزايد ، سيكون على أي حكومة عراقية جديدة المهمة العاجلة المتمثلة في تحقيق الاستقرار في مؤسسات الدولة واستعادة ثقة الجمهور بها. في الانتخابات العراقية ، تتنافس العديد من الأحزاب السياسية على ٣٢٩ مقعدًا برلمانيًا فقط ، ونتيجة لذلك لم يفز أي منها بأغلبية في ظل هذا النظام. في المقابل ، كانت البلاد تحت قيادة سلسلة من الحكومات الهشة المتوافقة مع الآراء.

ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن المرشحين لمنصب رئيس الـوزراء لا يحتاجون إلى خوض الانتخابات ليكونوا مؤهلين لهذا المنصب. رئيس الوزراء الحالي وسلفه كلاهما لم يتم انتخابهما - وفي النهاية ضعيفان - مرشحان تسوية ليس لهما انتماء حزبي.

وتراهن بعض الدول الغربية على بقاء مصطفى الكاظمي في المنصب. وهو يأمل أن يفعل ذلك. لكن العديد من الشائعات المختلفة حول مصير الكاظمي انتشرت على نطاق واسع في الأشهر الأخيرة - مما يعكس حالة عدم اليقين التي تسود البيئة السياسية.

علاوة على ذلك ، تلقت آفاق الكاظمي ضربة كبيرة في يونيو ٢٠٢٢ ، عندما أمر أكبر داعميه السياسيين ، زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر ، نواب حزبه البالغ

ساهمت حملة الصدر لتشكيل حكومة أغلبية في الشلل السياسي

عددهم ٧٣ نائباً بالاستقالة .من البرلمان. قام الصدر بهذه الخطوة التكتيكية بدافع الإحباط من عدم قدرته على تشكيل حكومة أغلبية أو دفع منافسيه إلى دور المعارضة.

ساهمت حملته لتشكيل حكومة أغلبية في الشلل السياسي. إنه أحد الأسباب التي تجعل هذه أطول عملية تشكيل للحكومة في تاريخ العراق بعد عام ٢٠٠٣. في غضون ذلك ، واصل الكاظمي تصوير نفسه كوسيط في الشرق الأوسط والضغط على الحكومات الغربية لتأييد خططه للبقاء في المنصب.

انسحاب التيار الصدري أضر بفرص الكاظمي لقضاء فترة رئاسية أخرى. ومع ذلك ، لم تفعل سوى القليل لتحفيز تشكيل حكومة جديدة. سيقفز أعضاء إطار التنسيق العراقي - وهو تحالف من الأحزاب السياسية الشيعية الرئيسية ، باستثناء التيار الصدري - على فرصة أن يصبحوا رئيسًا للوزراء.

يمكن لإطار التنسيق ، الذي يضم حوالي ١٢٠ نائباً ، أن يوفر نوعين مختلفين من رؤساء الوزراء: قادة الحزب أو الأعضاء الأقل نفوذاً في أحزاب الطبقة الثانية. ومن بين المرشحين المحتملين في المجموعة السابقة نوري المالكي من ائتلاف دولة القانون وحيدر العبادي من تحالف النصر (وكلاهما رئيسا وزراء سابقين) وهادي العامري من منظمة بدر.

وتشمل المجموعة الأخيرة محمد السوداني وفالح الفياض ، اللذين يحظيان بدعم من الإطار التنسيقي. السوداني وزير سابق وعضو سابق في ائتلاف دولة القانون.

فياض هو الرئيس الحالي للجنة الحشد الشعبي ومستشار سابق للأمن القومي. فرضت الولايات المتحدة عليه عقوبات لانتهاكات حقوق الإنسان بموجب قانون ماغنتسكي العالمي.

إذا كان أعضاء الائتلاف مصرين على اختيار واحد منهم ، فليس أمام الكاظمي فرصة لولاية أخرى. وهذا يعني أيضًا أن رئيس الوزراء المقبل سيحصل على دعم كتلة سياسية كبيرة. وبناءً على ذلك ، سيكون رئيس الوزراء الجديد أقوى من الرئيسين الأخيرين - اللذين لم يكن لهما حضور تشريعي وكان أعضاء وزرائهما مسؤولين أمام الأحزاب التي رشحتهم بدلاً من الرئيس الاسمي للحكومة.

لهذا السبب ، فإن نوع رئيس الوزراء الذي يتولى السلطة أكثر أهمية من الشخص المعني. إذا ظهر شخص من إطار التنسيق كمرشح ، فيجب أن يجدوا أنه من الأسهل تمرير التشريعات وحتى تنفيذ الإصلاحات أكثر مما فعل الكاظمي.

ومع ذلك ، هناك أيضًا مسألة الإرادة السياسية. أي أن زعيم حزب سياسي راسخ سيكون لديه حوافز

> ستتحمل أي حكومة جديدة مهمة تحقيق الاستقرار واستعادة ثقة الجمهور

لخلق سياسات تحافظ على الوضع الراهن. بالنظر إلى الوضع الحالي للنظام السياسي ، فإن هذا قد ينطوي على إعطاء الأولوية للشعبية قصيرة المدى على الاحتياجات طويلة الأجل للبلد. علاوة على ذلك ، سئم الكثير من العراقيين من الفساد وسوء الإدارة في الأحزاب السياسية الراسخة - لذلك ، من المحتمل أن يكونوا متشككين في وجود رئيس وزراء من تلك الخلفية.

هذا القلق العام يزيد الضغط على عملية تشكيل الحكومة. وقد يمثل أفضل فرصة للكاظمي للبقاء في المنصب. إذا قرر أعضاء إطار التنسيق أن رئيس الوزراء من بين صفوفهم سيلحق ضررًا أكثر من نفعه لشعبيتهم - من خلال إثارة الغضب العام أو الاضطرابات - فقد يوفر لهم الكاظمي مخرجًا مرغوبًا فيه.

للبقاء على قيد الحياة ، سيتعين عليه تقديم تنازلات للأحزاب السياسية الرئيسية التي حافظت على الوضع الراهن مع إعطاء الناخبين ما يكفي من الأمل في التغيير لمنع الاحتجاجات. لن يكون هذا توازنًا سهلاً للمحافظة عليه.

في النهاية ، ستجد الدول الأوروبية صعوبة نسبيًا في العمل مع رئيس وزراء مثل المالكي أو العامري أو الفياض بسبب علاقاتهم بإيران والميول الأيديولوجية المتشددة. لكن من المرجح أن يقود رئيس وزراء بهذا القالب حكومة قوية بما يكفي لتنفيذ السياسة المحلية بفعالية. لقد كشف العامان الماضيان من حكم الكاظمي عن عدم قدرته على مواجهة التحديات الكبيرة التي يواجهها العراق. على سبيل المثال ، لطالما انتقد الكاظمي الجهات المسلحة غير الحكومية ، ثم أذعن لمطالبهم.

من المفهوم أن الأوروبيين حريصون على رؤية وجوه ودية في الحكومة العراقية المقبلة. لكن هذا لن يجدي نفعا إذا كان مجرد الحفاظ على الوضع الراهن بينما يقوض ببطء شرعية وسيادة الدولة.

لذلك ، قد يكون شخصًا مثل السوداني - الذي لديه ثقل سياسي أقل من منافسيه الأكثر رسوخًا - هو المرشح الأنسب. سيكون لرئيس الوزراء من الوسط أفضل فرصة لتنفيذ السياسة الداخلية والخارجية بشكل فعال.

بعد عشرة أشهر من الانتخابات العراقية ، من الواضح أن البلاد بحاجة إلى عمل سياسي عاجل. يبقى أن نرى ما إذا كانت النخب السياسية العراقية تفهم ذلك.

*زميل زائر في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية

هل تنجح التسريبات في تسريع جهود تشكيل الحكومة العراقية؟

*مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

شهد العراق على مدار الأيام الماضية تطورين على درجة كبيرة من الأهمية، وهما ظهور عدة تسريبات لرئيس الحكومة العراقية الأسبق وزعيم ائتلاف دولة القانون، نوري المالكي، في ١٣ و١٦ يوليو، والذي هاجم فيها عدة أطراف، بدءاً من مقتدى الصدر، زعيم التيار الصدري، وصولاً إلى الحشد الشعبي وانتهاءً بالقوى السياسية العراقية، بالإضافة إلى حدوث تظاهرات من قبل أنصار التيار الصدري في ١٥ يوليو.

قراءة في التسريبات:

يمكن توضيح أبعاد التسريبات المنسوبة للمالكي، وأبرز المواقف الصادرة حيالها على النحو التالي:

١- فضح صحفي عراقي التسريبات:

قام الصحفي علي فاضل، وهو رئيس المنظمة الأمريكية – العراقية لمكافحة الفساد بنشر التسريبات المنسوبة للمالكي. ويلاحظ أن فاضل هو ناشط سياسي غير محسوب على القوى السياسية الشيعية، ومقيم في الولايات المتحدة. كما أعلن فاضل أن لدية العديد من التسجيلات سوف يقوم بنشرها خلال الأيام القادمة.

وتثير تلك التسريبات العديد من التساؤلات حول كيفية تسجيلها لاجتماع دار بين نوري المالكي وبعض

المقربين له داخل الإطار التنسيقي ولمدة ساعة كاملة، وهل تم التسجيل من خلال جهاز تنصت تم وضعه في مكان الاجتماع من قبل أجهزة الاستخبارات العراقية، أو أي جهاز أمني آخر، أم أنه تم تسجيله من خلال هاتف أحد الحاضرين، ثم تم إرساله إلى فاضل.

٢- هجوم طائفي ضد «خصوم الشيعة»:

يلاحظ أن الخطاب الذي اتبعه المالكي كان طائفياً، إذ إنه هاجم خصومه السياسيين كافة بالارتكان لمنطلقات طائفية، فقد اعتبر مقتدى الصدر «قاتلاً» و«جاهلاً»، وأنه يقود مشروعاً بريطانياً لإنهاء التشيع في العراق.

وشن المالكي هجوماً كذلك في التسريبات على غالبية القيادات السنية، واصفاً إياهم بالحاقدين عليه وعلى الدولة العراقية ومؤسساتها. كما اتهم رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، مسعود بارزاني، بأنه سعى إلى ضرب الشيعة، عبر احتضان النازحين من السنة، وكذلك قياداتهم، مؤكداً أن بارزاني، سعى من وراء ذلك لتدشين زعامة مذهبية لسنة العراق مع ضم مقتدى الصدر لذلك المحور كممثل وحيد عن الشيعة.

واستمراراً لهذه المواقف الطائفية، دعا المالكي إلى منع وجود أي تحالف بين التيار الصدري مع القوى السنية والكردية، حيث أشار «إذا استطعنا أن نسقط توجهات مقتدى والحلبوسي والبارزاني، إذا أسقطنا مشروعهم نجح العراق، وإن لم نستطع فالبلد تسير نحو الدائرة الحمراء، وأنتم يجب عليكم أن تستعدوا».

ولم يكتف المالكي بمهاجمة خصومه طائفياً، بل كشفت التسريبات عن مساعيه لتسليح نحو ١٥ مجموعة، ليكونوا مستعدين للمرحلة القادمة، إذا تطلب الأمر التدخل، في مؤشر على إعداده لمواجهات مسلحة ضد أنصار التيار الصدري، بالإضافة إلى مهاجمته لفصائل الحشد الشعبي، واتهامها بالجبن، وهو ما قد يكون مرتبطاً برفضهم مناصرته. كما أكد المالكي في هذه التسريبات أنه أراد «جعل الحشد الشعبي مشابهاً للحرس الثوري الإيراني»، في محاولة لاسترضاء إيران على ما يبدو.

٣- انتقاد الصدر المالكي:

شن الصدر هجوماً على المالكي، إذ طالب باستنكار ما ورد في هذه التسريبات، سواء من قبل قيادات الكتل المتحالفة معه ضمن الإطار التنسيقي، أو من عشيرته، كما نصح الصدر المالكي باعتزال العمل السياسي. ويبدو أن الصدر يهدف من ذلك الهجوم إلى إثبات صحة تسجيلات المالكي، وهو ما سوف يمكن الصدر من إبعاد أحد خصومه عن تولي رئاسة العراق.

٤- تزامن التسريبات مع تظاهرات الصدر:

جاء التسريب الصوتي الأول لنوري المالكي قبل يومين من موعد صلاة الجمعة الموحدة التي دعا إليها التيار الصدري في ١٥ يوليو الماضي، والتي شهدت مشاركة عشرات الآلاف من أنصار الصدر، وتزامنت مع

الذكرى الرابعة والعشرين لأول صلاة جمعة أقامها والده، آية الله محمد محمد صادق الصدر.

ووضع الصدر خلالها عدة شروط للموافقة على تشكيل أي حكومة جديدة، ومنها الالتزام بإخراج ما تبقى من القوات الأجنبية، ومحاسبة الفاسدين، وحصر السلاح بيد الدولة، وحل الفصائل المسلحة، وإعادة تنظيم الحشد الشعبي، والتحذير من إعادة تشكيل الحكومة من قبل أشخاص تمت تجربتهم سابقاً، في إشارة إلى المالكي.

ويلاحظ أن هذه التظاهرات هدف من خلالها إما إجهاض تشكيل الحكومة العراقية، وذلك عبر فرض مطالب تبدو، في بعض جوانبها، تعجيزية، أو سعى من خلالها إلى التأكيد على استمراره كطرف مؤثر في العملية السياسية من خلف الستار، وذلك من خلال الضغط على التنسيقي لاختيار رئيس للوزراء غير معادٍ له، فضلاً عن الحفاظ على حصة الصدر في الحكومة القادمة، سواء في المناصب الوزارية، أو في الوظائف الحكومية.

تراجع حظوظ المالكي:

يمكن استعرض عدد من الانعكاسات لتسريبات المالكي، وذلك على النحو التالي:

١- إضعاف فرص المالكي:

يبدو أن الهدف من هذه التسريبات هو إضعاف فرص نوري المالكي في الترشح لرئاسة الوزراء، خاصة أنه هاجم قيادات الحشد الشعبي، إلى جانب مقتدى الصدر، بالإضافة إلى وجود تكهنات بأن التسريبات القادمة ستطال رجال الدين في النجف، وهو ما سوف يمثل خصماً من شعبية المالكي في الشارع العراقي، كما أنه سوف يعزز المرشحين الآخرين لرئاسة الوزراء داخل الإطار التنسيقي، والذي بلغ عددهم حوالي عشرة مرشحين.

ومن جهة أخرى، فإن التسريبات كشفت عن تبنيه لسياسات طائفية ضد جميع القوى السياسية من السنة والكرد، وهو ما يجعل من الصعب عليهم القبول به، خاصة أنه عمد في السابق إلى تقديم تعهدات للسنة والكرد للفوز برئاسة الحكومة العراقية في ٢٠١٠، ثم ما لبث أن نكص عنها، بل وسعى لإقصاء القيادات السنية عبر اتهامها بدعم الإرهاب، فضلاً عن فرض حصار مالي على إقليم كردستان العراق. ولاشك أن هذه التسريبات تؤكد أن المالكي لا يزال يتبنى سياسات طائفية، وهو ما سوف يعقد أي مفاوضات له قادمة مع السنة والكرد لتشكيل الحكومة العراقية القادمة، في حالة نجاحه في الفوز بترشيح التنسيقي.

وما يؤكد ذلك الاستنتاج أن التسريبات جاءت متزامنة مع عقد رئيس البرلمان محمد الحلبوسي اجتماعاً داخل مبني البرلمان مع رؤساء الكتل النيابية لتحديد موعد انتخاب رئيس الجمهورية حيث تم تحديد اجتماع آخر لرؤساء الكتل النيابية يوم الخميس الموافق ٢١ يوليو لبحث ما توصَلت إليه القوى الكردية بهذا الصدد، وصولاً إلى اختيار رئيس الحكومة المقبلة مع بداية الفصل التشريعي الجديد للبرلمان.

٢- اتساع هوة الخلافات الشيعية:

يلاحظ أن انتقاد المالكي لبعض القيادات في الحشد الشعبي قد توسع مساحات الخلاف بينه وبين ميليشيات الحشد الشعبي، وكذلك بينه وبين القوى الأخرى المنضوية داخل التنسيقي. فقد تعرضت بعض مقرات حزب الدعوة، التي يشغل المالكي فيها منصب الأمين العام، لهجمات مسلحة في البصرة وكربلاء والنجف، كما أظهرت بعض الصور ومقاطع فيديو تم نشرها إغلاق مقر حزب الدعوة في الزعفرانية جنوبي بغداد، مع كتابة عبارة «مغلق باسم الحشد».

ومن جهة أخرى، سرت تكهنات بإمكانية انسحاب عمار الحكيم، زعيم تيار الحكمة، وحيدر العبادي، زعيم النصر من الإطار التنسيقي الشيعي، وهو ما ينذر بتراجع تماسك التنسيقي، بما ينذر في النهاية بانهياره.

٣- تراجع محتمل للدعم الإيراني:

تدرك إيران الداعم الرئيسي للتنسيقي أهمية أن يكون رئيس الحكومة المقبل مقبولاً دولياً وداخلياً، لاسيما من التيار الصدري حتى لا يتم تحريك الشارع ضده، خاصة بعد تظاهرات الصدر الأخيرة. ومن جهة أخرى، فإنه من الصعب الترويج للمالكي باعتباره شخصية مقبولة خارجياً، وهو يتبنى أجندة طائفية تهدف إلى إقصاء السنّة والكرد.

٤- استمرار الخلافات الكردية:

لايزال الخلاف الكردي قائماً حول منصب رئاسة الجمهورية، مع إخفاق عدة وساطات وكانت آخرها إيرانية، ومحاولة قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، إسماعيل قاآني، للتوفيق بين الحزبين الكرديين الرئيسيين للتوصل إلى مرشح تسوية للمنصب، وهي جملة من العوامل التي قد تزيد من تأزم المشهد الراهن.

0- تصعيد قضائي محتمل ضد المالكي:

تفتح تلك التسريبات المجال أمام بعض القوى السياسية، لاسيما من القوى المدنية، للجوء إلى القضاء والادعاء العام لفتح تحقيق موسع بشأن ما جاء فيها من تهديد للأمن وتحريض على الاقتتال، وهو ما سيؤثر سلباً على المستقبل السياسي للمالكي.

وفي الختام، يكشف ما سبق استمرار تأزم المشهد السياسي العراقي، وفشل تشكيل حكومة جديدة على الرغم من مرور تسعة شهور على إجراء الانتخابات، غير أن التسريبات الأخيرة قد تدفع لتجاوز المالكي لرئاسة الوزراء، والبحث عن مرشح آخر يكون مقبولاً داخلياً، خاصة من التيار الصدري، وكذلك إقليمياً ودولياً، لاسيما مع إدراك مختلف التيارات والأجنحة السياسية أن نوري المالكي يمثل عبئاً في ضوء التسريبات الأخيرة له.

مئوية معاهدة لوزان وحقوق الكرد

د.آزاد أحمد علي:

99 سنة على معاهدة الغدر

*المركز الكردي للدراسات

صادف هذه الأيام مرور ٩٩ سنة على معاهدة لوزان بتاريخ ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٣، وهي معاهدة وقعت في مدينة لوزان السويسرية بين القوى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، والمتصارعة على تقاسم تركة الإمبراطورية العثمانية المهزومة.عرف الاتفاق رسمياً بمعاهدة "حل معضلات الشرق الأوسط"، اذ جرت مفاوضات صعبة وطويلة في الفترة الواقعة بين (١ -١١- ١٩٢٢ وحتى ٢٤ – ٧- ١٩٢٣)، جرت المفاوضات بين الإمبراطورية العثمانية من جهة وكل من الدول

> شكلت معاهدة لوزان بداية الغدر بالكورد ومهادنة لعملية تذويب لهويتهم وثقافتهم

التالية من الجهة الأخرى: بريطانيا العظمى، فرنسا، إيطاليا، اليونان، رومانيا، صربيا، كرواتيا.

تم المناقشة والاتفاق على ١٤٣ بند درجت في نص المعاهدة، لا يتطرق ولا بند واحدة منها الى المسألة الكوردية. هذا وقد ترأس الوفد التركي الشخصية السياسية توأم أتاتورك الفكري ذات الأصول الكوردية عصمت اينونو.

لقد كان مؤتمر لوزان أحد أطول المفاوضات الأخيرة بين الدولة العثمانية والـدول التي تختلف معها على قضايا عديدة: كترسيم الحدود والتبادل السكاني، فضلاً عن قضايا سياسية وكولونيالية مشتركة...

وكنتيجة مختزلة، يمكن اعتبار أن أهم وأخطر مخرجات هذه المعاهدة انصب على وضع نهاية لنتائج الحرب العالمية الأولى، وطي صفحة مؤتمر السلام الذي عقد في الضاحية الباريسية سيفر، الذي اختتمت أيضاً بمعاهدة تنهي عملياً السلطنة العثمانية وتشرعن عملية تفككها وتوارثها بين الشعوب المنضوية تحت لواءها. وكانت خاتمة مفاوضات سيفر يوم (١٠ -٨- ١٩٢٠).

لقد تم بموجب معاهدة لوزان القفز فوق مقترح اجراء انتخابات حول حق تقرير المصير السياسي لكوردستان العثمانية بناء على اتفاقية سيفر.

لذلك انتصرت تركيا من هذه الزاوية بشكل حاسم وتم دفن مشروع استقلال كوردستان والانتقال الى مشاريع فرعية لتقسيم كوردستان وإزالة ثقافة شعب كوردستان وطمس هويته.

من حيث الجوهر شكلت معاهدة لوزان أحد أهم المحطات القبيحة للتسوية السياسية وتقاسم النفوذ في الشرق الأوسـط، والتي تم بموجبها التمهيد لبناء (جمهورية تركيا) بحدودها الراهنة، وجعلها دولة قابلة للحياة، بعد ان اختزلت السلطنة العثمانية في ثلاث ولايات داخلية من اناضول الغربية. لكن القوى الأوربية المنتصرة توافقت مع تركيا وبالتنسيق – بصيغة ما – مع روسيا السوفيتية على تأمين مصالح كل الدول الموقعة على المعاهدة، في ظل غياب تام لممثلي كوردستان وأرمينيا والبلاد العربية.

لقد مهدت معاهدة لـوزان لصعود كمال أتاتورك، وساهمت في التأسيس للكمالية (العلمانية) وتم تنصيب جمهورية ذات طابع قومي عنصري عدواني بمساعدة أوربية، حيث

> بموجب معاهدة لوزان تم القفز فوق مقترح حول حق تقرير المصير السياسي لكوردستان

كان شعارها ومازال (شعب واحد، لغة واحدة، علم واحد). لذلك جرت بمساعدة أوربية عمليات تبادل سكاني وتغيير ديمغرافي هائلة لصالح تكثيف العنصر التركي في الأناضول.

اليوم، وبمناسبة مـرور ٩٩ سنة على توقيع هذه المعاهدة الكولونيالية الغادرة يمكن القول بموضوعية، أن كل شعوب الشرق الأوسط قد تضررت منها، وتوصيفها بإيجاز شديد:

معاهدة لوزان ١٩٢٣ غير مشروعة ولا تمتلك الشرعية القانونية ولا الاخلاقية وقد طمست حق شعوب المنطقة وخاصة حق شعب كوردستان في تقرير مصيرها السياسي.

شكلت تلك المعاهدة بداية الغدر بالكورد ومهادنة لعملية تذويب لهويتهم وثقافتهم، بل ساعدت حكومة تركيا للسير على منهج سياسات الإبادة الجماعية.

أحد نتائج هذه المعاهدة الغادرة تنفيذ العديد من المجازر بحق مجتمعات كوردستان، كانت أحد أكبرها من نصيب الجزيرة الفراتية، فقد نفذت في عام ١٩٢٥ مجزرة بحق قرويي منطقة آليان، وتم تجميع الأهالي العزل في قرية آلا قمش. وجرت عملية قتل جماعي وحرق حوالي ١٤٥٠ شخص من الرجال والنساء والأطفال مع عدد من المصاحف التي كانت في أيادي بعض السكان للحماية بالكتاب المقدس ودرء خطر القتل... واستمرت هذه المجازر واعمال العنف ضد شعبنا بصيغ مختلفة حتى يومنا هذا.

التأكيد على أن كل الأطراف الموقعة مع الطرف التركي على هذه المعاهدة هم شركاء ومشاركين في تلك الجرائم الموجهة ضد الإنسانية وضد شعب كوردستان بشكل خاص. وخاصة حكومات: بريطانيا وفرنسا وإيطاليا.

يجب المطالبة من الجهات الدولية على انهاء هذه المعاهدة والتعويض عن الأضرار التي لحقت المجتمعات والأفراد جراء تطبيقها.

لقد جرت خلال عشرة أشهر التي مهدت لمعاهدة لوزان الكثير من المفاوضات والبازارات، حصل كل طرف بموجبه على ما يريده، فقط وفقط حرم الشعب الكوردي من كامل حقوقه وتعرض لحملة إبادة طول قرن من الزمان... تظل معاهدة لوزان معاهدة الغدر والاجرام الكولونيالي، ويظل يوم التوقيع يوما للغدر بالشعب الكوردي المسالم.

د. محمد نور الدين :

مئويّة «لوزان»: لا أحد راضياً

تُعدّ الذكرى الـ٩٩ لمعاهدة لوزان، هذا العام، محوريّة، كونها تسبق بقليل معركة رئاسة الجمهورية التركية المرتقبة بعد سنة، فيما تشكّل مناسبةً لتحفيز الكثير من المعنيّين على إعادة تقييم سياساتهم تجاه تركيا التي لا يزال رئيسها، رجب طيب إردوغان، يسعى وراء «استعادة» حدود «الميثاق الملّي»، الذي تخلّى عنه أتاتورك. أمّا الكرد – وهم من بين أكثر المتضرّرين من المعاهدة كونها جاءت لتنسف اتفاقية سيفر التي منحتهم حُكماً ذاتياً في بعض مناطق جنوب شرق الأناضول – فما زالوا ينتظرون «رفع الظلم» عنهم بعد نحو ١٠٠ عام، والخلاص من «لوزان» مرّة واحدة وإلى الأبد

أتمّت معاهدة لوزان ٩٩ عاماً من عمرها (٢٤ تموز ١٩٢٣)، لتبدأ مئويّتها. وهي المعاهدة التي وُقّعت بين تركيا من جهة، وسبع دول منتصرة في الحرب العالمية الأولى (إنكلترا وفرنسا وإيطاليا واليابان واليونان ورومانيا وصربيا وكرواتيا وسلوفينيا مجتمعة) من جهة أخرى، ورسمت غالبيّة الحدود الحالية لتركيا، وأطاحت بتطلّعات الكثير من القوى الأخرى، ولا سيما الأرمن والكرد. وستكون ذكرى هذا العام محوريّة، على الأقلّ من زاويتَين: أولاً، تزامنها مع معركة رئاسة الجمهورية

التركية التي ستجري في حزيران المقبل؛ وتشكيلها مناسبةً لتحفيز الكثير من الدول والقوى المعنيّة على إعادة تقييم سياساتها تجاه تركيا، خصوصاً بعد التشكيك واللغط اللذين أثارهما رئيسها رجب طيب إردوغان، بخصوص المعاهدة في صيف عام ٢٠١٦، ولا يزال. ولعلّ الأكثر إحساساً بالمرارة هم كرد تركيا والمنطقة الذين نظّموا، في هذه المناسبة، وقفة احتجاجية في مدينة لوزان نفسها، أوّل من أمس، للمطالبة برفع الظلم اللاحق بهم، والعودة إلى تطبيق «اتفاقية سيفر» التي وُقّعت في الـ١٠ من آب ١٩٢٠، من جانب موفد السلطان العثماني محمد السادس، لكنّ القوميين الأتراك رفضوها واعتبروها مجحفة في حقّ تركيا، إذ إنها «تُنهيها كوطن». وأعطت الاتفاقية المذكورة الأقليّات حقوقاً مهمّة، مِن مِثل إقامة دولة أرمنية مستقلّة في شرق الأناضول يَرسم حدودها الرئيس الامريكي وودرو ويلسون، وإقامة حُكم ذاتي للكرد في بعض مناطق جنوب شرق الأناضول المتاخمة لسوريا. وفي ظلّ اللّبس الذي أثارته الاتفاقية، قاد مصطفى كمال أتاتورك حملةَ إلغائها في سياق حرب التحرير الوطنية التي أعلنها عام ١٩١٩، وانتهت بتوافقات مع الاتحاد السوفياتي وكلّ من فرنسا وإنكلترا، وبمعارك مع اليونان أفضت جميعها إلى «معاهدة لوزان» ورسْم خريطة تركيا الحالية، فيما حُلّت مشكلة الموصل بضمّها إلى العراق، في عام ١٩٢٦.

بالنسبة إلى الكرد، تُشكّل هذه المناسبة ذكرى مرور مئة عام على «المقاومة الكردية» التي «ستتوَّج بنار الحرية»، كما تَذكر صحيفة «أوزغور بوليتيكا» الموالية لـ«حزب العمّال الكردستاني».

وتتّهم الصحيفة، إردوغان، بـ«التعاون مع الشيطان من امريكا إلى روسيا»، من أجل هدف واحد، هو «حرمان الكرد من الحقّ في الحياة وفي الوجود».

لكنّ الكرد، بحسبها، سيطيحون باللعبة التي تُحاك ضدّهم في الشرق الأوسط. ويذكّر حسين تشاووش، في الصحيفة نفسها، بأن مصطفى كمال انقلب على كلّ وعوده أثناء محادثات لوزان، ومنها موافقة البرلمان التركي – في ١٠ شباط ١٩٢٢ – على مشروع قانون للحُكم الذاتي للكرد بغالبية ٣٦٣ صوتاً مقابل ٦٤ صوتاً. لكنّ البرلمان حُلّ بعدها وجرى انتخاب برلمان جديد، وإنكار حتّى حدوث الجلسة المذكورة. وعندما وُقّعت المعاهدة، بدأ أتاتورك حملة تصفية شاملة للوجود الكردي لغةً وثقافة ودِيناً وتجارة وصحافة. كذلك، يذكّر الكاتب بما جاء على لسان وزير العدل التركي، محمد أسد بوزكورت، عام ١٩٣٠، بعد قمع انتفاضة آغري، من أن «التركي هو السيّد والصاحب الوحيد لهذا البلد. إن الذي يعيش في هذا البلد، وليس من العِرق التركي، له حقّ وحيد وهو أن يكون عبداً وخادماً.

> **لم ينتظر إردوغان عام 2023 لمحاولة «استعادة» حدود «الميثاق الملي»**

ولْيعلم الصديق والعدو وحتى الجبال هذا الأمر».

ويعقّب الكاتب بالقول: «فلْيعلم الصديق والعدو ولْتَعلم الجبال، أن الأبناء الشجعان لكرد الجبال لن يحنوا رأسهم، ولْيعلم كلّ الظالمين هذه الحقيقة، وهي أن معاهدة لوزان سيكون مصيرها التمزيق».

من جهته، يعرض الكاتب في «أوزغور بوليتيكا»، ديمير تشيليك، الوضع من «سيفر» إلى «لوزان»؛ إذ يرى أن الكرد «كانوا الضحية الأكبر»، كونهم تَوزّعوا على أربع دول «اغتصبت حقوقهم، وعملت على طمس هويّتهم».

ويقول تشيليك إن «مثل هذه النتيجة الظالمة، تستوجب أن تُرمى معاهدة لوزان في مزبلة التاريخ»، وأن تستمرّ «المقاومة إلى حين هزيمة خيار المحو والإنكار، وانتصار خيار حرية الشعوب والمعتقد».

لكنّ المنتقد الأكبر للمعاهدة، اليوم، هو نفسه رئيس الجمهورية، رجب طيب إردوغان، الذي يرى أن مصطفى كمال تخلّى فيها، كما في اتفاقية أنقرة مع العراق وإنكلترا، عن حدود «الميثاق الملّي» الذي رسمه البرلمان العثماني - بدعمٍ من أتاتورك - ويضمّ كل شمال سوريا وشمال العراق.

ولا يرى العلمانيون في اعتبار إردوغان «لوزان» هزيمةً، سوى محاولة لاقتلاع أُسس العلمانية. لذا، قدَّم زعيم «حزب الشعب الجمهوري» المعارض، كمال كيليتشدار أوغلو، مشروع قانون لإعادة اعتبار توقيع المعاهدة عيداً وطنياً، بعدما كان رئيس الوزراء الأسبق، عدنان مندريس، ألغاه في الخمسينيات.

ولم ينتظر إردوغان عام ٢٠٢٣ لمحاولة «استعادة» حدود الميثاق، فهو يعمل لهذه الغاية منذ عام ٢٠١٦ في سوريا وفي العراق، وليس السجال الأخير بين بغداد وأنقرة حول العمليات العسكرية التركية في الشمال العراقي، ومقتل عدد من المدنيين في منتجع سياحي عراقي في سياق هذه العمليات التي تستهدف «العمّال الكردستاني»، سوى أحد تجلّيات الاشتباك التاريخي بين البلدين حول الحدود النهائية.

ويكتسب بدء الذكرى المئوية لمعاهدة لوزان، أهمّيةً رمزية وعملية بالغة للتيّار الإسلامي - القومي، الذي يمثّله الآن حزب «العدالة والتنمية» وشريكه حزب «الحركة القومية». ويمكن لهذا التيّار، في حال انتصاره في الانتخابات الرئاسية والنيابية المقبلة، أن يسجّل بداية اندفاعة جديدة لمخطّطات إردوغان، وأن يمنحه زخماً إضافياً، وبتفويض شعبي، خصوصاً أن المعركة السياسية ستكون - كما يُقال - حامية الوطيس.

ومن شأن خسارة إردوغان وتيّاره الانتخابات، في المقابل، أن تُحدِث زلزالاً يقلب تركيا رأساً على عقب، في الداخل كما في الخارج، مع احتمال أن تَدْخل البلاد مرحلة من الاضطراب والفتنة وعدم الاستقرار، وفق ما يرى مراقبون. وعليه، فإن العام الأخير من «لوزان»، والذي يتزامن مع نهاية ولاية إردوغان، بالغ الحساسيّة داخلياً، إذ ستكون للكرد كلمتهم الحاسمة عبر «حزب الشعوب الديموقراطي» الذي تحوّل إلى بيضة قبان التوازنات الداخلية.

> **الكرد كانوا الضحية الأكبر،اغتصبت حقوقهم، وعملت على طمس هويتهم**

كما أن الصراع مع العلمانيين وصل إلى ذروته، في ظلّ التهديد الذي يمثّله «العدالة والتنمية» للمكتسبات الأتاتوركية، بل حتى اتّهامه أتاتورك بالتفريط بالحقوق القومية. وسيحمل العام المذكور أيضاً حسابات معقّدة تخصّ علاقات تركيا الخارجية، ولا سيما مع الولايات المتحدة ودول الخليج والجوار الجغرافي من أرمينيا إلى سوريا والعراق، حيث تَنتظر غالبية هذه الدول ما إذا كان إردوغان سيبقى في موقعه أم لا، لتبني على الشيء مقتضاه.

*صحيفة «الاخبار»اللبنانية

حسين جمو:

أرنولد توينبي..و الشرق بعد لوزان

*المركز الكردي للدراسات

كتب المؤرخ البريطاني، أرنولد توينبي، هذا المقال بعد التوقيع على معاهدة لوزان في سويسرا بتاريخ ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٣. نسخة من المقال منشورة في مجلة فورين أفيرز الامريكية، وهي مؤرشفة في المجلة بتاريخ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٣، أي بعد التوقيع على المعاهدة بأقل من شهرين. كان توينبي يبلغ من العمر ٣٧ عاماً حين كتب المقال، ولم يكن قد ذاع صيته كمؤرخ في ذلك الحين، فقد كان قريباً من أجواء سياسات الشرق الأوسط البريطانية، حيث عمل في قسم الاستخبارات في وزارة الخارجية البريطانية منذ عام ١٩١٥، ومندوباً في الوفد البريطاني في مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩ ، عمل أستاذاً للدراسات البيزنطية واليونانية الحديثة في جامعة لندن. و من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٢٢ كان مراسل صحيفة مانشستر غارديان أثناء الحرب اليونانية التركية، وهي تجربة أدت إلى كتابته عدداً كبيراً من المقالات عن تركيا واليونان في الصحف البريطانية. ومن تتبع عدد من مقالاته، يلاحظ أنه انتقل من النظرة العدائية لتركيا خلال سنوات الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية حرب الاستقلال عام ١٩٢٢، إلى تفهم "القومية التركية" وتجسيدها في دولة مستقلة مع كل ما يتطلبه ذلك من إجراءات، حتى التبادل السكاني المجحف إنسانياً بين اليونان وتركيا. ذلك أن تركيا التي كانت في طور التأسيس، قد لاقت هوى في نفس توينبي وفق نظريته في تأسيس الدول على حدود قومية والتخلي عن فكرة الحدود الطبيعية، لأن الدولة القومية مقيدة في نزعة التوسع مقارنة بالحدود الطبيعية التي ترى في جبال ما قد تكون بعيدة هو الحد الطبيعي لأمة من الأمم.

وقد أدى ترويجه للأتراك في الصحافة إلى استعدائه من قبل النخب اليونانية التي نجحت في النهاية من إبعاده عن

كرسي دراسة التاريخ اليوناني والبيزنطي في جامعة لندن. عموماً، تكشف سيرته عن حيوية في بناء المواقف، تظهر على شكل تقلبات وانقلابات، كما في حالتي اليونان وتركيا، وكذلك توصيته في العام ١٩٣٦ وزارة الخارجية البريطانية بأخذ وجهة نظر أدولف هتلر على محل الجد في فكرة التحالف الألماني البريطاني، ثم موقفه أيضاً من الصهيونية، فقد انتقل من تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين عام ١٩١٧ إلى تحول انقلابي في العام ١٩٢٢ بسبب تأثره بأطروحات وفد عربي زار لندن، وقد التزم بهذا الموقف المؤيد للقضية الفلسطينية حتى وفاته عام ١٩٧٥.

موقفه من الكرد

بالنسبة لموقفه من الكرد، فلم يكن هذا الشعب ممن التفت توينبي إليهم رغم سنوات عمله الخطرة في القضية العثمانية.

وقد شارك في توثيق شهادات عن الإبادة الوحشية ضد الأرمن في العام ١٩١٥، ورفع تقريره إلى مجلس اللوردات تحت عنوان "قتل أمّة".

ويمكن ملاحظة أن كافة التحولات التي مر بها المؤرخ البريطاني، كان تحت تأثير اللقاءات الشخصية أكثر من القراءة والاطلاع، و ربما لو أنه التقى قبل لوزان بشخصية كردية من وزن الشيخ عبدالقادر نهري أو سعيد الكردي (نورسي)، كان سيكون له رأي مفصل عن الكرد وقضيتهم.

أخيراً، ليس هناك شيء في المعاهدة تدعى "بنود سرية" غير متداولة، و ما التلميحات التي يطلقها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حول تحديد صلاحية معاهدة لوزان بـ١٠٠ عام سوى تلاعب سياسي بالحشود.

بالنسبة لمعاهدة لوزان التي يتناولها هذا المقال، فيعد الأساس القانوني لظهور الشرق الأوسط بصورته الحالية، ففيها تم تحديد الحدود بين تركيا واليونان، وحدود دول البلقان، و المصادقة على اتفاقية أنقرة للحدود بين فرنسا المنتدبة على سوريا وبين تركيا، و تم البت في مسألة الموصل لإحالتها للجنة دولية من عصبة الأمم. وفي هذه المعاهدة تم وضع الملف الكردي في الأدراج، و تمزيق قضية الإبادة ضد الأرمن. وبنظرة أكاديمية، تعد معاهدة لوزان ألفباء السياسة لأي شخص ينوي الخوض في عالم السياسة. ونجد في هذا المقال، وكثير غيره في تلك الفترة، أنه لا يتم التطرق إلى القضيتين الكردية والأرمنية، فقد تجاوزتهما الدبلوماسية الدولية سريعاً وعلى نحو قاسٍ في تنازل يعطي تركيا حرية التصرف بشأنهما بدون أي قيود قانونية. و رغم أن هذا المقال في الأصل يتجاوز ٥ آلاف كلمة، فإن المرء ليعتقد لوهة أن هناك سطوراً خاصة بالكرد فيها، و هو ما لن يجده القارئ هنا.

تم اختصار أجزاء من المقال في الجوانب التقنية حول إمكانية توسيع اليونان حدودها السياسية والنزاع الداخلي في اليونان عقب الانقلاب العسكري بعد هزيمة الأناضول.

تم إرفاق توضيحات في المادة وإدراجها بين قوسين (..) وإضافة عناوين للمحاور الرئيسية.

نص المقال: الشرق بعد لوزان

بعد انقضاء أكثر من ثمانية أشهر على عقد المؤتمر، وأكثر من تسعة أشهر على توقيع هدنة مودانيا، تم أخيراً التوقيع على معاهدة السلام في لوزان. كانت الهدنة الحدث الأهم فيما يتعلق بتجنّب الحرب، وبمجرّد تحقق هذه الخطوة، لم يعد هناك أي خطر حقيقي من أن يؤدي انهيار المفاوضات الدبلوماسية إلى تجدد الأعمال العدائية، على الرغم من أن

ذلك تحديداً كان وراء استحالة التنبؤ بموعد انتهائها.

الآن وبعد أن انتهى الدبلوماسيون من عملهم، هل قدّموا لنا سلاماً جيداً أم سيئًا؟ الإجابة على السؤال تعتمد على معنى كلمة "جيد". بالنسبة للقارئ العادي، لا شك أن معاهدة السلام مثل الرواية أو المسرحية، مقبولة بقدر ما هي متماسكة ومتسقة وواضحة، وهذه المواصفات تعتمد بشكل عام على طبيعة التأليف. في حين أن معاهدة السلام الجيدة، على عكس معظم الأعمال الأدبية الجيدة، يجب أن تكون بالضرورة نتاجاً للتعاون. في الواقع، الوضوح التام في بنود المعاهدة يشير إلى أن أحد الطرفين كان لديه الكثير من المطالب. معاهدة سيفر، على سبيل المثال، كانت بمثابة فشل دبلوماسي كارثي لأنها تجاهلت تماماً وجهة نظر أحد الموقّعين عليها، وعندما يتم نشر النص الكامل لمعاهدة لوزان، سيكون بالتالي من قصر النظر التقليل من قيمتها لأنها مليئة بالأخطاء. تشهد هذه العيوب على مساعٍ طويلة وناجحة في نهاية المطاف لدمج نسختين في نسخة واحد، ويجب اختبارها من خلال النظر في متانتها. فيما النهاية، سيكون من التسرع التنبؤ، لكن مؤتمر لوزان على الأقل كان أول محاولة حقيقية لإيجاد تسوية بين المهزومين والمنتصرين في الحرب الأوروبية.

من الملفت أن القضايا السياسية والإقليمية بين آخر متحاربيْن محلييْن، اليونان وتركيا، تمت تسويتها بصعوبة وتأخير أقل من القضايا الاقتصادية والمالية بين تركيا والقوى الغربية. والجدل الأخير حول العملة التي يتم بها تحديد الدَيْن (دفع الكوبونات) يعكس إلى أي حد يعد نظام الامتيازات (التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأجنبية) الجوهر الأساسي لاضطراب الشرق الأدنى. لكن قوى الحلفاء الرئيسية، بعد التخلّي عن مصالح اليونان وأرمينيا، اتّبعت الحكمة حتى النهاية بالتخلي عن مصالحها أيضاً. لقد كان هذا الطريق الهدف الصحيح، لأنه كان من الواضح أنه لا يمكن تعزيز أياً من هذه المصالح، حيث ستتضرر جميعها أكثر باستئناف الحرب.

سيتم الحكم على معاهدة لوزان في التاريخ من خلال تأثيرها على التطور الداخلي والعلاقات المتبادلة بين الدول التي أُبرمت المعاهدة فيما بينها.

كما هو الحال بين اليونان وتركيا، فإن المصالحة لا يمكن إلا أن تكون مسألة وقت، لأن مزاياها تتجلى مع تلاشي العوائق أمامها. لن يكون صراع الطموحات الإقليمية منذ قرن من الزمان قضية مستمرة في المستقبل القريب. تضاءل احتمال حصول اليونان على أي شيء شرق نهر ماريتسا (يفصل الحدود البرية بين اليونان وتركيا) أو على البر الرئيسي للأناضول، إذا لم نقل أنها اختفت تماماً. بينما لم تعد تركيا تطمح في شيء من أوروبا باستثناء سعيها للحصول على عمق بري ما لحماية مضيق القسطنطينية (البوسفور).

إن التبادل السكاني الذي نجحت اليونان وتركيا في التفاوض بشأنه في اتفاقية منفصلة خلال الدورة الأولى في لوزان، سيسهل إلى حد كبير العلاقة بين البلدين، كتعهد بحسن نية وكإلغاء لاحتمالات وفرص الاحتكاك. وإذا توصّلت الحكومتان إلى اتفاق بشأن هذه النقطة المؤلمة بشكل خاص، في وقت بلغت فيه المرارة بين الشعبين ذروتها، فمن المرجح أن تتبعها الترتيبات الأخرى مع مرور الوقت وتلاشي المشاعر السلبية. بغض النظر عن الوقت الذي قد يستغرقه اليونانيون والأتراك ليشعروا بحسن النية بشكل متبادل، يجب أن تعلّمهم العوائد الإيجابية للاتفاق بشكل سريع الثبات أمام الأجانب، خاصة عندما يدركون مع الوقت أن خلافاتهم تمثل ثغرات قابلة للاستغلال من قبل القوى الأجنبية، وعلى الرغم من أن هذه القوى قد تميل كما هو الحال الآن، إلى إبقاء تركيا واليونان في حالة خلاف، إلا أن هناك عوامل جديدة في عالم ما بعد الحرب (العالمية الأولى) قد تمكّن البلدان الصغيرة من الاستغناء عن الرعاية الخطيرة لجيرانها الكبار.

قرار مجلس عصبة الأمم

الحدث المهم في هذا الصدد هو قرار مجلس عصبة الأمم للتشجيع على منح قرض دولي من أجل إعادة توطين ٧٥٠ ألف لاجئ يوناني من شرق تراقيا والأناضول ضمن الحدود اليونانية الجديدة. يرجع الفضل الرئيسي في ذلك إلى الدكتور نانسن، ولكن يبدو أن الدافع الأخير قد تم من قبل منظمات الإغاثة الأمريكية التي تحمّلت حتى الآن العبء الرئيس المتمثل في رعاية اللاجئين، وقد هددت منظمات أمريكية بالانسحاب من هذه العملية ما لم يتم البدء سريعاً بتدشين البنية التحتية لتوطين اللاجئين.

يجب أن يكون هذا القرض لليونان استثماراً أفضل من ذلك الذي تم تخصيصه للنمسا؛ ففي حين أن النمسا بلد تلاشت مصادر ثروته، فإنه يجب توطين اللاجئين اليونانيين في أراضٍ ذات إمكانيات كبيرة قابلة للتطوير، ومن المتوقع أن تتحول أعداد هؤلاء اللاجئين ومهاراتهم إلى مصدر مهم للإنتاجية في حال تأمين رأس المال اللازم.

إن نجاح القرض الدولي ينبغي أن يساهم في تأسيس ثروة مقدونيا اليونانية. ومن خلال ملء المقاطعة بسكان متجانسين بدلاً من خليط من الأتراك واليونانيين والبلغار الذين سكنوها حتى الآن، فإنه سيتم دعم استقرار الحدود السياسية الحالية لهذه المنطقة، لكن استتباب السلام هو بالطبع الشرط الأساسي الذي بدونه لن تكون للإمكانيات المادية أي قيمة، لأنه إذا أصبحت هذه الأراضي مرة أخرى منطقة حرب فسيهلك اللاجئون وسيخسر المستثمرون الخيّرون أموالهم، وبالتالي فإن المصلحة الأساسية والمتطابقة لجميع شعوب الشرق الأدنى تكمن في السلام، والابتعاد عن مكائد وطموحات القوى العظمى، وفي الدعم المعنوي والاقتصادي لبعض المنظمات الدولية مثل عصبة الأمم، والتي في إطارها هناك العديد من القوى الصغيرة التي إذا تمكنت من التعاون، فسوف تتعلم كيف تحافظ على مصالحها أمام القوى العظمى. هل ستسعى القوى الصغيرة في الشرق إلى هذا الخيار الأخير في المستقبل القريب؟ ربما نقترب أكثر من الإجابة بعد إلقاء نظرة سريعة على الموقف الحالي لليونان وتركيا.

المعضلة اليونانية

على مدار القرن الماضي، أو بعبارة أخرى منذ أن أصبحت دولة مستقلة، كانت اليونان تعيش خارج حدودها أكثر مما تعيش داخل حدودها؛ خاصة في الأراضي "غير المستردة" التي كانت تأمل في النهاية تضمينها في نطاقها الوطني (الهدف الأسمى هو القسطنطينية)، و أيضاً عوائد استثمارات المهاجرين اليونانيين في جميع أنحاء العالم، من السودان المصري إلى روسيا ومن البنغال إلى شيكاغو. خلال السنوات القليلة الماضية التي سبقت الحرب الأوروبية، وصلت التحويلات المالية من اليونانيين في الولايات المتحدة إلى أرقام كبيرة لدرجة أنها رفعت بشكل ملحوظ تكلفة ومستوى المعيشة المادية في البلد الأم، ولكن المردود المعنوي والفكري القادم من الخارج لم يقل أهمية عن المردود المالي، حيث جلب لها مهاجروها رؤية جديدة عن العالم، وألهموا العالم بالتعاطف معها من خلال خلق روابط شخصية عن طريق الزواج والتجنيس لم تكن موجودة قبل ذلك بين الغرب والشعوب الشرقية غير التجارية. إن تطلّع اليونان إلى جمال وذكريات القسطنطينية وثروات غرب آسيا الصغرى منحها شيئاً من الأمل في المستقبل شبيه بالأمل الذي منحها انفتاح الكنديين والامريكيين على المهاجرين اليونانيين. لكن الكوارث العالمية في السنوات الأخيرة حرمت اليونان الآن بشكل مباشر و غير مباشر من جميع مصادر الحياة والقوة الخارجية تقريباً، حيث تم تحديد خط توسّعها

الإقليمي شمالاً وشرقاً من قبل قوّتين أقوى منها _يوغوسلافيا وتركيا_ وهي بالكاد يمكن أن تحافظ على ما بين يديها جهة ألبانيا وبلغاريا.

إن فقدانها القسطنطينية وسميرنا (إزمير) وأدريانوبل والمنستير وكوريتسا، نال من أفقها السياسي. تم دفع مئات الآلاف من أقلّياتها في هذه المناطق نحو مناطق مجاورة لها، وسيتعين من الآن فصاعداً تأمين أوضاعهم داخل حدودها الضيقة الحالية، يضاف إلى ذلك، أن "تشتتها بين الأمم" تسبب لها بمشاكل مختلفة؛ لقد دمرت البلشفية اليونانيين في أوديسا والمراكز التجارية الأخرى في روسيا. قد تدمّر النزعة القومية أولئك المقيمين في الهند ومصر، إذا ما اتخذت السياسة نفس المسار كما في آسيا الصغرى (تركيا)، ولكن ربما كانت الضربة الأشد هي تقييد الهجرة إلى الولايات المتحدة، وإذا تم استمرار هذا العائق، فقد يكون تأثيره النهائي على اليونان أكثر خطورة، على الرغم من أنها أقل مأساوية من طرد الإغريق من الأناضول. إذا أرادت اليونان البقاء في ظل هذه الظروف الجديدة والأكثر صرامة، فسيتعين عليها تحويل طاقاتها إلى الداخل وتطوير الموارد في منتجاتها وموقعها وعدد سكانها الذي أهملته حتى الآن جزئياً على حساب القيام بمغامرات في الساحات الأكثر بعداً عنها.

اليونان و دول الوفاق الصغير

إذا نجح قرض إعادة التوطين الذي اقترحته عصبة الأمم، فقد ينتهي باستيطان أقليتي الأناضول والتراقيين في مقدونيا. من وجهة النظر الوطنية اليونانية، إنه نعمة حقيقية، لكن لن يكفي أن تستعمر اليونان مقدونيا وتطور الزراعة والتجارة المحلية، لأنه ما لم تستغل موقعها الجغرافي إلى أقصى حد بصفتها الساحل اليوناني الضيق لمنطقة نائية شاسعة غير يونانية، فلن تتمكن حتى بشكل دائم من الاحتفاظ بالمقاطعة تحت سيادتها، ناهيك عن تطوير إمكانياتها التجارية والصناعية الأوسع. سيكون هذا العامل الجغرافي إما أكبر خطر أو أكبر قوة لليونان، حسب تعاملها معها. إذا أساءت استخدامه لعرقلة وصول يوغوسلافيا وبلغاريا إلى البحر المفتوح، فستتحد هاتان الدولتان في النهاية للاستيلاء على الشريط الساحلي منها.

من ناحية أخرى، إذا بذلت جهداً لتقديم التسهيلات لجيرانها الداخليين، فإن تجارتهم لن تعوض فقط ثروات سالونيك وكافالا وديديجاش وموانئ أخرى (مقابل خسارة سميرنا)، ولكنها ستفتح الباب أمام دخول اليونان في التركيبة السياسية للوفاق الصغير _وهو التقارب الذي سينقذها من عزلتها الحالية_ وما يترتب على ذلك من عدم الركون إلى الاعتماد السلبي على القوى العظمى. (الوفاق الصغير: تحالف عسكري تشكل في عام ١٩٢٠ و١٩٢١ بين كل من رومانيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا بهدف الدفاع المشترك ضد الأطماع المجرية).

في هذا الاتجاه، حققت اليونان بداية جيدة، منذ كارثتها العسكرية في آسيا الصغرى، من خلال توقيع اتفاقية مع يوغوسلافيا لإنشاء منطقة حرة يوغوسلافية في ميناء سالونيك. من مصلحة اليونان تفعيل هذه الاتفاقية على أرض الواقع وليس مجرد تنازل على الورق، وأيضاً للوصول إلى تفاهم مماثل مع بلغاريا فيما يتعلق بالمنفذ على بحر إيجة الذي وعد به الأخير، بموجب معاهدة نويي من قبل الحلفاء الرئيسيين. (معاهدة نويي بين بلغاريا وبلدان الوفاق الثلاثي. وفق هذه المعاهدة تخلت بلغاريا عن ٤ مقاطعات على حدودها الغربية ليوغوسلافيا وتم وضع تراقيا الغربية تحت إدارة دول الحلفاء الرئيسية ثم تسليمها لليونان، حيث فقدت بلغاريا منفذها على بحر إيجة).

لسوء الحظ، لم تنجح المحاولات التي قام بها الحلفاء في لوزان لتأمين تفاهم يوناني بلغاري حول هذه النقطة،

وتغيير الحكومة في بلغاريا قد يعطي اليونان سبباً جديداً أو عذراً للتعنت في موقفها. ومع ذلك، لا يمكن لليونان أن تترك بلغاريا معزولة عنها بشكل دائم، على الرغم من أن بلغاريا بدون جيش وأراضيها مبتورة، فهي ليست عدواً في الوقت الحالي، إلا أنها مع ذلك قادرة في المستقبل، كما كانت في الماضي ، على قلب التوازن في جنوب شرق أوروبا، وهناك ظروف، إذا ما حدث فيها ذلك، ستكون مدمرة لليونان إذا ألقت بلغاريا بثقلها على الجانب التركي أو اليوغوسلافي.

هناك أيضا مشكلة السياسة الداخلية، حيث كانت الاغتيالات ضد أعضاء الحكومة السابقة من قبل الحكومة الثورية الحالية ذروة أعمال العنف المتصاعدة. يتجلى توتّر الحكومة الثورية الحالية في أثينا من خلال تأجيلها للانتخابات، لكن جميع اليونانيين الذين لديهم غريزة سياسية سليمة، بغض النظر عن حزبهم، يخضعون لأقوى التزام مشترك تجاه بلدهم، لأن السلام الداخلي ضروري مثل السلام الخارجي من أجل التعافي الوطني، وإذا لم يتم وقف الخلاف في هذه المرحلة لا يمكن أن تنتهي إلا بمثل سابقاتها قبل قرن من الزمان: حرب أهلية.

في المحصلة فإن "السلام داخل الحدود الحالية" هو الشعار المناسب لليونان خلال فترة إعادة الإعمار، لكن لا تزال هناك ثلاث طرق ممكنة وشرعية لتوسيعها، وهي جزر دوديكانيز وقبرص والبطريركية المسكونية.

تحقق الميثاق الملّي

سيكون هذا المقال غير مكتمل بدون بعض الاستقصاء عن موقف تركيا نفسها. تَبِع انتصارها العسكري البارع على اليونان، وبشكل غير مباشر على داعمي اليونان، نجاحات مدهشة بنفس القدر في لوزان، حيث حصد عصمت باشا (إينونو) بالدبلوماسية بقدر ما حصده في السابق بسيفه، إلى أن تحقق "الميثاق الملي" التركي بالكامل تقريباً.

اكتسبت تركيا معظم نقاطها في المؤتمر لأنها كانت قوية بما يكفي للإصرار عليها، ولم تكن سترضخ إلا للضغط العسكري، الخطير والمكلف والواسع النطاق، لدرجة أن أياً من قوى الحلفاء لم تحاول ولو للحظة واحدة أن تمارسه. كانت هذه المعادلة "براءة اختراع" على قدم المساواة للأتراك وللحلفاء المفوضين، وقد تم تحديد نتائج المؤتمر مسبقاً من قبلهم.

سيبدأ صراع الإرادات الحقيقي الآن عندما يتم توقيع السلام وتبدأ تركيا بترتيب بيتها الداخلي. لا يمكنها إعادة بناء حياتها الاقتصادية دون اقتراض المال والتقنيات الجديدة من الغرب. وعلى الرغم من قدرتها على إملاء الشروط التي يجب أن تعمل عليها المؤسسة الغربية ضمن حدودها، إلا أن تركيا عاجزة عن إجبارها على الدخول في شاركة معها حول المستقبل. بعبارة أخرى، إذا شعرت المؤسسة الغربية بالقلق والغضب من سياسة تركيا الجديدة تجاه الأجانب (سواء كانت شرعية من الناحية النظرية أم لا)، فإنها ستقاطع تركيا وتفضل استثمار طاقاتها في الصين أو المكسيك أو أي مجال آخر حيث المخاطر والصعوبات هي أقل مما كانت عليه. وإذا حدثت مثل هذه المقاطعة (غير المستوحاة من الحقد بل من المصلحة) ، فإن الآفاق الاقتصادية لتركيا ستكون سوداء. لقد دمّرت حرب الأناضول البائسة (حرب الاستقلال) هذا البلد تماماً مثل اليونان. تم تدمير المدن والقرى الإقليمية بشكل منهجي من قبل الجيش اليوناني على طول خط انسحابه النهائي من أفيون قره حصار إلى سميرنا. دمرت الحرائق الكبيرة التي اندلعت خلال القتال بين القوات التركية والقوات الأرمينية غير النظامية في الحي الأرمني، مدينة إزمير. تم تفجير جسور السكك الحديدية، وتحطيم أو إتلاف العربات والقاطرات، وعلى الرغم من أن "المساعدة الذاتية" قد أحدثت العجائب في القرى (كما رآه الكاتب بنفسه في نيسان (أبريل) الماضي) لا تستطيع تركيا إعادة بناء مدنها، ناهيك

عن السكك الحديدية، دون مساعدة من الخارج.

هل ستدفع تركيا القومية الثمن الذي ستأتي به هذه المساعدة لوحدها؟ لقد عانت كثيراً خلال القرن والنصف الماضيين من إساءة استخدام "الامتيازات الخاصة" من قبل البعثات الأجنبية والمقيمين الأجانب، لدرجة أنها أصبحت مناصرة لمبدأ السيادة الوطنية المطلقة على كل فرد مقيم داخل الحدود الوطنية، وهو مبدأ تم العمل به إلى أقصى الحدود في أوروبا الغربية منذ الثورة الفرنسية والتي تعلمها الطلاب الأتراك والمنفيون في باريس. من المتوقع أنها قد تضحي بفرص انتعاشها الاقتصادي للحفاظ على سلامتها السياسية، وقد تنخفض إلى المستوى الاقتصادي لأفغانستان، أو بالأحرى إلى المستوى الذي كانت فيه أفغانستان راضية عن البقاء به حتى بدأت في الخروج من عزلتها قبل بضع سنوات. ومع ذلك، فإن هذا الاحتمال، أي انحدرها الاقتصادي، يبدو غير محتمل بشكل عام لأي شخص زار أنقرة مؤخراً ورأى شيئاً مما تفكر فيه الطبقة الحاكمة والفلاحون، لأن هؤلاء سيلاحظون أن الرغبة في الراحة والكفاءة، والتي بدأت تظهر حتى في أفغانستان، أقوى وأكثر انتشاراً في الأناضول. ليس من المستغرب أن نجد هذا في القادة، الذين اعتادوا العيش ليس فقط في القسطنطينية ولكن في المدن الكبرى للحضارة الغربية حيث انتقل تقديرهم لهذه المزايا إلى مدن الأناضول الريفية، لكن المهم أن الثورة بدأت تخترق ذهنية الفلاحين الأتراك. إن التوق الواعي إلى السلام والازدهار الملحوظ بينهم اليوم في جزء منه هو رد الفعل الطبيعي لعشرات السنين من الحرب المستمرة وما يقرب من قرن من التجنيد الإجباري. لكن هذا يرجع أيضاً إلى تأثير الأفكار الغربية التي أثّرت على الفلاحين في جنوب شرق أوروبا خلال القرن الماضي.

تركيا.. الازدهار أم السيادة؟

في الواقع، لقد ألهم الغرب الشعوب الشرقية بفكرتي التقدم الاقتصادي والسيادة السياسية، والتي ستيبدوان غير ملائمتين في التطبيق العملي إذا جرى فرض الحدود القصوى منهما على البلدان غير المتطورة.

من الصعوبة تحقيق برامج تركيا الحالية الخاصة بالسيادة والتقدم في الحد الأقصى، ولكن من غير المرجح أن يتم التضحية بأحدهما لحساب الآخر. على الأرجح أنه سيتم التوصل إلى حل وسط، ليس على أساس نظري ولكن من خلال الحقائق الصعبة للتجربة، وأنه بعد فترة من الكساد الاقتصادي، ستجد خلالها المصالح الأجنبية صعوبة في الصراع من أجل البقاء (بينما ستظل غالبية السكان الأتراك تعاني من بلاء أكبر) وسيتم استعادة نوع من التوازن. السيادة النظرية، بعد كل شيء، هي نعمة سلبية إلى حد ما. وعلى الرغم من أن الحياة قد تبدو غير محتملة حتى يتم بلوغها (أي بلوغ السيادة الكاملة) فهي بديل غير مرضٍ للرفاهية المادية. وبالتالي، قد يتعين على المشروع الغربي أن يواجه وقتاً سيئاً في تركيا في المستقبل القريب، لكن لا داعي لليأس إذا كان بإمكانه تحمل وجهات نظر طويلة.

يتم تحفيز الرغبة التركية في التنمية الاقتصادية أيضاً من خلال اعتبارات السياسة الخارجية. من السمات البارزة في الحالة الذهنية الحالية للأتراك أنهم لم ينبهروا بنجاحاتهم العسكرية الأخيرة، وإدراكهم بشكل عام أن انتصاراً مؤقتاً في الحرب (حرب الاستقلال)، أصبح ممكناً بفضل مرحلة خاصة وانتقالية في الوضع الدولي، لن تصون بشكل دائم وجودهم الوطني ما لم يتبعها جهد مستمر في كل مجال من مجالات الحياة الاجتماعية.

التحالف التركي الروسي مؤقت

في الوقت الحالي، روسيا وألمانيا ضعيفتان، والقوى الغربية منهكة للغاية لاتخاذ إجراءات فعالة في الشرق، في حين أن اليونان، التي كانت في حالة حرب منذ سنوات عديدة، مثل تركيا، واضطرت إلى خوض القتال بمفردها في الأناضول، عانت من هزيمة لا يمكن نسيانها. لكن تركيا تعلم أنها لا تستطيع أن تكتفي بما حققته من أمجاد بينما يتعافى جيرانها. فقد بدأ ظل روسيا يلقي عليها بشدة مرة أخرى. لم يكن للتحالف التركي الروسي الحالي أن ينشأ أبدًا الحالي (المقصود تفاهمات لينين ومصطفى كمال) لو لم تتوقف روسيا، في الظروف الحالية، عن كونها قوة عسكرية عظيمة، وإذا لم تجبر الدبلوماسية المذهلة لـ"قوى الوفاق- البلقانية" عدوين لدودين على البحث عن توافق غير طبيعي. لكن هذا التوافق لم يستمر إلى ما لا نهاية، فحين تراجع التوتر السياسي بين تركيا والغرب منذ هدنة مودانيا (عقدت بين تركيا والقوى الغربية المحتلة بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٢٢) أصيب الوفاق التركي الروسي بالفتور، والآن بعد أن استعادت تركيا فعلياً سيادتها الكاملة على المضائق والقسطنطينية، أعيد الصراع الجغرافي للمصالح بين البلدين إلى شكله القديم.

لقد كان التحالف بين روسيا وتركيا منفعة متبادلة مؤقتة، وسينهار مع اختفاء المصالح المشتركة الملموسة التي أنتجته، لأنه لم يُبن على أسس أخلاقية، مثل تلك التي تجذب المثقفين الأتراك تجاه الثقافة الفرنسية أو الإنجليزية مهما كانت درجة العداء سياسياً تجاه إنجلترا و فرنسا. من الواقعي أن نتنبأ بأن تركيا ستشعر بضغط روسيا مرة أخرى قريباً، وأن هذا الخطر سيحفزها على تطوير قوتها من خلال ضبط بيتها الداخلي.

خلال القرن ونصف القرن الماضي، اعتمدت تركيا في الدفاع عن نفسها أمام روسيا على استجداء الدعم الغربي حيث أن قوتها الذاتية لم تكن لتحميها. لكن ثمار هذه السياسة الخطيرة أثبتت تكلفتها الباهظة بالنسبة لها كما كانت بالنسبة لليونان. لقد أعطت بشكل عام أكثر مما حصلت عليه، تم الترحيب بها باعتبارها محمية ثم بدأت حملة الاستغلال، وكانت معاملتها من قبل ألمانيا هي خيبة أملها الأخيرة، ومثل اليونان مرة أخرى، أدركت ضرورة التحرر من سياسات القوى العظمى، لكن عليها أن تقترض اقتصادياً واجتماعياً من الغرب إذا أرادت أن تصبح قوية بما يكفي لتأكيد استقلالها السياسي عن الغرب، وإذا أرادت اتخاذ خطوات عملية في هذا الاتجاه فإن عليها التقارب السياسي مع جيرانها في الشرق الأوسط. في الوقت الحالي، لتركيا مكانة عالية عسكرياً بين الدول الشرقية من مصر إلى أفغانستان، وإذا تمكنت أيضاً من اكتساب الريادة في التطور المادي والفكري، فقد يكون لها مستقبلاً عظيماً كجسر للوفاق الغربي الآسيوي، على غرار "الوفاق الصغير" في جنوب شرق أوروبا.

يبدو أن نتيجة هذا الاستطلاع الموجز هو أنه عقب التسوية، تتحرك اليونان وتركيا في اتجاهات متوازية، وأن هناك بعض الاحتمال لإقامتهما علاقات أفضل مما كانت عليه في الماضي من أجل مصلحتهما. المشكلة الأساسية التي يعتمد مصيرهما على حلها هي القضاء على القوى الأجنبية وخصوماتها في ساحتي الشرق الأدنى والأوسط. لكن هذه المشكلة تشمل دائرة أوسع من الدول مقارنة بالأطراف المشاركة في لوزان.

الرؤية التركية الرسمية لاتفاقية لوزان

*الاناضول، TRT

في أعقاب الحرب العالمية الأولى أجبرت دول الحلفاء الحكومة العثمانية على القبول بتوقيع معاهدة سيفر في ١٠ أغسطس/آب ١٩٢٠، التي بشروطها القاسية والمجحفة أسست لبداية حقبة الاحتلال الغربي للأراضي التركية.

وعلى الرغم من توقيع معاهدة سيفر التي تضمنت بنوداً ثقيلة جداً حول تقاسم دول الاستعمار الأراضي التركية، فقد وُلدت ميتة قبل أن تدخل حيّز التنفيذ بفضل الكفاح الوطني الذي بدأته الأمة التركية بمجرد وصول القائد مصطفى كمال أتاتورك إلى ميناء سامسون يوم ١٩ مايو/أيار عام ١٩١٩، وهو النضال الذي استمر حتى تحرير إزمير من الاحتلال اليوناني يوم ٩ سبتمبر/أيلول عام ١٩٢٢، وانسحاب آخر جندي إنجليزي من إسطنبول في ٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٣.

وتتويجاً للانتصارات العسكرية على الدول الغازية، بدأ الأتراك حرباً دبلوماسية وسياسية بقيادة عصمت إينونو، الرئيس الثاني للجمهورية التركية، اختُتمت بتوقيع معاهدة لوزان في ٢٤ يوليو/تمّوز ١٩٢٣، التي مهّدت بدورها لإعلان الجمهورية التركية المستقلة في ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول من عام ١٩٢٣.

أصل الحكاية

أرجأت دول الحلفاء، التي انتصرت في الحرب العالمية الأولى، المفاوضات مع الأتراك إلى وقت لاحق، إذ لم يتمكنوا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تقسيم الدولة العثمانية. وما إن اتفقوا حتى وُقّعَت معاهدة سيفر في ١٠ أغسطس/آب ١٩٢٠، بمتحف السيراميك في سيفر، إحدى ضواحي باريس.

واعتُبرت بنود وشروط معاهدة سيفر أكثر قسوة وإجحافاً إذا ما قورنت بشروط معاهدة فرساي التي فُرضت على الإمبراطورية الألمانية في وقت سابق من ذلك العام.

ومنذ اليوم الأول رفض الشعب التركي الوصاية الغربية بجميع أشكالها، وبطبيعة الحال معاهدة سيفر، فما إن بدأت قوات الحلفاء النزول من السفن الراسية في إسطنبول بعد توقيع هدنة موندروس نهاية عام ١٩١٨، حتى بدأ الشعب وخلايا الجيش المتناثرة في أنحاء الأناضول تشكيل نواة المقاومة الشعبية الأولى، فيما اعتُبرت خطبة أتاتورك الشهيرة التي ألقاها فور وصوله إلى سامسون الشرارة التي أشعلت أعظم حروب التحرير والاستقلال على مستوى العالم، التي حدّدَت فلسفتها وعنفوانها عبارته الخالدة «إما الاستقلال وإما الموت».

الطريق إلى لوزان

عقب الانتصارات المتوالية والكاسحة التي حقّقها الأتراك خلال حروب التحرير والاستقلال التركية بين عامَي ١٩١٩ و١٩٢٢، جرى التوقيع على هدنة مودانيا في ١١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٢ التي أعلنت فعلياً انتهاء حرب التحرير والاستقلال بانتصار الأتراك، بعد تمزيق معاهدة سيفر وتوقيع معاهدة لوزان التي تجاهلت ما أقرَّته معاهدة سيفر من بنود وشروط مجحفة.

وبموجب معاهدة لوزان التي وُقّعَت بمدينة لوزان السويسرية يوم ٢٤ يوليو/تموز ١٩٢٣ بين دول الحلفاء والقوى الوطنية التركية المنتصرة في حرب الاستقلال، أعلن مصطفى كمال أتاتورك ورفاقه تأسيس الجمهورية التركية الحديثة يوم ٢٩ أكتوبر/تشرين الثاني ١٩٢٣.

وعلى أثر معاهدة لوزان أيضاً رُسّمَت الحدود بين تركيا واليونان، واعتُرِفَ بالجمهورية عقب حرب الاستقلال بقيادة مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك. فيما نصَّت بنود المعاهدة التي تضمنت ١٤٣ مادة، على استقلال تركيا وتحديد حدودها، وحماية الأقليات المسيحية اليونانية الأرثوذكسية في تركيا، مقابل حماية الأقليات المسلمة في اليونان.

لوزان بين الحقيقة واللغط

تُعتبر معاهدة لوزان باختصار اتفاقية سلام بين الجمهورية التركية الحديثة ودول الاستعمار التي كسبت الحرب العالمية الأولى، فضلاً عن كونها صكّ طابو الجمهورية الفتيَّة التي أسَّسها بالسلاح قائد حرب الاستقلال التركية مصطفى كمال أتاتورك ورفاقه.

وحسب التقرير الذي نشرته الأناضول حول اللغط الدائر حول معاهدة لوزان في تركيا والعالم العربي، أشارت الأناضول إلى الأقوال الكاذبة التي يتم ترويجها بأن تركيا أُجبرَت على توقيع المعاهدة تحت تهديد دول الحلفاء، وهو كلام غير صحيح جملةً وتفصيلاً، خصوصاً أن لوزان وُقّعَت بعد انتصار تركيا على اليونانيين وطردهم من الأراضي التركية. في حين أن هذا الكلام قد يصحّ على معاهدة سيفر التي وقعت في ظلّ خسارة الدولة العثمانية الحرب، وهي المعاهدة التي لم يعترف بها الأتراك الذين أشعلوا حرب التحرير والاستقلال التركية، كما أسلفنا.

ومن بين أهمّ ما يُروَّج بلا مصداقية أيضاً، مقولة أن صلاحية معاهدة لوزان تنتهي العام المقبل ٢٠٢٣، في حين أن نَصّ المعاهدة بموادّها كاملة وملاحقها لم يأتِ على ذكر سقف زمني لنهايتها.

الأغرب من كل ذلك، من يقول إن المعاهدة منعت تركيا من التنقيب عن البترول، وهو ما لم تأتِ المعاهدة على ذكره تصريحاً ولا تلميحاً، إذ تنقّب تركيا عن النفط منذ سنوات طويلة على أراضيها وفي البحار بلا أي اعتراض من أي دولة معنيَّة بالمعاهدة.

إلى جانب كل ما ذكرنا، يوجد لغط حول سيادة تركيا على المضايق التركية، المتمثلة في البوسفور والدردنيل، وأن تركيا بموجب معاهدة لوزان لا يحقّ لها تحصيل رسوم مرور السفن عبر المضايق. هذا الكلام أيضاً عارٍ تماماً عن الصحة، لأن من يقوله يتجاهل معاهدة مونترو، التي دخلت حيّز التنفيذ عام ١٩٣٦، وتنظّم حركة السفن في المضايق التركية الاستراتيجية، وتُعتبر مكملة لمعاهدة لوزان.

٩٩ عاما على وثيقة استقلال تركيا

وأحيت تركيا، الأحد، ذكرى مرور ٩٩ عاماً على إبرام معاهدة لوزان للسلام، الوثيقة التي شكلت اعترافاً دولياً بسيادة واستقلال البلاد.

المعاهدة المكوّنة من ١٤٣ بنداً ومقدّمة و٤ فصول، دخلت حيّز التنفيذ يوم ٢٣ أغسطس/آب ١٩٢٣، عبر المصادقة عليها من قبل البرلمان التركيّ الثاني.

ونصّت بنود المعاهدة على استقلال تركيا وتحديد حدودها، وحماية الأقليات المسيحية اليونانية الأرثوذكسية فيها، مقابل حماية الأقليات المسلمة في اليونان.

كما احتوت بنوداً تتعلق بتنظيم وضع تركيا الدولي الجديد، وترتيب علاقتها بدول الحلفاء المنتصرين في الحرب، ورسم الجغرافيا السياسية لتركيا الحديثة وتعيين حدودها مع اليونان وبلغاريا.

كما تضمنت تنازل الدولة التركية النهائي عن ادّعاء أيّ حقوق سياسية ومالية وأيّ حق سيادي في الشام والعراق ومصر والسودان وليبيا وقبرص، بجانب تنظيم استخدام المضائق البحرية التركية في وقت الحرب والسلم.

ومن خلال المعاهدة المذكورة، ضمنت تركيا اعترافاً دولياً بسيادتها واستقلالها، كما أنها ألغت أحكام

معاهدة «سيفر» التي كانت الدولة العثمانية قد وقّعتها في ١٠ أغسطس ١٩٢٠.

كذلك نصّت معاهدة لوزان على الاعتراف بحدود اليونان كما وردت في معاهدة مودانيا، فيما تنازلت (اليونان) عن منطقة قرة أغاج لصالح تركيا، كتعويض عن الحرب.

وفي خطوة لإحياء رمزية انضمام قرة أغاج (تقع حاليا بولاية أدرنة) إلى تركيا من جديد، شيّد نصب معاهدة لوزان التذكاري بالتعاون مع جامعة تراقيا وبلدية أدرنة، داخل حرم جامعة تراقيا في قرة أغاج، وافتتح رسمياً في ١٩ يوليو/تموز ١٩٩٨، بحضور الرئيس التركي آنذاك، سليمان ديميريل.

ويضمّ النصب التذكاري رموزاً ودلالات لها معانٍ تشير إلى بعض بنود معاهدة لوزان، ولا يزال قائماً حتى الآن، كشاهد على مجريات وأحداث تلك الحقبة قبل قرابة قرن من الآن.

وفي حديث للأناضول، قالت الأكاديمية نورتان جتين، مديرة مركز «مبادئ أتاتورك وتاريخ الانقلاب للأبحاث» التابع لجامعة تراقيا، إن معاهدة لوزان «كانت بمثابة وثيقة اعتراف بسيادة واستقلال تركيا التي كانت قد خرجت للتوّ من الكفاح الوطني».

وأضافت أن الظروف التي كانت سائدة عام ١٩١٩، جعلت من الأتراك أسرى في وطنهم الأم، الأمر الذي دفع مصطفى كمال أتاتورك ورفاقه لإطلاق عملية الكفاح الوطني، والتي استمرّت لأعوام، إلى أن كانت معاهدة لوزان للسلام، إحدى ثمارها ونتائجها.

وأشارت جتين إلى أن دول الحلفاء والقوى الإمبريالية، وبعد عام ١٩٢٢ وانتصارات عملية الكفاح الوطني بقيادة أتاتورك، أدركت أن اليونان التي كانت بمثابة رأس حربتهم في منطقة الأناضول لا تستطيع المقاومة أمام الأتراك، فلجأت إلى عرض هدنة على الدولة التركية.

وأفادت بأن جهود القوى الغربية لتوقيع هدنة مع الدولة التركية أسفرت عن توقيع هدنة مودانيا في ١١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٢، التي ألغت أحكام هدنة موندروس المبرمة مع الدولة العثمانية عام ١٩١٨.

وأوضحت الأكاديمية التركية أن هدنة مودانيا ساهمت بانضمام تراقيا الشرقية إلى الأراضي التركية دون قتال، قبل أن يتم تحديد حدودها النهائية عبر معاهدة لوزان للسلام.

وأفادت بأن المعاهدة ضمنت أيضاً ضمّ جزر غوكجة أدا وبوزجا أدا الواقعتين قبالة السواحل التركية في بحر إيجة، إلى الأراضي التركية.

وذكرت أن الوفد التركي في مباحثات معاهدة لوزان كان ممثلاً حينها بعصمت إينونو، مشيرة إلى وجود مذكرة تعليمات بيد الوفد التركي، مقدمة من قبل دولتهم.

وشددت جتين على ضرورة تقييم بنود وتفاصيل معاهدة لوزان للسلام، وفق الظروف والمعادلات التي كانت سائدة حين توقيعها، من أجل استيعابها بشكل صحيح.

وفيما يخصّ نصب معاهدة لوزان التذكاري في قرة أغاج، قالت إن أعمدته الثلاثة ترمز إلى مناطق الأناضول وتراقيا وقرة أغاج، فيما يشير حوض الماء قرب النصب، إلى البحار التي تحيط بتركيا من جهاتها الثلاث.

آسلي ايدنتاباش :

سياسة التحوط.. بحث تركيا عن التوازن في الشرق الأوسط

القضية الكردية في تركيا هي اختبار حقيقي لمعاييرها الديمقراطية

* المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية

مقدمة:في أواخر مارس / آذار ، كتب مدع عام مقره اسطنبول يحقق في مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي إلى وزارة العدل التركية يطلب إحالة القضية إلى السعودية. سمحت هذه المحاولة لإخفاء التحقيق تحت السجادة

للحكومة التركية بالبدء في إصلاح علاقتها بالرياض. زار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان العاصمة السعودية ، حيث تم تصويره في احتضان جيد التصميم مع ولي العهد الأمير محمد بن سلمان. بعد بضعة أشهر ، قام محمد بن سلمان بالرحلة إلى أنقرة.

كانت الصداقة المفاجئة بين الجانبين مفاجأة. بعد مقتل خاشقجي بوحشية في القنصلية السعودية في اسطنبول عام ٢٠١٨ ، قادت الحكومة التركية حملة دولية لفضح دور الدولة السعودية في الجريمة. شاركت تركيا تسجيلاً صوتيًا من مسرح الجريمة مع حلفائها ، بينما كتب أردوغان نفسه مقال رأي في صحيفة واشنطن بوست - حيث كان خاشقجي كاتب عمود - ألقى فيه باللوم على النظام السعودي في جريمة القتل.

كان هذا التأكيد نموذجيًا للسياسة الخارجية التي اتبعتها تركيا في معظم العقد الماضي ، حيث سعت إلى إعادة تشكيل الشرق الأوسط على صورتها الخاصة. دعمت أنقرة فروع جماعة الإخوان المسلمين في جميع أنحاء المنطقة ، ودعمت الانتفاضات العربية ، وأدانت علانية السياسات الداخلية لدول الخليج ، ووسعت أنشطتها العسكرية في سوريا والعراق. في شرق البحر الأبيض المتوسط ، وضعتها دبلوماسية القوارب الحربية التركية في مواجهة تكتل يضم المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر وإسرائيل.

ومع ذلك ، فقد غيرت البلاد مسارها الآن. تشكل مفاتحات أنقرة الأخيرة للرياض جزءًا من جهد أوسع لتحسين علاقاتها مع خصومها السابقين في الشرق الأوسط. يعتزم أردوغان تعديل هذه العلاقات مع الواقع الجديد في المنطقة - والأهم بالنسبة له - في السياسة التركية. وهو يقبل الآن «أننا بحاجة إلى الدخول في عملية جديدة مع دول المنطقة التي نتشارك معها نفس الإيمان والأفكار. هذه ليست عملية حول زيادة أعدائنا بل تتعلق بكسب الأصدقاء «.

كما يجادل جوليان بارنز-داسي من ECFR وهيو لوفات ، فإن دول الشرق الأوسط مصممة بشكل متزايد على تقليل اعتمادها على الغرب لتصبح أكثر اكتفاءً ذاتيًا. لذلك ، في منطقة متعددة الأقطاب بشكل متزايد ، لا يمكن لتركيا أن تكون قوة ليس لها شركاء سوى قطر. ولا تريد أن تكون قمراً صناعياً للغرب. ويمكن القول إن تحول تركيا إلى دولة أمن قومي تحت حكم أردوغان يتركها بدون نموذج للديمقراطية الإسلامية لمحاولة التصدير إلى ممالك الخليج. يتمثل الهدف الرئيسي لأنقرة في الشرق الأوسط الآن في الانخراط في عملية توازن جيوسياسية تعزز اقتصاد تركيا وتحمي مصالحها الأمنية قدر الإمكان.

ويرجع ذلك إلى أن أردوغان يركز بشكل أساسي على حماية النظام ، في طريقه إلى انتخابات عامة في عام ٢٠٢٣. بعد عقدين في السلطة ، يواجه احتمالية حقيقية لهزيمة انتخابية. إنه بحاجة إلى تعزيز اقتصاد تركيا المحاصر بأي طريقة ممكنة. ويبدو أن أفضل طريقة لخدمة هذه القضية هي العودة إلى العلاقات التبادلية مع دول الخليج. على سبيل المثال ، يمكن أن تطلب تركيا تمويلاً من دول الخليج لمنع حدوث أزمة قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات أو تخفيض آخر لقيمة العملة. علاوة على ذلك ، يجب أن تجد تركيا أنه من الأسهل التعامل مع قوى شرق أوسطية أخرى أكثر مما كانت عليه من قبل ، لأنها تشبههم بشكل متزايد.

سيحتاج الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى فهم البراغماتية الجديدة لتركيا في الشرق الأوسط - والشعور بالضعف الكامن وراء ذلك - إذا أرادوا تحسين علاقاتهم مع الدولة ، واغتنام الفرص الناشئة للتعاون معها في مختلف قضايا السياسة. ، والاستعداد لتحول محتمل في السلطة في أنقرة. تقيّم هذه الورقة كيف يتم تطبيق نهج أردوغان الجديد في جميع أنحاء المنطقة ، والدوافع لذلك ، وآثاره على السياسة الأوروبية ، وتحديد المجالات المحتملة للتعاون

والصراع. تقيّم الورقة الضرورات المحلية التي تدفع أردوغان نحو هذا النهج ، بما في ذلك الاستياء العام من الاقتصاد وسياسة اللاجئين في تركيا.

خفض التصعيد على عدة جبهات

بحلول أوائل عام ٢٠٢١ ، كانت تركيا معزولة في الشرق الأوسط ، وواجهت تهديد عقوبات الاتحاد الأوروبي ، وكانت تعاني من تدهور اقتصادي حاد. حافظ حزب العدالة والتنمية الحاكم على قرع طبول الاتهامات ضد القوى الخارجية التي يُفترض أنها تهاجم تركيا. لكن هذا لم يفعل شيئًا يذكر لمنع المشكلات الاقتصادية في البلاد من زعزعة هيمنة الحزب طويلة الأمد على السياسة التركية.

على مدار العام ، تواصلت تركيا بهدوء مع إسرائيل ومصر والإمارات العربية المتحدة ، وأخيراً المملكة العربية السعودية. من خلال الاتصالات الدبلوماسية والاستخباراتية ، حاولت أنقرة تهدئة نزاعاتها طويلة الأمد معها جميعًا. فاجأت السرعة التي فعلت بها ذلك العديد من صانعي السياسة الأوروبيين.

بناءً على دعوة المستشارة الألمانية آنذاك أنجيلا ميركل ، سحبت تركيا سفنها في مجال التنقيب عن الطاقة والسفن البحرية في شرق البحر المتوسط - وهي خطوة أعاقت عقوبات الاتحاد الأوروبي - وبدأت محادثات مباشرة مع اليونان. كما طورت خارطة طريق لخفض التصعيد مع فرنسا. كجزء من محاولة لتحسين العلاقات مع الرئيس الأمريكي جو بايدن ، قلص أردوغان مؤقتًا الحملة العسكرية التركية ضد الكرد السوريين لمعظم عام ٢٠٢١. وبدأت الحكومة التركية مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشأن تغير المناخ وتجديد اتفاق ٢٠١٦ الذي تقديم مساعدات مالية مقابل استضافة تركيا لملايين اللاجئين السوريين.

تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة وأعضاء الاتحاد الأوروبي

كان تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة وأعضاء الاتحاد الأوروبي هدفًا رئيسيًا آخر لوقف التصعيد. بالنسبة لإدارة بايدن وحكومات الاتحاد الأوروبي ، كانت تحركات تركيا الجازمة والتعديلية في جوارها مصدرًا لعدم الاستقرار الإقليمي. القادة الغربيون ، بمن فيهم بايدن ، أبقوا عمومًا نظيرهم التركي بعيدًا عن الآخرين ، وتجنبوا الدبلوماسية الشخصية التي ميزت علاقة أردوغان بدونالد ترامب ، واختاروا بدلاً من ذلك مقابلته على هامش الاجتماعات متعددة الجنسيات. لم تعمل سياسة خفض التصعيد على تحسين العلاقات مع إدارة بايدن على الفور ، ولكن في الوقت المناسب ، لاحظت واشنطن جهود أنقرة لإصلاح العلاقات مع حكومات الشرق الأوسط الأخرى. كان الدعم الكبير لصورة تركيا هو دعمها لأوكرانيا - من خلال بيع طائرات بدون طيار مسلحة إلى البلاد وعملها على منع السفن العسكرية الروسية من دخول البحر الأسود. في نهاية المطاف ، حصل أردوغان على لقاء مع بايدن وقادة الاتحاد الأوروبي في قمة الناتو في يوليو ، بعد الموافقة على رفع فيتو تركيا على طلبات السويد وفنلندا لعضوية الناتو.

يدعي صناع القرار الأتراك أن جزءًا من سبب سياستهم في خفض التصعيد الإقليمي هو أن أنقرة حققت أهداف سياستها الخارجية الرئيسية بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢٠: منع إنشاء دويلة كردية مستقلة في سوريا وتعطيل إنشاء ممر للطاقة. في شرق البحر الأبيض المتوسط التي من شأنها تجاوز تركيا. [١] كلا الهدفين أساسيان للمصالح الأمنية لتركيا - وبالتالي ، يمكن أن يدوموا لفترة أطول من عهد أردوغان.

ومع ذلك ، بينما عكست أنقرة مسارها ، لم يكن الجميع في الشرق الأوسط ينتظرون بأذرع مفتوحة. قوبلت تركيا

في البداية برد حذر عندما حاولت التواصل مع دول أخرى في الشرق الأوسط. وعدت دول الخليج وإسرائيل بمزيد من التعاون والاستثمارات مع تركيا ، لكنها كانت مترددة في المتابعة حتى تتأكد من أنها غيرت موقفها الاستراتيجي حقًا. كانت مصر أكثر ترددًا من دول الخليج ، حيث رضيت بالمشاركة المؤسسية الهادئة مع تركيا بشأن القضايا المتعلقة بليبيا وأجزاء أخرى من إفريقيا. لم تكن هناك اجتماعات بين أردوغان والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

من خلال الانخراط مع إسرائيل أولاً ، كانت أنقرة تأمل في سحب حليف سابق بعيدًا عن التحالف المناهض لتركيا الذي تشكل في البحر الأبيض المتوسط. ساعد رحيل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في حزيران / يونيو ٢٠٢١ أنقرة على طرح قضية إعادة التواصل مع إسرائيل. في أكتوبر ٢٠٢٢ ، بعد شهور من الدبلوماسية الهادئة ، أصبح إسحاق هرتسوغ أول رئيس إسرائيلي يسافر رسميًا إلى تركيا منذ ١٤ عامًا. أطلق عليها أردوغان «زيارة تاريخية».

كانت تركيا تأمل في أن يؤدي تحسن علاقاتها مع إسرائيل إلى بدء نقاش جديد حول الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط وتغيير الأجواء [٢] في الكونجرس الأمريكي ، الذي كان ينتقد تركيا منذ عدة سنوات. كما طرحت أنقرة فكرة خط أنابيب من حقول غاز لوثيان الإسرائيلية إلى تركيا يمكن أن يكون بديلاً لمنتدى غاز شرق البحر المتوسط - وبالتالي يخلق صورة جديدة لتركيا كمركز إقليمي للطاقة.

كانت فكرة خط الأنابيب من إسرائيل إلى تركيا موجودة منذ سنوات عديدة ، ولكن كان يُعتقد عمومًا أنها غير مجدية اقتصاديًا وسياسيًا - لا سيما أنها ستحتاج إلى عبور المياه الإقليمية لقبرص أو سوريا ، وهي دول لا تربط تركيا بها علاقات دبلوماسية . أفادت الأنباء أن المسؤولين العراقيين يريدون تصدير الغاز من إقليم كردستان العراق إلى تركيا بمساعدة إسرائيل.

وضع خفض التصعيد حداً لتبادل الاتهامات ، ونشط التعاون الاقتصادي بين تركيا وإسرائيل. لكنها لم تسفر عن إعادة ترتيب كاملة بين الجانبين. أكدت إسرائيل لقبرص وشركائها الجدد في الخليج أن العلاقات المحسنة مع تركيا لن تأتي على حساب اتفاقات إبراهيم. فشل خفض التصعيد أيضًا في إيجاد بديل قابل للتطبيق لمشروع خط أنابيب الطاقة المخطط له في شرق البحر الأبيض المتوسط.

كانت الإمارات العربية المتحدة أكبر منافس سياسي لتركيا في السنوات القليلة الماضية ، حيث امتد القتال بينهما إلى أوروبا. منذ ما يقرب من عقد من الزمان ، كانت علاقتهما تحت الضغط بسبب الصراع الليبي ، واعتقاد تركيا أن الإمارات دعمت محاولة الانقلاب ضد أردوغان في عام ٢٠١٦ ، والدعم التركي للإخوان المسلمين والانتفاضات العربية. جاء ضغط أنقرة من أجل خفض التصعيد مع أبو ظبي بعد أن هرب رجل عصابات تركي رفيع المستوى ، سيدات بيكر ، في مايو ٢٠٢١ إلى دبي - حيث شرع في صنع مقاطع فيديو فيروسية تكشف الفساد وانتهاك القانون في المستويات العليا من النظام السياسي التركي. تواصلت تركيا مع أبو ظبي لإسكات بيكر ، الذي بدأ في النهاية محادثة تهدف إلى حل الخلافات بين الجانبين.

في نوفمبر ٢٠٢١ ، بعد شهور من الدبلوماسية ، زار ولي العهد الشيخ محمد بن زايد آل نهيان أردوغان في أنقرة ، حيث ناقشا الجهود المبذولة لتحسين العلاقات الدبلوماسية والتعاون الاقتصادي. في فبراير ٢٠٢٢ ، سافر أردوغان إلى أبوظبي في محاولة لتحسين العلاقات. وأشادت وسائل الإعلام التركية الموالية للحكومة بالزيارة باعتبارها بداية اندفاع هائل للاستثمار الإماراتي في البلاد. أفادت تقارير أن هيئة أبوظبي للاستثمار وشركات إماراتية أخرى كانت مهتمة بالرعاية الصحية والصناعات الدفاعية في تركيا. ووقع البنكان المركزيان الإماراتي والتركي اتفاقية مبادلة عملات مدتها ثلاث سنوات بقيمة ٤٫٧ مليار دولار.

كانت عملية التطبيع أبطأ مع مصر .

أرسلت أنقرة وفدين دبلوماسيين إلى القاهرة في عام ٢٠٢١ لمحاولة إصلاح الأضرار الناجمة عن خلافاتهما حول الصراع الليبي ، والدعم التركي لجماعة الإخوان المسلمين ، وخطط خط أنابيب البحر الأبيض المتوسط الذي سيتجاوز تركيا. أدى هذا إلى انفراج ولكن ليس عناق. تركيا ومصر على دراية بنفوذ بعضهما البعض في المنطقة وحرصان على تجنب التصعيد ، خاصة في ليبيا. تتوقع القاهرة أن تعترف أنقرة بشرعية حكومة السيسي - التي انتقدها أردوغان لسنوات بعد انقلاب ٢٠١٣ في مصر.

في الوقت الحالي ، على الأقل ، يبدو أن هناك زيادة تدريجية في المشاركة بين الجانبين - والتي تعتمد على تدابير بناء الثقة ولكن لا توجد مظاهر تعاون علنية. ضغطت السلطات التركية على شبكات المعارضين المصريين ووسائل الإعلام المرتبطة بالإخوان المسلمين في إسطنبول لتهدئة نبرتهم على نظام السيسي. وفي النهاية أغلق البعض عملياتهم في تركيا. كبح أردوغان انتقاداته العلنية لنظام السيسي ولم يعد يُظهر دعمه للإخوان المسلمين من خلال جعل علامة الرابية رمزًا لمعارضة الإطاحة السيسي بحكومة مرسي.

أدت محاولات أنقرة للتقارب مع القاهرة وأبو ظبي إلى خلق ديناميكية جديدة في ليبيا (حتى لو لم تؤد إلى حل الأزمة السياسية في البلاد). حاولت أنقرة والقاهرة إيجاد أرضية مشتركة من خلال الحفاظ على الهياكل السياسية المؤقتة في ليبيا ، ودعم العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة ، ومنع المواجهة العسكرية المباشرة بين الفصيلين الرئيسيين في البلاد. يبدو أن تركيا والإمارات العربية المتحدة ومصر وافقوا بهدوء على قرار تأجيل الانتخابات العامة في ليبيا المقرر إجراؤها في البداية في ديسمبر ٢٠٢١. يحافظ الجمود السياسي الحالي وترتيبات الحكم المؤقتة في ليبيا على مناطق نفوذ منفصلة لتركيا ومصر.

ربما كان الهدف الأساسي لأنقرة من نشر قوات في ليبيا في أواخر عام ٢٠١٩ هو تعطيل ممر الطاقة في البحر الأبيض المتوسط الذي تجاوز تركيا ، لكن كان لها أيضًا عدة أهداف أخرى. كان الهدف منها توسيع نطاق تواجدها العسكري إلى مدينة سرت الغنية بالنفط ، ومواجهة جيش المشير خليفة حفتر المدعوم من الإمارات ، والمساعدة في تشكيل النظام السياسي الجديد في ليبيا. على الرغم من أن تركيا لم تحقق هذه الأهداف ، إلا أنها أوقفت حملتها العسكرية ضد حفتر كجزء من نهجها الجديد في المنطقة.

بدأ حوار تركيا مع المملكة العربية السعودية أيضًا في عام ٢٠٢١. وفقًا لدبلوماسيين مطلعين على المحادثات ، كان تحسن العلاقات بين الجانبين يعتمد دائمًا على تخلي أنقرة عن سعيها لتحقيق العدالة في قضية خاشقجي. في الفترة التي سبقت رحلة أردوغان إلى الرياض في مايو ٢٠٢٢ ، أشارت السلطات التركية إلى وجود أمل في أن تتلقى تركيا مليارات اليورو في شكل استثمارات وقروض سعودية مباشرة. خلال الرحلة ، التقى أردوغان أخيرًا بمحمد بن سلمان لمناقشة جملة أمور من بينها الاستثمار والترتيبات المالية الأخرى ، بما في ذلك خطوط تبادل العملات بين البنكين المركزيين السعودي والتركي .لتتضمن حوالي ١٥ مليار دولار. على الرغم من التوقعات بشأن الرحلة في أنقرة ، لم يؤمن أردوغان بعد تدفق التمويل من المملكة العربية السعودية - مما يشير إلى أن تركيا قد تواجه أزمة ميزان المدفوعات في الخريف.

تريد تركيا أيضًا تطوير علاقة دفاعية مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى ، على أمل أن تضع نفسها كمزود أمني للمنطقة التي تشعر بأن واشنطن تخذلها. هذا هدف طموح ، بالنظر إلى أن صناعة الدفاع المزدهرة في تركيا لا تزال لا تضاهي نظيرتها في الولايات المتحدة. ومع ذلك ، من أجل العلاقة الأوسع مع تركيا والإشارة إلى اللاعبين

الآخرين بأن لديهم خيارات ، يمكن للمملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى زيادة مشترياتهم من شركات الدفاع التركية.

لدى عودته من الرياض ، لم يواجه أردوغان أي أسئلة حول قضية خاشقجي من المراسلين الموجودين في الوفد الرسمي المرافق له ، فقط علق : «كررت التزامنا بأمن واستقرار السعودية. أعربت عن أن أمننا لا يختلف عن أمن منطقة الخليج. تحدثنا عن تعزيز تجارتنا ، والتخلص من المشاكل الجمركية ، وتشجيع الاستثمارات ، والمشاريع التي يمكن لمقاولينا تنفيذها. تحدثنا عما يمكن أن نفعله في الدفاع «. بعد بضعة أسابيع ، ذكرت الصحف التركية أن المملكة العربية السعودية كانت مهتمة بشراء طائرات بدون طيار من طراز TB٢ ، والتي تنتجها شركة بيرقدار – وهي شركة يعمل صهر أردوغان فيها بصفته مديرًا للتكنولوجيا – وقد ظهرت بشكل كبير في الحرب في أوكرانيا.

مشاكل أردوغان الداخلية

ربما تسارعت خطوة تركيا نحو خفض التصعيد من خلال الشعور بالعزلة في نظام عالمي متعدد الأقطاب يتزايد فيه التنافس ، لكنه مدفوع أيضًا برغبة أردوغان في التعامل مع مشاكله الداخلية. إنه يواجه الآن أكبر تحد سياسي في وقته في السلطة ، مع اقتصاد متدهور ودعم حزبه عند مستوى قياسي منخفض. فيما يلي بعض الأسباب الرئيسية للتشكيك في فرصه في الفوز بانتخابات ٢٠٢٣.

اللاجئون

نظرًا لأن السوريين يمثلون حوالي ٨٠ في المائة من حوالي خمسة ملايين لاجئ في تركيا ، فإن سياسة أردوغان تجاه سوريا تصعد التوتر السياسي في الداخل. تتعرض أنقرة لضغوط داخلية متزايدة لأنها شجعت على تدفق ملايين اللاجئين السوريين وغيرهم من اللاجئين من آسيا. في الوقت الذي يضاعف فيه التدهور الاقتصادي الاستياء العام من اللاجئين ، أعلن الرئيس التركي عن خطط لإعادة مليون سوري إلى الشريط الذي تسيطر عليه تركيا في سوريا. تقول الحكومة التركية إنها تريد شن توغلات عسكرية في سوريا ليس فقط لمحاربة المتمردين الكرد ولكن أيضًا لتهيئة الظروف للعودة الطوعية للاجئين.

كانت المعارضة صاخبة بشكل متزايد بشأن قضية اللاجئين ، منتقدة سياسة الباب المفتوح السابقة للحكومة وتعاملها مع الحرب السورية على نطاق أوسع. دعا كمال كيليجدار أوغلو – زعيم حزب الشعب الجمهوري العلماني ، أكبر منافس لحزب العدالة والتنمية – علنًا إلى إجراء حوار مع نظام الأسد بشأن العودة الطوعية للاجئين السوريين. كما تحدث عن إقناع السوريين بمغادرة تركيا. إذا حصلت المعارضة على السلطة ، فمن المرجح أن تبدأ أنقرة في التعامل مع نظام الأسد – لكن هناك احتمال ضئيل في إقناع أعداد كبيرة من اللاجئين بالعودة إلى سوريا.

المعارضة المنظمة

اشتهرت أحزاب المعارضة التركية منذ فترة طويلة بعدم كفاءتها وانقسامها ، وهي الآن موحدة ، وعلى الرغم من خلافاتها الأيديولوجية ، فقد شكلت تحالفًا انتخابيًا يهدف إلى هزيمة أردوغان – تحالف مشابه للتحالف المناهض لنتنياهو في إسرائيل والتحالف المناهض لأوربان في المجر. . يمثل هذا تحديًا متزايدًا لهيمنة أردوغان على السياسة التركية.

في عام ٢٠١٩ ، فازت كتلة معارضة منظمة بالانتخابات البلدية في العديد من أكبر المدن التركية. في أواخر عام ٢٠٢١ ، شكلت العديد من أحزاب المعارضة - بما في ذلك حزب الشعب الجمهوري والحزب الصالح من يمين الوسط - ما يسمى بجدول الستة لتنسيق سياساتها الانتخابية رسميًا. في فبراير ٢٠٢٢ ، أصدروا إعلان نوايا من ٤٨ صفحة لإلغاء النظام الرئاسي التنفيذي لأردوغان وإعادة البلاد إلى ديمقراطية برلمانية.

في حين أن المعارضة لم تختر مرشحها بعد ، تشير استطلاعات الرأي إلى أن أردوغان أقل شعبية من بعض منافسيه المحتملين ، بمن فيهم رئيسا بلديتي أنقرة واسطنبول. مع بقاء الانتخابات على بعد عام ، من غير المرجح أن يظهر مرشح المعارضة الرئيسي حتى أوائل عام ٢٠٢٣.

القضية الكردية

كما تمت مناقشته ، فإن هدف منع إنشاء دولة كردية مستقلة في العراق أو منطقة حكم ذاتي في سوريا لا يزال في صميم السياسة الخارجية التركية. لكن على مر السنين ، اتخذت أنقرة مجموعة واسعة من الأساليب لتحقيق هذا الهدف ، بدءًا من محادثات السلام مع حزب العمال الكردستاني (PKK) إلى الإجراءات القمعية في الداخل والتوغلات العسكرية في سوريا والعراق.

تُعد القضية الكردية أيضًا مصدر إزعاج في علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة: فقد انتقدت الحكومات الغربية التدخلات العسكرية المتتالية لتركيا ضد الجماعات الكردية المدعومة من الولايات المتحدة في سوريا. كان تهديد أنقرة باستخدام حق النقض ضد طلبات السويد وفنلندا لعضوية الناتو جزءًا من محاولة لعرقلة الدعم الغربي للكرد السوريين. ولم يرضخ إلا بعد أن قدم كلا البلدين بيانات مكتوبة تفيد بأنهما لن يدعما حزب العمال الكردستاني أو المنتمين إليه في سوريا.

ستظل القضية بلا شك في مقدمة ومركز السياسة التركية حتى الانتخابات - حيث تستخدمها الحكومة غالبًا كأداة لاتهام المعارضة بالتساهل مع الإرهاب. كثيرًا ما يزعم أردوغان أن المعارضة لديها شراكة مع حزب العمال الكردستاني. يمنع هذا الخطاب جدول الستة من التعاون بشكل علني مع حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للكرد ، والذي يحظى بتأييد ١١-١٣ في المائة من الناخبين.

لا تميز السياسة التركية الحالية بشأن القضية الكردية بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والحركات السياسية والجماعات المسلحة التابعة لحزب العمال الكردستاني أو المنظمات الشقيقة له في سوريا وتركيا وأوروبا. تعتمد السياسة على عمليات مكافحة التمرد المستمرة في تركيا وخارجها ، فضلاً عن الرغبة في تمديد الجيب البالغ عمقه ٣٠ كيلومترًا من الأراضي السورية التي تسيطر عليها أنقرة ووكلائها عبر الحدود السورية بأكملها ، وبالتالي إنشاء «حزام أمان» متصل جناحها الجنوبي. لا تنوي تركيا التخلي عن هذه المنطقة الأمنية ، كما يتضح من إنشائها هياكل إدارية دائمة هناك. وهدد أردوغان مؤخرًا بشن مزيد من التوغلات العسكرية في سوريا لتوسيع المنطقة ، على الرغم من اعتراضات الولايات المتحدة وروسيا.

إن حرب تركيا الأبدية على حزب العمال الكردستاني في سوريا والعراق ، إلى جانب حملات القمع التي تشنها على حزب الشعوب الديمقراطي ، هي جزء أساسي من برنامج أردوغان الوطني وركيزة أساسية لعلاقات حزب العدالة والتنمية مع حزب الحركة القومية المتطرف (MHP). لقد أدى هذا النهج الأمني تجاه القضية الكردية إلى تماسك الائتلاف الحاكم ، لكنه أضر أيضًا بشعبية أردوغان الشاملة من خلال تنفير الكرد المحافظين الذين رأوا في السابق

حزب العدالة والتنمية عاملاً للتغيير. سيستمر هذا النهج في خلق حالة من عدم الاستقرار حتى الانتخابات ، حيث قد تحاول الحكومة حظر حزب الشعوب الديمقراطي وانتهاك اتفاقيات ٢٠١٩ مع روسيا والولايات المتحدة من خلال تصعيد حملتها العسكرية في سوريا. كما أن القضية الكردية حقل ألغام للمعارضة ،

القضية الكردية في تركيا هي اختبار حقيقي لمعاييرها الديمقراطية. من غير الواضح ما إذا كانت البلاد ستعود إلى إطار سيادة القانون في أي وقت قريب – لكنها بالتأكيد لن تفعل ذلك قبل الانتخابات.

يجب أن يكون هدف الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل هو وضع مبادئ توجيهية وآليات لمنع القضية الكردية من أن تكون مصدر إزعاج دائم في العلاقات التركية الأوروبية. وقد يشمل ذلك تشجيع تركيا على تعديل نهجها بعد الانتخابات ؛ الدخول في حوار مع تركيا وقوات سوريا الديمقراطية (SDF) ، مع الوعد بأن المجموعة ستقلل من نفوذ حزب العمال الكردستاني في صفوفها ؛ وتعزيز الحوار بين الجماعات الكردية في سوريا والعراق ، وكذلك بين فصائل المعارضة السورية ، لتحسين الترابط الاقتصادي عبر سوريا. من شأن زيادة التواصل بين الإدارات في شمال سوريا – تلك التي تسيطر عليها تركيا والمعارضة والنظام والكرد – أن تساعد في خلق ظروف اقتصادية مستدامة وقد تمنع المزيد من تدفق اللاجئين إلى تركيا.

على الاتحاد الأوروبي أن يستعد لسيناريو يسعى فيه الكرد السوريون ، تحت ضغط من تركيا ، إلى إقامة روابط أوثق مع نظام الأسد أو روسيا. يعتمد الاستقرار الدائم في سوريا على قبول العواصم الأوروبية وأنقرة والنظام السوري بالحاجة إلى سياسة شاملة تجاه الكرد وجماعات المعارضة الأخرى. في المقابل ، سيحتاج كرد سوريا وجماعات المعارضة إلى الالتزام بالحفاظ على وحدة أراضي البلاد.

ضائقة اقتصادية

منذ عام ٢٠١٨ ، شهدت تركيا تدهوراً اقتصادياً تميزت به معدلات التضخم المرتفعة وانخفاض مستويات المعيشة. وفقًا لبحث أجرته شركة Metropoll ، لم يعد ٦٦ في المائة من الناخبين الأتراك يعتقدون أن أردوغان قادر على إصلاح الاقتصاد. وتظهر الإحصاءات الرسمية أن التضخم بلغ ٧٨٫٦ في المائة في حزيران (يونيو). لكن الرقم الحقيقي من المرجح أن يكون أكثر من ١٥٠ في المائة ، كما ذكرت ENAG ، وهي هيئة رقابية مستقلة. تواجه تركيا الآن احتمال حدوث أزمة عملة أخرى مع اقترابها من الحملة الانتخابية.

ليس من المستغرب أن يبدأ التدهور الاقتصادي لتركيا في عام ٢٠١٨ – العام الذي تحولت فيه البلاد رسميًا إلى رئاسة تنفيذية ركزت السلطة في يد أردوغان. تدهور استقلال المؤسسات الاقتصادية التركية ، بما في ذلك البنك المركزي والهيئات التنظيمية ، بسرعة منذ ذلك الحين. يلقي معظم الاقتصاديين باللوم على هذا التدهور المؤسسي ، وكذلك سياسات أردوغان الاقتصادية غير التقليدية ، في مأزق تركيا الاقتصادي.

خزائن الدولة التركية فارغة. خلافًا للحكمة الاقتصادية التقليدية ، جادل أردوغان منذ فترة طويلة بأن أسعار الفائدة المرتفعة هي السبب الرئيسي للمشاكل الاقتصادية في البلاد. لذا ، بدلاً من السماح للبنك المركزي برفع أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم ، استخدمت الحكومة احتياطياتها من العملات الأجنبية لمحاولة تحقيق الاستقرار في الأسواق ، وبيع الاحتياطيات من خلال بنوك الدولة. في حزيران (يونيو) ، بلغ صافي احتياطيات العملة الأجنبية الصافية للبنك المركزي التركي ٧٫٣٨ مليار دولار ، وهو الأدنى منذ عقدين. تقلصت الاحتياطيات بمقدار ٤٫٨ مليار دولار في أسبوع واحد فقط في مايو بسبب تدخلات الحكومة في السوق. هذه ليست سياسة مستدامة ، خاصة في مواجهة ضغوط الركود

العالمي. على الرغم من تدخلات الدولة ، كانت الليرة من بينالأسوأ أداءً مقابل الدولار الأمريكي هذا العام.

زاد هذا من حاجة تركيا للتمويل الخارجي لدعم الليرة. وتأمل أنقرة أن يؤدي تطبيع علاقتها مع أنظمة الخليج العربية إلى تخفيف الضغط على احتياطيات البنك المركزي ومنع أزمة عملة أخرى. على عكس القروض من المقرضين الدوليين مثل صندوق النقد الدولي ، تأتي قروض الصرف الأجنبي من دول الخليج دون قيود على السياسة النقدية. لن يكون هذا الأخير حلاً سحريًا للمشاكل الاقتصادية الهيكلية لتركيا ، ولكنه قد يوفر راحة مؤقتة قبل انتخابات عام ٢٠٢٣. تحرص الحكومة التركية على جذب الاستثمار والسياحة من دول الشرق الأوسط لتعويض تراجع السياحة الروسية والأوكرانية.

السياسة الخارجية

لا تزال السياسة الخارجية ساحة متنازع عليها بشدة تظهر فيها تركيا ، بقيادة أردوغان ، القوة والضعف. إن صورة البلاد ومكانتها العالمية أمران مهمان للناخبين الأتراك - مصدر فخر وقلق على حد سواء.

الأتراك غير متسقين في المطالب التي يطرحونها على قادتهم - في الوقت نفسه يشككون في حلفاء تركيا الغربيين ويحرصون على نوع العلاقات الوثيقة مع الغرب التي يمكن أن تحسن اقتصادها ومستويات معيشتهم. لدى ٥٨ في المائة من الأتراك وجهة نظر غير مواتية للولايات المتحدة و ٥٤ في المائة يعتبرونها «تهديدًا» لأمن تركيا القومي. وفقًا لمتروبول ، يلقي ٤٨ في المائة من الأتراك باللوم على الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في الحرب في أوكرانيا ، لكن أكثر من ٥٠ في المائة يواصلون دعم عضوية تركيا في الناتو. هذا الرقم أعلى مع أوروبا: ما يقرب من ٦٠ في المائة من الأتراك يوافقون على طلب عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي ، وأكثر من نصفهم يريدون إرسال أطفالهمللدراسة في الدول الغربية ، على الرغم من أن الكثيرين يشكون في أن الغرب ليس لديه مصلحة تركيا الفضلى. لا تزال سياسة أنقرة تجاه سوريا غير شعبية بسبب وجود اللاجئين السوريين والدعم التركي للوكلاء السوريين ، لكن الجمهور عمومًا يدعم القتال ضد حزب العمال الكردستاني (على الرغم من أنه خلال عملية السلام ، دعم ما يقرب من ٧٠ في المائة المحادثات مع المجموعة).

شكّل أردوغان تقليديًا السرد المحلي واستخدم مكانته البارزة دوليًا - التنقل بين الاجتماعات مع قادة العالم ، بينما كان على امتداد الخط الفاصل بين الشرق الأوسط ودول الناتو - لتوليد الدعم في الداخل. ولكن بسبب التوترات التي تعرضت لها علاقات أنقرة مع الحكومات الأوروبية وإدارة بايدن ، لم يتمكن من استعادة دوره كقائد عالمي أو asrın Lideri (زعيم القرن) ، كمؤيدين له .أحب الاتصال به. اشتكى دبلوماسيون أتراك مرارًا إلى نظرائهم الأوروبيين من عدم تلقي أردوغان الدعوات لحضور قمم الاتحاد الأوروبي. وقد أدرك أردوغان نفسه علنًا عدم تمكنه من الوصول إلى بايدن. وبناءً على ذلك ، فإن اجتماعاته الأخيرة مع قادة الشرق الأوسط مصممة جزئيًا لتلميع صورته في الوطن.

-أعادت حرب روسيا على أوكرانيا صورة تركيا الذاتية كلاعب جيوسياسي رئيسي ومنحت أردوغان رؤية أكثر من أي وقت مضى في السنوات القليلة الماضية. يدعم معظم الأتراك العمل المتوازن لبلدهم والموقف شبه المحايد بين الغرب وروسيا. لكن السياسة الخارجية لا تزال تمثل نقطة ضعف حزب العدالة والتنمية. وذلك لأن الحزب أشرف على الأزمات الدورية لتركيا مع الاتحاد الأوروبي ودول الناتو ، والتي كان لها تأثير شديد على اقتصادها - لا سيما مناخ الاستثمار.

-يتلقى المواطنون الأتراك جرعة يومية من دعاية الدولة حول صعود بلادهم الذي لا يقاوم والجهود المنسقة للقوى

الأخرى لمنع ذلك. ومع ذلك ، يجد الناخبون بشكل متزايد أن صورة تركيا التي تروج لها الحكومة تتعارض مع واقعهم الاقتصادي.

-تصف الحكومة المعارضة بانتظام بأنها أداة لقوى الظلام التي تريد إضعاف تركيا. لديها مجموعات مختلفة من نقاط الحوار لجماهير مختلفة ، لكن أردوغان وزعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي لديهما رسالة واضحة للجمهور التركي: الغرب ، جورج سوروس ، وأعداء مفترضون آخرون يحاولون إخضاع تركيا وتقسيمها. بحلول أبريل ٢٠٢٢ ، كان عثمان كافالا - زعيم المجتمع المدني الأبرز في تركيا وأحد مؤسسي المجتمع المفتوح في البلاد - قد أمضى أربع سنوات ونصف في الاعتقال. ثم حكمت محكمةحكم عليه بالسجن مدى الحياة ، ووصف احتجاجات حديقة جيزي عام ٢٠١٣ التي شارك فيها كمؤامرة أجنبية للإطاحة بالحكومة. مثل نظرائهم في روسيا والمجر ، تنظر الحكومة التركية إلى منظمات المجتمع المدني ذات الميول الليبرالية وجماعات حقوق الإنسان على أنها جزء من طابور خامس يخدم المصالح الغربية. دافعت المعارضة عن احتجاجات حديقة جيزي وانتقدت حكم كافالا.

على الرغم من هذه الرواية المعادية للغرب ، تؤيد كل من الحكومة والمعارضة علنًا عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي - مع اعتبار الأخيرة أنها وسيلة لإعادة تأسيس هيكل سيادة القانون في تركيا. على سبيل المثال ، في بيان صدر مؤخرًا ، أعلنت أحزاب المعارضة التزامها «بتوجه تركيا نحو الاتحاد الأوروبي» و «استعادة هيبتها». إنهم يريدون أن تتحول تركيا إلى أوروبا ، لكنهم يعترفون سراً بأنها ربما لم يعد لديها خيار العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي.

يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى استخدام فترة ما بعد الانتخابات كفرصة لإعادة التوافق مع تركيا بشأن الشرق الأوسط وقضايا أخرى. ومع ذلك ، يجب أن تستعد لاحتمال أن تعاني البلاد ، على المدى القصير ، من عدم الاستقرار الداخلي الذي ينتج عنه سياسات داخلية مستقطبة وعلاقة مجزأة مع الغرب تتميز بالصراع والتعاون. يجب على الأوروبيين طرح مقترحات سياسية جوهرية تعيد تنشيط الحوار بين تركيا والاتحاد الأوروبي بعد الانتخابات. على سبيل المثال ، قد تكون تركيا مهتمة بالانضمام إلى مجتمع أوروبي عريض ومتعدد المستويات يسمح بمزيد من التعاون في مجالات الأمن واللاجئين والطاقة.

فوز المعارضة

في حالة فوز المعارضة في انتخابات عام ٢٠٢٣ ، قد تحاول الحكومة الجديدة في أنقرة التحول إلى أوروبا وستحاول بالتأكيد إعادة ضبط علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. لكن العلاقات الاقتصادية وقضايا الأمن الإقليمي ستضمن حتمًا أن تركز السياسة الخارجية لتركيا على الشرق الأوسط.

من المرجح أن يستمر التحالف المكون من خصوم أردوغان على طريق التطبيع مع أنظمة الشرق الأوسط. تعطي أحزاب المعارضة الرئيسية - حزب الشعب الجمهوري والحزب الصالح - الأولوية للعلمانية باعتبارها سمة أساسية لعلاقات تركيا الخارجية. لطالما انتقدوا سياسة الحكومة في الشرق الأوسط ، بما في ذلك تعاطفها مع جماعة الإخوان المسلمين وتدخلها في النزاعات في ليبيا وسوريا ومصر. في عام ٢٠١٧ ، وصف كيليجدار أوغلو جماعة الإخوان المسلمين بأنها «منظمة إرهابية» واتهم أردوغان بلقاء ممثليها.

بغض النظر عمن سيفوز في الانتخابات ، فإن قضايا الشرق الأوسط - بما في ذلك الحروب في ليبيا واليمن وسوريا ، وأزمة الغذاء في المنطقة - يمكن أن تكون بمثابة فرصة مهمة للتعاون مع أوروبا. مع عودة تركيا إلى سياسة خارجية أكثر تقليدية تركز على حماية مصالحها الأمنية والاقتصادية ، لديها فرصة لتحقيق الاستقرار في العلاقات مع القوى

الإقليمية والمساهمة في حل النزاعات الثلاثة.

لعدة سنوات ، دعا حزب الشعب الجمهوري علنًا إلى تطبيع العلاقات مع مصر وسوريا. إذا فازت المعارضة في الانتخابات ، فسيؤدي ذلك إلى تسريع العملية على كلا المسارين. حقيقة أن كلا الحزبين المعارضين الرئيسيين صوتا ضد نشر القوات التركية في ليبيا يشير إلى أنهما يدعمان نهجًا أكثر تقليدية وعدم التدخل في النزاعات في العالم العربي.

إن انخراط أنقرة المتزايد مع نظام الأسد أو التطبيع التدريجي للعلاقات معه - شبه مؤكد إذا انتصرت المعارضة - سيكون تحولا زلزاليا في المنطقة.

كما تمت مناقشته ، صرح حزب الشعب الجمهوري بأنه سيشجع على العودة الطوعية للاجئين من خلال التحدث إلى دمشق. مع تصاعد التوترات الداخلية ، ستهيمن قضية اللاجئين على المشهد السياسي في تركيا لبعض الوقت في المستقبل. ستحاول كل من المعارضة والحكومة إرضاء الجمهور من خلال طرح أفكار حول كيفية إعادة السوريين وغيرهم من اللاجئين طوعاً - على الرغم من أن هذه الجهود نادراً ما تنجح تاريخياً.

لا تزال سوريا جرحًا مفتوحًا للسياسة التركية ومصدرًا للتوتر الداخلي المستمر. ربما عارضت الحكومة الحالية نظام الأسد لعقد من الزمن ، لكن هذا لن يمنعها بالضرورة من إعادة النظر في سياستها تجاه سوريا. قد يؤدي انتصار أردوغان في عام ٢٠٢٣ أيضًا إلى ذوبان الجليد في العلاقات بين تركيا وسوريا - خاصةً إذا بدا الكرد السوريون قريبين من صفقة مع دمشق. كشف أردوغان أن وكالة الاستخبارات الخارجية التركية على اتصال بالفعل بالسلطات السورية. إذا اعتقدت أنقرة أن الكرد السوريين على وشك التوصل إلى اتفاق مع نظام الأسد ، فمن المحتمل أن تتواصل مع دمشق لمنعهم من الحصول على حكم ذاتي رسمي.

هذا له تداعيات كبيرة على تموضع الأوروبيين والغربيين في سوريا. إن ذوبان الجليد في العلاقات بين أنقرة ودمشق من شأنه أن يقرب نظام الأسد خطوة واحدة من إعادة قبوله في المجتمع الدولي. كما أنه سيجبر الاتحاد الأوروبي على إعادة النظر في سياسته تجاه سوريا - مما يثير التساؤل عن رفضه التعامل مع النظام السوري بطرق يمكن أن تساعد في استقرار البلاد. يتعين على صانعي السياسة الأوروبيين الاستعداد لسيناريو ما بعد الانتخابات حيث تقوم أنقرة تدريجياً بتطبيع علاقتها مع النظام. على المدى الطويل ، لأوروبا مصلحة في سوريا مستقرة وشاملة تعيش في سلام مع سكانها. يجب على الأوروبيين تطوير آليات وإشراف سياسيين لضمان حدوث ذلك بطريقة مسؤولة ودعمًا لحل سياسي ، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤.

كيف يمكن أن تتعايش أوروبا وتركيا

يتناقض موقف تركيا المتغير تجاه جيرانها في الشرق الأوسط مع حالة عدم الاستقرار والفوضى الدائمة في علاقاتها مع أوروبا. ربما يرجع ذلك إلى أن المحادثة التركية الأوروبية تتمحور حول قواعد حقبة سابقة - ولم تعد تتوافق مع الواقع المحلي لتركيا أو البيئة الجيوسياسية الجديدة التي أوجدتها الحرب الروسية على أوكرانيا. تحتاج الدول الأوروبية إلى التكيف مع التحولات في موقف تركيا في الشرق الأوسط وسياساتها الداخلية. يجب أن يستفيدوا من دروس هذه التحولات بينما يعيدون بناء علاقاتهم مع تركيا.

في الفترة التي تسبق الانتخابات ، من الأفضل أن ينأى الأوروبيون بأنفسهم عن السياسة الداخلية التركية شديدة الاستقطاب. ولكن على المدى الطويل ، سيكون من المهم للاتحاد الأوروبي أن يجد طريقة لإعادة هيكلة علاقته بتركيا

أردوغان أو تركيا ما بعد أردوغان. البلد حليف رئيسي ومنافس عرضي على أعتاب الاتحاد. كما أن لها دورًا رئيسيًا في النظام الأمني الأوروبي الجديد الذي سينبثق من الحرب في أوكرانيا. كانت تركيا جزءًا من الجدل المحلي في الدول الأوروبية المؤثرة ، بما في ذلك المملكة المتحدة (خلال مناقشة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي) وألمانيا وبلجيكا وهولندا وفرنسا. كما يتضح من تهديد أردوغان الأخير باستخدام حق النقض ضد طلبات السويد وفنلندا لعضوية الناتو ، فإن تركيا هي مسألة غربية داخلية بقدر ما هي مسألة خارجية.

تعد منطقة الخليج وشمال إفريقيا من أكثر المجالات وضوحًا التي يمكن أن تؤدي فيها سياسة تركيا الجديدة ورغبة الاتحاد الأوروبي في أن يصبح لاعبًا جيوسياسيًا أكثر إلى تعاون أكبر - وجرعة صحية من المنافسة - بينهما. يؤثر موقف أنقرة في الشرق الأوسط على أوروبا في قضايا تتراوح من الهجرة إلى الطاقة والأمن. تتداخل المصالح التركية والأوروبية إلى حد كبير في مجالات مثل الاستقرار والتجارة وجهود مواجهة النفوذ الروسي وتوفير الضمانات الأمنية للقوى الإقليمية. لذلك ، يجب على الاتحاد الأوروبي أن يرحب بتركيا أكثر تعاونًا كشريك رئيسي في المنطقة.

بالطبع ، قد تتغير الديناميكيات الداخلية لتركيا بطرق لا يمكن التنبؤ بها. حتى في تركيا ما بعد أردوغان ، ستكون هناك أسئلة حول دور البلاد في ليبيا وسوريا والعراق ، فضلاً عن اعتمادها الاقتصادي المتزايد على دول الخليج. وكما يشير المحلل سينم أدار بحق، «الاتحاد الأوروبي وتركيا يسيران نائمين بدون بوصلة». تدعو البوصلة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي ، التي اعتمدها مجلس الشؤون الخارجية في مارس ٢٠٢٢ ، إلى «علاقات ثنائية مخصصة» مع تركيا ولكنها لا تصنف الدولة كشريك مستقبلي أو عضو في مجتمع أوروبي موسع. في حين أن الجهود الحالية التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لإبعاد نفسه عن تركيا قد تكون فعالة حتى انتخابات عام ٢٠٢٣ ، سيحتاج الاتحاد في النهاية إلى تطوير سياسات للمشاركة المستقرة ومتعددة المستويات مع الدولة التي تغطي العديد من المناطق ومناطق الصراع.

توصيات للاتحاد الأوروبي:

بادئ ذي بدء ، ربما يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى قبول أن تركيا ستظل مستقلة ومنفصلة إلى حد ما عن الأجندة الأمنية عبر الأطلسي ، بغض النظر عما يحدث في سياساتها الداخلية. قد تقوم حكومة ما بعد أردوغان بتعديل سياسة تركيا تجاه أوروبا وتحاول إحياء عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي المحتضرة ، كما تعهدت المعارضة بذلك. ولكن نظرًا لأن الاتحاد الأوروبي لم يعد مهتمًا بقبول تركيا كدولة عضو ، فقد لا تكون إعادة ترتيب علاقتهما مطروحة. لذلك ، يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى سياسة تركيا التي يمكن أن تحل محل إطار الانضمام.

سيتطلب هذا من القادة الأوروبيين التفكير في تركيا كقوة كبرى في الشرق الأوسط لديهم مزيج من المصالح المشتركة والمتنافسة - بدلاً من ذلك يقعون في فخ تصنيفها على أنها إما حليفة أو منافسة. ومع ذلك ، لا يجب أن تكون العلاقة بين الجانبين تصادمية. يجب أن يشعر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالارتياح تجاه فكرة المشاركة غير الثنائية على غرار «المعاملات المبدئية» التي دعا إليها لوفات وبارنز-داسي.

هنا ، يوفر النموذج التركي الروسي « للتعاون التنافسي « نظرة ثاقبة حول كيفية تعايش تركيا مع قوة إقليمية ثقيلة في ترتيب المعاملات. تركيا وروسيا قادران على التعرف على مجالات اهتمام بعضهما البعض والاتفاق على الاختلاف في الطرق التي تحافظ على العلاقات الثنائية. تحتاج أوروبا وتركيا إلى إيجاد طرق لإدارة اختلافاتهما في مختلف المجالات بينما تتعاونان في مجالات أخرى. يمكن أن تلعب تركيا دورًا في تحقيق الاستقرار في بعض أجزاء الشرق الأوسط ، لكنها تخلق حالة من عدم الاستقرار في مناطق أخرى. أو يمكن أن توفر الأمن في الخليج لكنها تعارض

المطالبات القبرصية بالحدود البحرية في البحر المتوسط. يحتاج الأوروبيون إلى فهم أن تركيا لن يكون لها دائمًا نفس المصالح التي تتمتع بها أوروبا - ولكن يمكنها أن تكون شريكًا داعمًا في بعض المجالات.

تبدو تركيا اليوم كدولة أمن قومي على غرار دول الشرق الأوسط الأخرى. ومع ذلك فهي لا تزال الدولة الأكثر ديمقراطية في الشرق الأوسط - دولة ذات مجتمع مستقطب عانى طويلاً من المد والجزر بين التحول الديمقراطي والليبرالية.

كان لأردوغان دور فعال في تعزيز صورة تركيا الذاتية عن الحكم الذاتي والاستثنائية. ومع ذلك ، في حين أن الناخبين الأتراك قد يقررون الانفصال عنه ، فمن غير المرجح أن يتخلوا عن هذه الأفكار. في منطقة فوضوية ومع اندلاع حربين على حدودها ، ستنخرط تركيا في نفس النوع من التوازن الاستراتيجي الذي ميز سياستها الخارجية بين القوى العظمى في أواخر العهد العثماني. اليوم ، تريد إدارة العلاقات مع روسيا والصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة كوسيلة لحماية مصالحها الخاصة.

سيكون المحرك الرئيسي لهذه العملية هو النخبة السياسية في تركيا والمجتمع الأوسع - وليس التأثير الأوروبي. وهذا يعني أن الاتحاد الأوروبي سيحتاج إلى التركيز على المجالات ذات الاهتمام المشترك مع تركيا وإدارة خلافاتهما بشكل أفضل. يجب أن تفعل ذلك بالطرق التالية.

عاود التواصل مع تركيا بعد انتخابات ٢٠٢٣

يجب أن يبدأ الاتحاد الأوروبي بإنشاء مجموعات عمل مع أنقرة حول الشرق الأوسط والبلقان والأمن الأوروبي والطاقة والهجرة. وهذا من شأنه أن يساعدهم على تهميش عملية الانضمام المحتضرة وإقامة علاقة معاملات أكثر.

على نطاق أوسع ، يجب على الاتحاد الأوروبي إجراء مراجعة بعد الانتخابات لعلاقته مع تركيا - خاصة إذا كانت هناك حكومة جديدة في أنقرة مهتمة بالتحول إلى أوروبا. وكجزء من هذا ، يجب على الاتحاد أن يعلن علنًا وبشكل لا لبس فيه أن الباب مفتوح لتركيا ديمقراطية للانضمام إلى مجتمع أوروبي أوسع ومتعدد المستويات يضم أيضًا المملكة المتحدة وأوكرانيا ودول غرب البلقان. يجب أن يكون هذا الخيار مفتوحًا للأتراك ، إذا أرادوا ذلك. مع قاعدة صناعية واسعة ، وعدد كبير من السكان ، وقدرات عسكرية كبيرة ، وموقع مهم استراتيجيًا لممرات الطاقة ، فإن تركيا لديها الكثير لتساهم به. إذا ترك الاتحاد الأوروبي تركيا خارج التجمع ، فسيؤدي ذلك فقط إلى تعزيز عقلية الحصار وخلق توتر دائم في علاقات البلاد مع اليونان والدول الأوروبية الأخرى.

التعاون الجزئي في الشرق الأوسط

هناك قدر كبير من التداخل بين المصالح التركية والأوروبية في الصراع في ليبيا واليمن. في ليبيا ، أدت جهود تركيا لتطبيع علاقتها مع الإمارات العربية المتحدة إلى تحسين التعاون بين البلدين ، مما أدى إلى تراجع نسبي في التصعيد بين بعض الفصائل المتحاربة. يجب على أوروبا استغلال هذه الفرصة لإحراز تقدم في قضايا الحوكمة في ليبيا ، بما يتماشى مع عملية برلين.

وفي الوقت نفسه ، قد يؤثر التقارب السعودي التركي على الحرب في اليمن ، حيث توجد شائعات بأن المملكة العربية السعودية تجري مناقشات لشراء طائرات تركية بدون طيار لاستخدامها في الصراع هناك. يمكن أن يعمل الاتحاد الأوروبي مع تركيا لضمان ألا يكون لهذا المشروع الجديد تأثير سلبي على آفاق السلام أو الوضع الإنساني في اليمن.

إنشاء شراكات تجارية وطاقة مع تركيا

في السنوات الأخيرة ، كان مجتمع الأعمال التركي القوي يشق طريقه إلى إفريقيا. يمكن للاتحاد الأوروبي زيادة وصوله الاقتصادي إلى أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا من خلال الشراكة مع الشركات التركية في قطاعات البنية التحتية والبناء والطاقة. قد يساعد هذا أيضًا الاتحاد في معالجة بعض مشكلات سلسلة التوريد التي واجهتها فيما يتعلق بالتصنيع في آسيا. يعمل القطاع الخاص والقوى العاملة الصناعية في تركيا بالفعل وفقًا لإرشادات تتوافق على نطاق واسع مع المعايير الأوروبية – على حساب الاتحاد الجمركي للبلاد مع الاتحاد الأوروبي.

يجب على الاتحاد الأوروبي أيضًا تشجيع جهود تركيا للعمل مع روسيا وأوكرانيا لتوفير ممر آمن لصادرات الحبوب من منطقة البحر الأسود. توفر أوكرانيا وروسيا معًا ما يقرب من ثلث الواردات العالمية من القمح والشعير. أوكرانيا هي أيضا مصدر رئيسي لزيت عباد الشمس والذرة. أدى النقص في الأسعار إلى ارتفاع الأسعار في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا. حذر برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة بالفعل من «كارثة الجوع» إذا استمرت روسيا في إغلاق الموانئ الأوكرانية في البحر الأسود.

تعمل أنقرة مع الأمم المتحدة لإنشاء آلية يمكنها إنشاء ومراقبة ممرات آمنة لصادرات الحبوب الأوكرانية من أوديسا وموانئ أخرى. كما تحدثت الحكومة التركية إلى الكرملين بشأن هذه المسألة. لم يستطع الاتحاد الأوروبي توفير سفن النقل أو المرافقة البحرية لمثل هذه العمليات ، حيث سترفض روسيا بلا شك ذلك باعتباره تدخلاً غربيًا مباشرًا في البحر الأسود. لكن يمكن للاتحاد إنشاء صندوق للمساعدة في تغطية أقساط التأمين المرتفعة أو المساعدة في عمليات مسح الألغام قبالة ساحل أوديسا ، على طول الطرق التي حددتها أوكرانيا.

استعدوا لعودة أنقرة للانخراط مع نظام الأسد

كما تمت مناقشته ، إذا عاودت أنقرة التعامل مع نظام الأسد بعد الانتخابات ، فقد يوفر ذلك لحظة مهمة للاتحاد الأوروبي لتعديل علاقته مع سوريا. يساهم تدهور الوضع الاقتصادي والإنساني في البلاد – في كل من المناطق التي يسيطر عليها النظام والمعارضة – في عدم الاستقرار في الشرق الأوسط. من المهم للأوروبيين التأكد من أن عملية التطبيع مع النظام تتم بطريقة مشروطة ومسؤولة – لدعم حل سياسي للصراع ، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤.

قال كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أنهما لن يرفعوا عقوباتهم عن نظام الأسد حتى يتم إحراز تقدم لا رجعة فيه نحو هذا الهدف. ولكن مع انتهاء مرحلة القتال من الصراع إلى حد كبير ، يحتاج جيران سوريا والاتحاد الأوروبي إلى تخفيف المصاعب الاقتصادية للسوريين العاديين من خلال فتح طرق جديدة للنشاط التجاري أمامهم.

للاتحاد الأوروبي مصلحة في الحفاظ على الاستقرار والحفاظ على الهياكل الإدارية الحالية في شمال البلاد. وسيتطلب ذلك التنسيق مع روسيا ، وجهودًا لمنع اندلاع القتال بين تركيا والكرد ، ومساعدات الإغاثة الإنسانية وتحقيق الاستقرار في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام. إن زيادة الترابط بين المناطق التي تسيطر عليها تركيا والنظام والكرد من شأنه أن يضع الأساس لزيادة مستدامة في النشاط الاقتصادي.

يمكن أن تكون تركيا شريكًا رئيسيًا للاتحاد الأوروبي في الجهود المبذولة لتحقيق هذه الأهداف. بينما قد تستمر

تركيا في منع وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي يديرها الكرد ، يمكن للاتحاد الأوروبي التعاون مع الدولة في المناطق الخاضعة للسيطرة التركية واتخاذ نهج مجزأ للعمل الإنساني في أماكن أخرى.

حل القضية الكردية

من المستحيل منع الصراع التركي مع الكرد من التأثير على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. لكن لا يزال بإمكان الاتحاد الأوروبي تحسين الوضع.

أظهر التهديد التركي باستخدام حق النقض ضد انضمام السويد وفنلندا إلى الناتو أنه من الأهمية بمكان أن تتوصل تركيا والدول الأوروبية إلى تفاهم بشأن القضية الكردية.

مثل هذا الفهم يجب أن يحمي المعايير الديمقراطية في أوروبا ، ولكن أيضًا يعالج مخاوف تركيا بشأن أنشطة حزب العمال الكردستاني في أوروبا.

يتسم المناخ السياسي الحالي في تركيا بالعداء تجاه الجناح السياسي للحركة الكردية في تركيا ، حزب الشعوب الديمقراطي. لكن الانتخابات يمكن أن تغير هذا. ربما يلطف أردوغان مقاربته للموضوع في الساعة الحادية عشرة ، بهدف إبعاد الكرد عن معسكر المعارضة – كما فعل في السابق.

في حين أن تأثير الأوروبيين ضئيل على ديناميكيات القضية الكردية في تركيا ، يجب عليهم الاستمرار في الإصرار على أن الدولة تتمسك بالمعايير الديمقراطية وسيادة القانون. للأوروبيين رأي في كيفية امتداد الصراع بين الكرد والدولة التركية إلى أوروبا – لا سيما بين الشتات الكردي. يجب على الدول الأوروبية أن توضح لتركيا أنها ستحافظ على حرية التعبير والحريات المدنية في الداخل ولكن تمنع حزب العمال الكردستاني من استخدام أراضيها للقيام بعمليات جمع الأموال أو التجنيد. على الرغم من أن حكومة أردوغان قد لا تقبل هذا التمييز بسهولة ، يجب على الأوروبيين السعي للحفاظ على معاييرهم الديمقراطية وتعاونهم في مكافحة الإرهاب مع تركيا.

تعزيز الحوار بين الكرد في سوريا بعد الانتخابات التركية

سيجد الاتحاد الأوروبي أنه من الأسهل بكثير التعامل مع القضية الكردية إذا عادت تركيا إلى عملية السلام ٢٠٠٩–٢٠١٥ مع حزب العمال الكردستاني. لكن هناك احتمال ضئيل لذلك في الوقت الحالي. وإذا قامت تركيا بذلك ، فستكون هذه المبادرة مدفوعة بسياساتها الداخلية وحدها.

ومع ذلك ، لا يزال بإمكان الاتحاد الأوروبي تشجيع تركيا بعد الانتخابات على الانخراط في حوار وشراكات اقتصادية مع الكرد السوريين ، طالما أن قوات سوريا الديمقراطية أزالت كوادر حزب العمال الكردستاني من هياكل الحكم فيها. يمكن للاتحاد أن يفعل ذلك من خلال تعزيز الحوار بين قوات سوريا الديمقراطية والجماعات الكردية السورية الأخرى ، وكذلك بين الكرد السوريين وجماعات المعارضة السورية الأخرى.

كما تمت مناقشته ، يمكن للأوروبيين أيضًا دفع تركيا لتحسين الاتصال بين مناطق مختلفة من سوريا – وهو ما سيكون مهمًا لتهيئة بيئة ملائمة للعيش للسوريين خارج المناطق التي يسيطر عليها النظام.

استكشاف صفقات الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط

سيصبح شرق البحر المتوسط ساحة حرجة بشكل متزايد للمنافسة الجيوسياسية للاتحاد الأوروبي ، لا سيما في سعيه لتقليل اعتماده على الغاز الروسي. في حين أن المنطقة لا تضاهي روسيا في إنتاج الغاز ، فقد تكون مفيدة لأوروبا

بطرق متواضعة. ومع ذلك ، في هذه المرحلة ، لن يكون من الواقعي سياسيًا ولا اقتصاديًا بناء خطوط أنابيب طويلة ومكلفة في شرق البحر المتوسط. لن تكون المبادرات للاستفادة من موارد المنطقة منطقية إلا إذا كانت هناك بنية تحتية جديدة للطاقة هناك وطريقة لدمج تركيا في مثل هذه الجهود.

على الأوروبيين دعم جهود تركيا لتهدئة نزاعاتها مع القوى الأخرى في شرق البحر المتوسط. لكن يجب أن يتذكروا أيضًا أن علاقة تركيا باليونان يمكن أن تتدهور في الفترة التي تسبق انتخابات عام ٢٠٢٣ ما لم يعمل الاتحاد الأوروبي على تهدئة النزاع بين البلدين. إذا كان هناك حل مستقر ودائم للمواجهة بين الجانبين في المنطقة ، فسيحتاج الاتحاد الأوروبي إلى الضغط من أجل إدراج تركيا في ترتيبات استكشاف وإنتاج الطاقة هناك.

في أفضل السيناريوهات ، فإن خط أنابيب شرق البحر المتوسط المخطط - والذي يستثني تركيا ويربط حقول الغاز المصرية والإسرائيلية والقبرصية بأوروبا - كان سيحمل ما يقدر بنحو ١٠ مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويًا ، أو ما يقرب من ٢٠ في المائة من صادرات الغاز الروسي إلى القارة. ومع ذلك ، لم يعد المشروع يبدو قابلاً للتطبيق سياسيًا أو اقتصاديًا ، بسبب موقف أنقرة الحازم في شرق البحر المتوسط بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١. وفي الوقت نفسه ، يبدو خط الأنابيب التركي الإسرائيلي غير واقعي أيضًا ، نظرًا لأنه سيحتاج إلى المرور عبر المياه الإقليمية القبرصية وتركيا. ليس له علاقة دبلوماسية مع جمهورية قبرص.

يمكن أن يستخدم الاتحاد الأوروبي قوته الدبلوماسية لنسج بعض هذه الخيوط في بنية طاقة مستدامة لشرق البحر الأبيض المتوسط - واحدة شاركت فيها تركيا وخففت التوترات في المنطقة ، لا سيما تلك بين تركيا واليونان. يمكن أن يكون أحد الأساليب المتبعة في ذلك هو دعوة تركيا للانضمام إلى منتدى غاز شرق المتوسط ؛ يمكن أن يتمثل الآخر في الترويج لاتفاق بين تركيا وقبرص بشأن التوزيع العادل لعائدات الهيدروكربونات بين المجتمعين التركي واليوناني في الجزيرة (حتى في حالة عدم وجود تسوية نهائية بشأن قضية قبرص). يمكن أن ينجح أيضًا إطلاق منتدى للطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط.

ستصبح كل هذه الخطوات أسهل مع قيادة الاتحاد الأوروبي والوساطة. من خلال بدء محادثة منظمة حول أي من هذه القضايا ، يمكن للاتحاد الأوروبي تحسين علاقته مع تركيا ومنع المزيد من التصعيد في شرق البحر المتوسط.

*أسلي أيدينتاشباش هي زميلة أولى في السياسة في ECFR وزميلة غير مقيمة في معهد بروكينغز. تكتب عمود آراء عالمية في صحيفة واشنطن بوست . قبل انضمامها إلى مجتمع السياسة الخارجية في عام ٢٠١٦ ، كانت أيدينتاسباس تتمتع بحياة مهنية طويلة في الصحافة ، ركزت خلالها على تركيا وتطورها المحلي والسياسة الخارجية في عصر التحول الإقليمي والمنافسة الجيوسياسية. Aydintasbas هو معلق منتظم على تركيا لوسائل الإعلام الدولية. ظهرت مقالاتها في وول ستريت جورنال ونيويورك تايمز وإنترناشيونال هيرالد تريبيون وفوربس وبوليتيكو ونيوزويك . هي خريجة كلية بيتس ، حيث حصلت على جائزة مونج مونج جي للتميز في العلاقات الدولية وحصلت على ماجستير في الصحافة ودراسات الشرق الأوسط من جامعة نيويورك.

*تم إعداد هذه الورقة من خلال دعم برنامج ECFR للشرق الأوسط وشمال إفريقيا من مؤسسة Fondazione Compagnia di San Paolo.

ريتشارد هاس:

بينما يحترق العالَم

*بروجيكت سنديكيت

كثيرا ما يُـقال إن لا أحد يخرج من أي حرب فائزا، إنما تكون خسارة أحد الأطراف أقل من خسارة الآخر. ولن تكون الحرب التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا استثناء. الخاسر الواضح حتى الآن هو كوكب الأرض.

أصبحت الحرب الأولوية الدولية الأولـى لصناع السياسات وعامة الناس. وهو اهتمام مستحق: ذلك أن عدوان الرئيس الروسي فلاديمير بوتن على أوكرانيا يهدد إحدى ركائز النظام الدولي، والتي تتمثل على وجه التحديد في حظر تغيير الحدود بالقوة. لكن هذه الحرب أشعلت أيضا شرارة اندفاع عالمي لتأمين الإمـدادات الكافية من الطاقة في الاستجابة للعقوبات المفروضة على

صادرات الطاقة الروسية واحتمال إقدام روسيا على قطع الإمدادات. وجدت العديد من البلدان أن أسهل وأسرع طريق يتمثل في تأمين الوقود الأحفوري الذي يُـنـتِـج الانبعاثات الغازية المسببة للانحباس الحراري الكوكبي.

لكن حتى قبل أن يشن بوتن حربه، كانت المعركة ضد تغير المناخ خاسرة. كان من الصعب توليد أي حس بالإلحاح إزاء مشكلة يُـنـظَـر إليها على نطاق واسع على أنها حقيقية (بدأ إنكار عِـلم المناخ يتلاشى) لكنها تُـعَـد في الأغلب مشكلة يمكن التعامل معها في المستقبل. الواقع أن درجات الحرارة المرتفعة إلى مستويات غير مسبوقة في أوروبا وأماكن أخرى من العالَم، والجفاف، وحرائق الغابات، والعوا¬¬¬¬صف المتزايدة الشدة، وتزايد الهجرة، ربما تكون جميعها عوامل مساعدة في تغيير هذا التصور، لكن ذلك لم يحدث حتى الآن.

عـــلاوة عـلـى ذلـك، لـن تتمكن أي حكومة تعمل بمفردها من حل المشكلة. ولهذا، ينتشر في العديد من البلدان شعور بأن القيام بما يجب لن يكون مهما، لأن آخرين سيواصلون التصرف على النحو الخطأ، وسوف يعاني الجميع.

ثم هناك سؤال وثيق الصلة بقضيتنا، والذي يُـسـمَـع غالبا في العالم النامي: «لماذا ينبغي لنا أن نفعل الصواب في حين أننا لم نتسبب في أحداث المشكلة؟» ترفض البلدان الفقيرة المعيار المزدوج المتمثل في مطالبتها من قِـبَـل الدول الغنية ــ التي بدأت التصنيع في وقت حيث لم تكن للاعتبارات المناخية أهمية كبيرة والتي تُـعَـد مسؤولة عن انبعاثات كربونية أعلى كثيرا بالمعيار التاريخي ــ بإدارة جهود التنمية على نحو يحرمها من الوصول إلى أرخص أشكال الطاقة. ما يضيف إلى المشكلة أن العديد من البلدان (البرازيل على وجه الخصوص) لا تفعل ما في وسعها لمنع تدمير الغابات المطيرة، الأداة الطبيعية التي يستعين بها كوكب الأرض لامتصاص الكربون.

في الحديث عن المعايير المزدوجة، يجب أن ندرك أن الجهود الدولية المبذولة لإبطاء تغير المناخ تعرقلها معارضة الاعتماد بشكل أكبر على الطاقة النووية، برغم أنها لا تطلق ثاني أكسيد الكربون إلى الغلاف الجوي. منذ كارثة فوكوشيما في اليابان في عام ٢٠١١ أصبحت محاولات تشغيل المفاعلات النووية القائمة أو بناء محطات جديدة معركة سياسية شاقة.

لا تزال الجهود الرامية إلى إبطاء تغير المناخ تعاني من تصور مفاده أنها يجب أن تأتي على حساب تشغيل العمالة والنمو الاقتصادي. هذا غير صحيح على نحو متزايد: لقد تبين أن تغير المناخ باهظ التكلفة، في حين من الممكن أن يعمل تقديم بدائل للوقود الأحفوري على خلق الوظائف والحد من تكاليف الطاقة بمرور الوقت. لكن المقاومة التي تواجهها محاولات سـلـوك هـذا المسار شـديـدة، وخـاصـة في المناطق التي اعتمدت لفترة طويلة على إنتاج الوقود الأحفوري.

> **أصبحت الحرب الأولوية الدولية الأولى لصناع السياسات وعامة الناس**

لكل هذه الأسباب، لم تحقق الجهود الدولية لإبطاء وتيرة الانحباس الحراري الكوكبي إلا أقل القليل من الإنجاز. سوف يجتمع قادة العالم مرة أخرى في نوفمبر/تشرين الثاني (في مِـصر) لحضور مؤتمر الأمم المتحدة المقبل لتغير المناخ (COP٢٧) ولكن ليس هناك من الأسباب ما قد يدعو إلى التفاؤل بقدرة هذا الاجتماع على إنجاز ما يزيد كثيرا على ما أنجزه الاجتماع السادس والعشرون الذي سبقه.

الواقع أن الولايات المتحدة، وهي تتزعم تقليديا الجهود الدولية المبذولة لكبح جماح تغير المناخ، يجري تهميشها على نحو متزايد. فقد سحب الرئيس السابق دونالد ترمب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس للمناخ التي أبرمت عام ٢٠١٥، في حين أصبح الرئيس الحالي جو بايدن مقيدا

على نحو متزايد في ما يمكنه أن يفعل لأن الكونجرس (أعضاءه الجمهوريين في المقام الأول) لن يدعم تطوير مصادر الطاقة البديلة، كما قلصت المحكمة العليا بشدة سلطة الحكومة الفيدرالية في ما يتصل بتنظيم الانبعاثات من ثاني أكسيد الكربون. كما أن الدعم السياسي ضئيل أو منعدم لفرض الضرائب على الانبعاثات أو الدخول في اتفاقيات تجارية من شأنها أن تثبط استهلاك الفحم أو النفط من خلال فرض تعريفات جمركية على المنتجات التي تستخدم الفحم والنفط بكثافة.

النتيجة هي أن حرارة سطح الأرض تقدر الآن بنحو ١٫١ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة وسوف تزداد الحرارة ارتفاعا بسبب أنشطة سابقة، حتى لو توقف العالم عن إطلاق غازات الانحباس الحراري الكوكبي اليوم – ومن الواضح أن هذا لن يحدث. بل على العكس من ذلك، يقودنا مسارنا الحالي إلى مناخ أكثر دفئا، مما يؤثر على الصفائح الجليدية، والغابات المطيرة، وسهول التندرا. في حلقة حميدة، تؤدي التطورات الطيبة إلى تطورات أفضل؛ وعندما يتعلق الأمر بالمناخ، تصبح الحلقة مفرغة: حيث تُفضي التطورات السيئة إلى تطورات أسوأ.

تُرى هل يوجد أي سبب للأمل؟ أجل، ولكن في القسم الأعظم من الأمر لا يرجع هذا الأمل إلى الجهود الحكومية، سواء كانت منفردة أو في مجموعها. الواقع أن القادة السياسيين من غير المحتمل أن يتحركوا على نطاق يتناسب مع حجم المشكلة إلى أن يفوت الأوان.

قد يأتي أحد مجالات التقدم المحتملة من الشركات، التي أصبح لديها الحافز المالي لتقديم منتجات أكثر كفاءة في استهلاك الوقود. ومن الممكن أن تعمل الحكومات الوطنية والمحلية على زيادة مصلحة الشركات في القيام بذلك من خلال استنان ضوابط تنظيمية تشجع الاستثمار في الإبداع المناخي.

يتمثل مجال ثان للتغير الإيجابي في جهود التكيف. تستطيع الحكومات أن تعمل على تشييد البنية الأساسية اللازمة للمساعدة في إدارة التأثيرات المترتبة على تغير المناخ، مثل الفيضانات، ومن الممكن أن تستخدم المؤسسات المالية سياسات الإقراض والتأمين لإثناء الناس عن بناء مساكنهم في المناطق المعرضة للفيضانات أو الحرائق.

قد يأتي أفضل أمل للتقدم في مكافحة تغير المناخ من التكنولوجيا، وخاصة تلك التي تمكننا من إيقاف أو حتى عكس تغير المناخ، سواء عن طريق إزالة بعض الكربون في الغلاف الجوي أو نشر جسيمات عاكسة في الغلاف الجوي لتقليل كمية ضوء الشمس التي تصل إلى الأرض. ويجب أن تكون الأولوية لتطوير مثل هذه التكنولوجيات.

> **هذه الأسباب، لم تحقق الجهود الدولية لإبطاء وتيرة الانحباس الحراري الكوكبي**

لدينا سابقة حديثة لمثل هذا الجهد: جائحة مرض فيروس كورونا ٢٠١٩ (كوفيد-١٩). في حين يتراوح عدد الوفيات المرتبطة بالجائحة على مستوى العالم بين ١٥ إلى ١٨ مليون وفاة، فإن ما أنقذنا من كارثة أكبر كان تكاتف الحكومة والشركات لتطوير جيل جديد من اللقاحات العالية الفعالية في زمن قياسي.

وفي التصدي لتغير المناخ أيضا، يتعين علينا أن نعتمد على العلوم الفيزيائية بشكل أكبر من اعتمادنا على العلوم السياسية لإنقاذنا من أنفسنا.

* ريتشارد هاس، رئيس مجلس العلاقات الخارجية، مؤلف كتاب عالم في الفوضى: السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة النظام القديم، وكتاب العالم: مقدمة موجزة

الشرق الأوسط يدفع الثمن الأكبر

يصحو على دمار شامل تسببت به التغيرات المناخية

ارتفعت درجات الحرارة في الشرق الأوسط بنسق أسرع بكثير من المتوسط العالمي خلال العقود الثلاثة الماضية. كما انخفض هطول الأمطار، ويتوقع الخبراء أن العالم سيشهد حالات جفاف بتواتر وشدة أكبر.

وتعد منطقة الشرق الأوسط واحدة من أكثر مناطق العالم عرضة لتأثيرات تغيّر المناخ، وقد بدأت الآثار تظهر بالفعل. ففي العراق تسببت العواصف الرملية المكثفة والمتكررة في خنق المدن هذا العام، مما أدى إلى إغلاق التجارة ومكوث الآلاف في المستشفيات. ويؤدي ارتفاع ملوحة التربة في دلتا النيل بمصر إلى تدمير الأراضي الزراعية المهمة. وفي أفغانستان ساعد الجفاف في تأجيج هجرة الشباب من قراهم بحثا عن وظائف. وتجاوزت درجات الحرارة في بعض أجزاء المنطقة خلال الأسابيع الأخيرة ٥٠ درجة مئوية.

وسيُعقد مؤتمر الأمم المتحدة السنوي لتغير المناخ هذا العام، المعروف باسم كوب ٢٧، في مصر في نوفمبر وسيسلط الضوء على المنطقة. حيث تستيقظ الحكومات في جميع أنحاء الشرق الأوسط على مخاطر تغيّر المناخ، لاسيما الضرر الذي يلحقه باقتصاداتها بالفعل.

وقالت لامة الحتو مستشارة تغير المناخ البيئي التي عملت مع البنك الدولي والمتخصصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "نحن نشهد التأثيرات أمامنا مباشرة... ليست هذه التأثيرات شيئا سيصيبنا بعد ٩ سنوات أو ١٠. وبدأت المزيد من الدول تدرك أن التحرك ضروري".

وتعمل مصر والمغرب ودول أخرى في المنطقة على تكثيف مبادرات الطاقة النظيفة، لكن الأولوية القصوى بالنسبة إليها في كوب ٢٧ هي الضغط من أجل المزيد من التمويل الدولي لمساعدتها على التعامل مع المخاطر التي تواجهها بالفعل من تغير المناخ.

ومن أسباب ضعف الشرق الأوسط غياب هامش لتخفيف الضربة التي يتعرض لها الملايين من الأشخاص مع تسارع ارتفاع درجات الحرارة، حيث تسجّل المنطقة بالفعل درجات حرارة عالية وبها موارد مائية محدودة حتى في الظروف العادية.

وأشار صندوق النقد الدولي في تقرير صدر خلال السنة الحالية إلى أن لحكومات الشرق الأوسط قدرة محدودة على التكيّف. حيث أن الاقتصادات والبنية التحتية ضعيفة، وتبقى اللوائح في كثير من الأحيان غير مطبقة. وينتشر الفقر على نطاق واسع، مما يجعل خلق فرص العمل أولوية على حساب حماية المناخ. وتقيّد الحكومات الأوتوقراطية مثلما هو الشأن في مصر المجتمع المدني مما يعيق أداة مهمة في إشراك الجمهور في القضايا البيئية والمناخية.

وفي الآن نفسه، تضغط الدول المتقدمة على الشرق الأوسط وأماكن أخرى لإجراء تخفيضات في الانبعاثات، حتى في الوقت الذي تتراجع فيه هي نفسها عن وعودها.

ومع ازدياد حرارة المنطقة وجفافها، حذرت الأمم المتحدة من أن إنتاج المحاصيل في الشرق الأوسط قد ينخفض بنسبة ٣٠ في المئة بحلول سنة ٢٠٢٥. ومن المتوقع أن تخسر المنطقة ما بين ٦ و١٤ في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي بحلول سنة ٢٠٥٠ بسبب ندرة المياه، وفقا لتقرير البنك الدولي الذي أكد انخفاض هطول الأمطار في مصر بنسبة ٢٢ في المئة خلال الثلاثين عاما الماضية.

ومن المتوقع أن تصبح حالات الجفاف أكثر تواترا وشدة. وشهد شرق البحر المتوسط مؤخرا أسوأ موجة جفاف له منذ ٩٠٠ سنة، وفقا لوكالة ناسا. ويمثل هذا ضربة قوية لدول مثل سوريا ولبنان حيث تعتمد الزراعة على هطول الأمطار. ويفرض الطلب على المياه في الأردن ودول الخليج العربي ضغوطا على طبقات المياه الجوفية. وفي العراق تسبب الجفاف المتزايد في زيادة العواصف الرملية.

> **على الدول النامية التحرك للحد من التداعيات الخطرة للضرر المناخي على المجتمع**

وفي نفس الوقت، يؤدي ارتفاع درجات حرارة المياه والهواء إلى زيادة تواتر الأحداث المناخية الشديدة والتي غالبا ما تكون مدمرة، مثل الفيضانات القاتلة التي تضرب السودان وأفغانستان بشكل متكرر.

وقد تكون للضرر المناخي تداعيات اجتماعية خطيرة.

وقال كريم الجندي الزميل المشارك لبرنامج البيئة والمجتمع لدى المعهد الملكي للشؤون الدولية بالمملكة المتحدة، تشاتام هاوس، إن العديد من أولئك الذين خسروا سبل العيش التي كانوا يكسبونها ذات يوم في الزراعة أو السياحة سينتقلون إلى المدن بحثا عن وظائف. ويرى الجندي، وهو باحث غير مقيم في معهد الشرق الأوسط أيضا، أن ذلك من المرجح أن يؤدي إلى زيادة البطالة في المناطق الحضرية، وإرهاق الخدمات الاجتماعية، كما يمكن أن يزيد التوترات

الاجتماعية ويؤثر على الأمن.

لكن تكييف البنية التحتية والاقتصادات لمواجهة الضرر سيكون مكلفا للغاية وسيتطلب ما يعادل ٣٫٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة كل عام على مدى السنوات العشر المقبلة، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي. ويجب أن يتجه الإنفاق نحو كل شيء بدءا من إنشاء أنظمة أكثر كفاءة لاستخدام المياه وأساليب زراعية جديدة إلى بناء الحماية الساحلية، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، وتحسين حملات التوعية.

لذلك، فإن إحدى الأولويات القصوى للشرق الأوسط والدول النامية الأخرى في مؤتمر كوب ٢٧ لهذا العام هي الضغط على الولايات المتحدة وأوروبا والدول الأكثر ثراء للوفاء بوعودها لتزويدها بالمليارات من التمويل المخصص للمناخ. حيث لم تف الدول المتقدمة بتلك الوعود حتى الآن. كما أن معظم الأموال التي قدمتها قد ذهبت لمساعدة البلدان الفقيرة على دفع تكاليف الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من أجل "التخفيف"، حسب مصطلحات الأمم المتحدة، بدلا من "التكيف".

وبالنسبة إلى مؤتمر كوب ٢٧ لهذا العام، فإن الموضوع الرئيسي الذي كرره مسؤولو الأمم المتحدة والمضيفون المصريون ونشطاء المناخ هو تنفيذ الالتزامات. ويهدف التجمع إلى دفع الدول إلى توضيح كيفية تحقيق أهداف خفض الانبعاثات الموعودة والتوصل إلى تخفيضات أعمق، حيث يقول الخبراء إن الأهداف ستؤدي إلى مستويات كارثية من الاحترار إذا بقيت كما هي الآن.

كما ترغب الدول النامية في أن تُظهر الدول الأكثر ثراء كيف ستفي بوعودها من مؤتمر كوب الأخير بتقديم ٥٠٠ مليار دولار في تمويل المناخ على مدى السنوات الخمس المقبلة وضمان أن نصف هذا التمويل على الأقل مخصص للتكيف وليس التخفيف.

ومع ذلك، تهدد الأحداث العالمية بتقويض الزخم من كوب ٢٦. وفي ما يتعلق بخفض الانبعاثات، دفع الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة العالمية والحرب في أوكرانيا بعض الدول الأوروبية إلى العودة إلى استخدام الفحم لتوليد الطاقة على الرغم من إصرارها على أنها مجرد خطوة مؤقتة. كما أن في الشرق الأوسط العديد من البلدان التي تعتمد اقتصاداتها على موارد الوقود الأحفوري، مثل المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى، بل ومصر أيضا مع إنتاجها المتزايد من الغاز الطبيعي.

> **"الانقلابات المناخية تهدد بإلحاق دمار شامل بالمجتمعات واقتصادات الدول وبنيتها الزراعية"**

وقد يجعل استمرار التضخم واحتمال حدوث ركود الدول الكبرى أكثر ترددا في التعهد بالتزامات تمويل المناخ.

ومع تركيز المسؤولين الدوليين في كثير من الأحيان على خفض الانبعاثات، قالت الحتو إنه يجب أن نتذكر أن دول أفريقيا والشرق الأوسط وأماكن أخرى في العالم النامي لم تساهم بشكل كبير في تغير المناخ، ومع ذلك فهي تتحمل العبء الأكبر من آثاره. وتابعت "ينبغي التحدث عن تمويل التكيف مع مشكلة لم يتسببوا فيها".

*صحيفة «العرب» اللندنية

العطش والجفاف ينهكان المزارعين في كردستان العراق

*وكالة فرانس بريس

"كانت المياه تصل إلى حيث أقف" يقول بابير بحسرة، مشيرا في البعيد إلى بحيرة دوكان التي انحسرت مياهها بضعة كيلومترات بفعل الجفاف والسدود التي بنتها الجارة إيران.

يكابد المزارعون في كردستان العراق لري محاصيلهم مع تلاشي شريان الحياة الاقتصادي هذا. ويروي بابير كالكاني (٥٦ عاما) المنتمي إلى نقابة المزارعين في الإقليم الواقع في شمال العراق، صعوبة المشهد.

وقالت السلطات في كردستان العراق إنه بحلول عام ٢٠٢٢ جفت حوالي ٣٠٠ بئر، بسبب الجفاف الذي ضرب مناطق عديدة من المحافظات الشمالية، كما أعلنت خلال شهر أبريل الماضي، عام ٢٠٢٢ "عام جفاف" بسبب قلة تساقط الأمطار وانخفاض المناسيب النهرية بسبب قطعها من دول المنبع لاسيما إيران.

ويقول بابير إن في العام ٢٠١٩ "كانت المياه تصل إلى حيث أقف، لكنها اليوم تراجعت مسافة ثلاثة كيلومترات!".

وفي الحقول المترامية تحت أشعة الشمس، تملأ نباتات السمسم والفول السهل. وفي أعلى الهضبة، تظهر بحيرة دوكان التي يغذّيها نهر الزاب الصغير الذي ينبع من إيران.

المخزون المائي في العراق انخفض بنسبة ٦٠ في المئة بسبب تراجع نسبة الأمطار وثلاث سنوات جافة وقطع مياه الأنهار من المنبع

لكن منذ سنوات، يتراجع منسوب بحيرة دوكان ونهر الزاب، كما هي الحال مع غالبية مجاري المياه في العراق الذي يُعد، بحسب السلطات العراقية، بين البلدان الخمسة الأكثر عرضة لتأثيرات التغير المناخي والتصحر في العالم، فيما تندّد بغداد مرارا ببناء جيرانها لسدود تتسبّب بتراجع منسوب المياه الواصلة إلى العراق.

فقد انخفض مخزون العراق المائي بنسبة ٦٠ في المئة، ومع تراجع نسبة الأمطار وثلاث سنوات جافة، أرغم العراق على خفض مساحة أراضيه المزروعة.

وعلى ضفاف بحيرة دوكان، يقول بابير "لولا هطول بعض الأمطار في نهاية الربيع هذا العام، لما تمكنا من جني أي محاصيل زراعية في كردستان هذا العام".

وكان المزارعون في الماضي يحفرون آبارا قليلة العمق يحصلون منها على المياه لريّ محاصيلهم، لكن اليوم "فقدت الآبار ٧٠ في المئة من مياهها بسبب الجفاف".

شيركو عزيز مزارع آخر زرع حقله بالسمسم واضطُر إلى حفر بئر بعمق عدة أمتار يضخّ المياه منها عبر مولّد ليرويه.

ويقول المزارع يائسا "تتطلّب بذور السمسم سقيها تسع مرّات، ولذلك سأضطر لتعميق البئر مرة أخرى لأن منسوب المياه ينخفض".

سدّ بحيرة دوكان يؤمّن خصوصا مياه الشرب لنحو ٣ ملايين شخص، لاسيما في السليمانية وكركوك

وليس الجفاف المذنب الوحيد في هذه الأزمة، إذ تقوم إيران المجاورة ببناء سدود على نهر الزاب، لاسيّما سدّ كولسه "الذي تسبب بانخفاض بنسبة ٨٠ في المئة في منسوب الزاب الصغير"، كما تشرح بنفشه كينوش من معهد الشرق الأوسط، وهو مركز أبحاث مقرّه واشنطن.

وتضيف الباحثة أن إيران "تواجه واحدا من أسوأ مواسم الجفاف في تاريخها"، وأعادت النظر بنظام الريّ فيها، وهو مشروع تضمّن "بناء العديد من السدود الصغيرة".

وتوجد سدود أيضا على مجاري المياه العراقية.

وأنشئ سدّ بحيرة دوكان في خمسينات القرن الماضي وهو يجمع مياه نهر الزاب قبل أن تواصل طريقها إلى نهر دجلة.

لكن "السدّ الآن ممتلئ بنسبة ٤١ في المئة فقط من قدرته"، بسبب تراجع منسوب نهر الزاب كما يشرح مديره كوشار جمال توفيق.

ويؤمّن السدّ خصوصا مياه الشرب لنحو "ثلاثة ملايين شخص، لاسيما في السليمانية وكركوك".

وزاد الأمر سوءا انخفاض معدّل الأمطار إلى ٣٠٠ ملم في ٢٠٢١ مقابل معدّلها العام البالغ ٦٠٠ ملم. أما العام ٢٠٢٢ فلا يختلف كثيرا عن العام السابق، وفق توفيق.

ويوضح "نقوم بإطلاق ٩٠ مترا مكعبا من المياه في الثانية، مقابل ٢٠٠ إلى ٢٥٠ مترا مكعّبا حينما كان السدّ ممتلئا". ونتيجة لذلك، أرغم المزارعون على زراعة نباتات "لا تحتاج الكثير من المياه".

وعن السدود الإيرانية، يقول توفيق إنّ "بغداد أرسلت وفدا إلى إيران... لكنني سمعت أن الإيرانيين غير متعاونين".

> **"المزارعون يكابدون لري محاصيلهم مع تلاشي شريان الحياة الاقتصادي في بحيرة دوكان"**

وتشرح الباحثة كينوش أن إيران تقول إن المياه القادمة من أراضيها تمثل فقط ٦ في المئة تقريبا من مياه دجلة والعراق. وتضيف أن ما تريد إيران قوله للعراقيين هو "عالجوا مشاكلكم المرتبطة بنهري دجلة والفرات مع تركيا"، من حيث ينبعان.

لكن سلطات العراق ليست بمنأى تام عن المسؤولية، كما يرى عزام علوَش مؤسس منظمة طبيعة العراق غير الحكومية ومستشار رئيس الجمهورية برهم صالح.

ويقول علوَش إن إقليم كردستان يريد أن يبني سدودا جديدة من أجل "تأمين أمنه المائي"، لكن هذه المشاريع تنظّم "من دون التنسيق بين كردستان والحكومة المركزية في بغداد".

ويضيف أن في وسط وجنوب العراق "قد تكون للنقص في التنسيق وفي تحديث نظام الريّ نتائج كارثية"، مع المزيد من النقص في المياه يكون أشدّ خطورة من النقص الذي تعاني منه أصلا تلك المناطق.

www.marsaddaily.com

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk